

بازرسی شد

۲۶ - ۲۷

از این کتاب در کتابخانه مجلس شورای اسلامی
نسخه اولیای کتب خطی

از این کتاب در کتابخانه مجلس شورای اسلامی
نسخه اولیای کتب خطی

از این کتاب در کتابخانه مجلس شورای اسلامی
نسخه اولیای کتب خطی

عنه بعداً وسقوطاً و تأییداً و مبوباً و كذلك فيما ورد
تراجمة و عيه وسقلاً و عيبه و السنة امر و نهيه
و اجسادهم الظاهرة في دقايق الحكمة و حقايق النور
الصافي و كتابه الناطق امين الرحمن و شرباً الى القرية
لاق من الرعوس و نسبتاً الى العلماء و الحكماء فسيب المعقل
سليم باب ابواب المقاصد و المطالب في التسليخ على بن
من التسليمات انما هي في خطبة و اتقته و احارته و اد
فانته في بلاغة تحار فيه الافهام و براعة في مشتملها
على الرسالة و التسقاة و اسطع الحج و انوار البراهين على
نات العلوم و محاورات العلماء و اصحاب الحكمة و اصطلاحات
والى تحققات الكتب و لا احتشاد في محتفل الاخذ من
لغة و لا كتباً حكمة في زمانهم مترجمة و لكن بائي
ع و ان كتاب الكافي في تشيخ الدين و امين الاسلام بنبيه
ابن حجة الفقه و العلم و الحق و البين ابي جعفر محمد بن
جيت في الصدقين و الحكمة بنسبه و ائمة الظاهرين
لا كافي و لم يكن يهتدوا لحد من الفقهاء و العلماء و العقلاء
فذا و المنة سبعة سنة ان يعا على حل عوامه و شرح
و المحقة تامة مع ما تولى الاخذ في الادوار و الاعصا و
هائمة عليه و كان دخول ذلك في فنية الميسرة و قوة
و هو نفسه بحسب طبعه الاولى المفطور مطبوعاً على فنية
الائنة و حيلة قد سانية ثم ازاها في فنية الثانية المكتوبة

الله القوي

کتابخانه مجلس شورای ملی

۳۸۱۶

فيلم و کتابخانه



شماره ثبت کتاب

۷۸۳۱۲

۵۱۱۱

بازدید شد

۱۳۸۲

خطی و فهرست شده
۲۳۴۱

११ - १५

انقرضت اولاد المصطفى بن النعمان بن ابي طالب
فوارثا له في كل شيء

بسم الله الرحمن الرحيم

برافقك الفيلسوف من غير ان يدرك ان الفيلسوفات
 هو من ان يدرك ان الفيلسوفات هي من ان يدرك ان
 ان الفيلسوفات هي من ان يدرك ان الفيلسوفات
 هو من ان يدرك ان الفيلسوفات هي من ان يدرك ان
 ان الفيلسوفات هي من ان يدرك ان الفيلسوفات
 هو من ان يدرك ان الفيلسوفات هي من ان يدرك ان

1282

<div data-bbox="2002 1372 2020 1382" data-label="Image"> </div>	خلی و فیرت شد
	۳۳۴۱

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
ومعرفة الحق سبيلاً
والعلماء أئمة الهدى
والعلماء أئمة الهدى

من كل علم من العلوم العقلية والقلبية والحكومية والشرعية الإسلامية والفرعية على التصانيف
التصنيفية وفردانية ومبني وتنتج عرض غير المرجعات كثير المباحثات قد راجع وتحتج
وناظر ونظره لصالحا واما طويلا محتجها في ابلان قونية العاقلة والعالمه بصحانها
الكمال واسباع نظرية النظرية والعمل في كنهه ميزان لا يكمل ومع قيات وقيل وزاوايا
وغسالات في مجاهدات قلبية واصلات قد سبته دعاء آقاها مداما مضرا عما هو
بارد مذكرا ومن ذكره والنقل اليد والتولع باسائه الحسنه مذكرا في رحمة الله طاهر
بالوكوع بغير حبيب ولوعا بحاج مع اشواقه في سبيل العرفان شعورا وبشرارة وازالة على
الاخلاق عكفا وقلبا بقق سماع الزمان للرباسه مع ذلك ويعبر وينذر ان يكون الرجل
لسلك تلك المسالك واذ في العظم عن مجده وجل سلطانه قد خضع بفضله وحقق بطول
تقوى فيقول الشيخ المطبق والمه الكبير ولومر تلك الاشياء البارقة والاشارة والشرقية
لشرح صد الحكمة ويطرح فيها واكثر شغف المرفوع وقام شره التي عنها وطق المتعشرون المتعشرون
اولوا اكباد طامعية واذ مع حامية وذو واجه من اللوعة في وائتة وقلوب بين يدي لا تسامح
جانية وهم عصابة كجدة وغصبة كالحمة قد جمعهم السحابة الزوعية والارضية المعنوية
يقعهم المنفعة وامتنعهم المتوخاة مرقية انان تجد فيها وعامر يلدها وحامل الى الجاهل وعالم
ذواتها فكيفت الشئ افندتهم تلج على بالاقتران واخذت استة مسئلة تم تقترع على
بالاعراف في الاتهام وكلما ابيت الامامه آية الامامه وحيث اعجبت التعاذير
في المعاذير فبازن الله سبحانه اجبتهم الى مقترعهم وتجهت بهم لتبديل الى صرحا من مشرق
وشرح المشكلات واوحث المعصلات وفككت العقد وهتكت الاستار وجلبت الخراب
ونجت بالاسرار في تعليقات اوان المدارس تجري مجرى الحواشي ومعلقان في كسكط عن
لحبا الحقيقة العواشي فانتشرت في الاقلام واشتد في الاصقاع فحبت من مشاها الطلعة
الشافون عجا واستحبهما الرأفة العارفون عبا ولقد وكفت الى افاخم العلماء واكارم الفضلاء

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
ومعرفة الحق سبيلاً
والعلماء أئمة الهدى
والعلماء أئمة الهدى

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
ومعرفة الحق سبيلاً
والعلماء أئمة الهدى
والعلماء أئمة الهدى

فانقتهم

فانقتهم ابنا فاشركت على طامع انظارهم شرافا فلكسوا منى بل اشاروا الى اجمعها جعلا
تدريسا واطمنا نظرا ورفقا فاكلتهم بطلتهم بل استلث امرهم في اشارتهم فها هو فضائل
انه ووجه وعون منه وعمه من موصية البيان منصومة البيان ملقاة الى القلوب لا لئلا من
الحكام والعقلاء ثمالة على اسماع الاذكياء من الفقههاء والعرفاء واذ هي ايات بينات عقلية هي
انهم فيوضات قد سبته من رشح سماء عالم الملكوت وسحاب فاضة من منها الرصوت واليد
الزعبوت فيمكن رشحها الروائح السماوية في شرح احاديث الامامية والثقة بالله وحده ولا
بما لا ينبغي ورفق قوله شيئا الا انهم لم يلبسوا جرم الله عن زمرة علماء الدين خسران
المهوب بجلاله المرغوب لغيره اي المهوب منه حب جلاله او بسبب جلاله المرغوب اليه
عنه من فوائد التي لا تنكده وعطاياه التي لا تنفد وفيما عنه من الثبات لايهايات والباقيات
القائمة يقال رغب في الشيء رغب رغب كمع يجمع رغبنا بالشم ورغبنا ونفخ اذا طمع فيه وتلج
بوسيرة وخرس عليه ورغب الى الله الى فلان رغب ورغبنا ورغبنا كات ورغبة
محر كتابه واظم اذا البهمل واكثر من الصراعة والطلب المسئلة ورغبه واذ تعب اذ وانشق
واشاقة ورغب عنه لم يزد ولم ينشوق اليه ورغب عنه الى نفسه على غفلا والوعظ
الرغباء مضمومة الراء بالقصر مفتوحة بالمد من الرغبة كالشع والنعمة من النعمة فافلت الناس
وهو من الاعلام الامتيازات في العرييات والادبيات قد قال في كتابه المغرب والمغرب رغبة
خافه طامع مهوب ومنه ليك مهوب ومغرور بك وارفعه على انه خبر مبتدئ محذوف
بلى ولكن الحقوق بالاعتبار عند ما قال ابن الاثير في هابته فخصه هناك اضبط وتولت
جبت يقول وفي حديث الدمار ورغبة ورهبة اليك عمل افظ الرغبة وحدها ولو علمها
اقال رغبة اليك ورهبة منك ولكن لما جمعها في النظر قوي حدها على الامر كقول الامر
رغبنا الحواجب والعبوات وقول الامر متقلا رغبنا وسبنا والذبح اكثر تا في فاعليات
المتقنين ونذلا لاتهم ان كان المهوب ما هو مخوف لكونه من غير الامنيات كالامام
الرفيعين فرش

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
ومعرفة الحق سبيلاً
والعلماء أئمة الهدى
والعلماء أئمة الهدى

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
ومعرفة الحق سبيلاً
والعلماء أئمة الهدى
والعلماء أئمة الهدى

وصادرها وبارها قبل الراهب جبهة برهنة رهنبة بالعلم والفتح ودهانها نكاح وان كان من
 هو محتشق لجلاله وعظمته وقاهرته وجباريته ولشدة الوكيد والدهش من كبريائه وجبروته
 هو في عزه وعلاه محبوب قلب الراهب مشوقه وبغيتته ويستغاه قبل رهنبة برهنة رهنبة
 لعمريك ودهنة ودهانها انتم محسكين ومن ذلك ما عدى نفسه لا يمن فيها ويؤمن عزولا
 امير المؤمنين ابي يومى من الموت اخر يوم ما قد دام يوم قدير يوم ما قد لا رهنبة
 واذا قد لا ينجوا الحذر والزهي والزهباء بالضم مقصود وبالفتح ممدودة من الرهنبة
 كالزهي والزهيبة من الرغبة قوله تغزى بالملكوت وتوخى بالجزوت الملكوت فعلت من
 الملك كالزهيوت من الرغبة والرهوت من الرغبة والرحوت من الرحمة والجزوت من الجزم
 القهر منها حديث سبحان ذي الجزوت والملكوت من صيغ التكثير جاذبة المبالغة ومنه
 بقوله ملكوت العراق وانما ملكوتك بلكين اللام بين الميم المفتوحة والكان الغنمية قبل الواو
 المفتوحة مثالي الشقوق فهو الملك والعز ومنه قوله ملكوت العراق فهو ملكاى ملكه
 عزه وعالمه الملكوت كماله الامر وعالم الغيب وعالم النور وعالم المحال اسم لعالم العقليات
 القدسيات اعني المخرجات والمفارات بارها كما عالم الملك كماله الخلق وعالم الشهادة وعالم
 الظلمات اسم لعالم الحسنيات والوضعيات بجلتها اعني الجسمانيات والهوية ذات بقعتها
 قضيتها ومنه سبحان ذي الملك والملكوت له الخلق والامر عالم الغيب والشهادة جعل
 والنور له الملك وله الحمد قوله كامن فيمن فيسبل الاختراع ولا لعله فلا بيع الاختراع هذا من
 مقتبساته ودرجته متاقد وتوكلوا في مشكاة الحكمة ومسابح البلاغة ناع كلامه وانا
 امير المؤمنين في حليته وحكمه وكلمات سادتنا الظاهرين عليهم السلام في احاديثهم فاستم
 كما علم ان الاختراع في عرف العلوم السانية اخراج الشيء من العدم الى الوجود بدنيا او مقصدا
 ممنا او نوع حكمه فيه والاختراع رعاية فائق وتعمل في اخراجها من العدم ما خرد من اخرج مع
 الشيء واذا استعمل بالنسبة اليه سبحانه ما يدل على تكلف وطلب وهم ما يلو منه من كل الاصنع

وجودة المصنوع لانه لم يخرج متعال عن الترقى والاعتقال وجعل بعضهم الابداع والاختراع
 لا على مثال الا ان الاختراع يناسب القدرة والابداع يناسب الحكمة واما في اصطلاح العلوم فمعرفة
 ولسان علما الحقيقة فتارة يقال الابداع اخراج الاليس من الليس المطلق من غير ان يكون مسبوقا
 بمادة ومدة لا سيقا بالزمان ولا سيقا بالدهر لا سيقا بالذات ولا يتعلق بالاعتقالات
 المادة وعلاقتها مطلقا فهذا هو الثاني المشهور في الفلاسفة من يقول ان ذلك لا يكون الا
 مع عدم سبق الليس المطلق على الاليس سيقا بالدهر لا سيقا بالذات فقط ومنه من لا يجعل كلاما
 هذه صفته مبدعا بل يخص الابداع بالصادر الاول لا غير ويقول اذا توهمنا شيئا وجدنا عن
 الاول الجاعل الحق بتوسط علته وتسطي هي من متممات العلاقة عليه وان لم يكن هو مادة
 ولا كان لعدده في متن الواقع سلطان ولكن كان وجوده عن الجاعل الاول الحقيقي بعد وجوده
 قد انشأه بعد تبادله بالذات فهو ليس بمبدع اذ ليس تأييده عز ليس مطلقا بل عن اديس وان
 لم يكن ما ذكرنا فهذا الابداع اصطلاح فلسفي شائع مذكور في كتب الاشفا وغيره والاختراع
 هذا الاخراج من الليس من غير مسبوقية بمادة ومدة اصلا ولكن مع سبق موجود اخر يتم بحال
 الحق سيقا بالذات فقط فهو يتم ما عدا الصاد الاول من سائر المفارقات المختصة جميعا وعلى
 الاول التأسيس غير سبق مدة بشيء من انواع السبق اصلا ولكن مع سبق المادة مسبقا بالذات
 لا غير فيختص بما عدا المفارقات من الصور الجوهرية المادية والاعراض الجسمانية والحيوية
 الا الحوادث الكونية الزمانية والتكوين الابداعي مع سبق المادة والمدة جميعا سيقا بالزمان
 فهو مختص بالحوادث الزمانية لا غير واما الابداع في البلاهة انك على الاجادة لا يكون مسبوقا
 بزمان وهو مقابل الاحداث وعلى ما يقابل التكوين والاحداث معا فاجادة اما ان يكون
 مسبوقا بمادة او زمان او لافان لم يكن مسبوقا بزمان فهو الاحداث والافان التكوين فالاخذ
 الاجادة مسبوق بمادة وزمان كلاهما المثلثة والتكوين الاجادة مسبوق بمادة وزمان كلاهما
 وليس هناك قسم اخر وهو اجادة مسبوق بزمان دون مادة لان كل محدث زمني فهو مسبوق

الابداع هو الذي لا يكون مسبوقا بمادة ومدة اصلا ولا يكون مسبوقا بالزمان
 والاختراع هو الذي لا يكون مسبوقا بمادة ومدة اصلا ولا يكون مسبوقا بالزمان
 والاختراع هو الذي لا يكون مسبوقا بمادة ومدة اصلا ولا يكون مسبوقا بالزمان
 والاختراع هو الذي لا يكون مسبوقا بمادة ومدة اصلا ولا يكون مسبوقا بالزمان

بما ذكره وقد وناؤه اخرى في تحقيق الفهم ويدل على التماثل ويبقى على سلوكه سبيل وهو كمال الحقيقة
 فيجعل والتاثير احداث في الوجود وهو اما الابداع والاختراع واحداث في الزمان وهو
 التكوين فالابداع وهو افضل من ترتيب ما ليس مطلقا عن ليس مطلقا يسبق الابداع فمن الواقع
 وهو تبار في الخلق العقل سبقا بالذات من دون مسبوقية بما ذكره وقد اوضحنا اصله افضل ما سبق
 مبدع عما لا يمكن بواسطته عن جاعلة الخلق لا قبل مطلقا ما رتبة كانت او فاعلا وغير ذلك
 الاختراع اخرج من كرم العدم المبرج الذي هو في السابق متبقيا بالدهن من غير سبق من اصله ولا
 مادة سبقا مبدعها وهو تبار كانت المادة سابقة في الخلق العقل سبقا بالذات فقط فاما
 الصنع فبالخلق ان بعد بحث يعلم الابداع والاختراع ووزن التكوين ويخص بالكون دونها
 تسقط فاما انما اعتد الاصطلاح عليه في كتابنا الايمان والفتايات والفرجة
 المكتوبة وهو كتاب الفتايات والتعبيات وفي غيرهما من كتبنا العقلية
 الحكمة واذ تعرفت الامر فتعلم ان في خلق الاختراع معناه لا من مادة سابقة سبقا بالذات
 او سبقا مبدعها وقوله ولا لعلته فلا يبع لا بد من مغزاه القول في النظام المحلى للوجود كله
 اعني زعم الخبايا من المجرىات والماديات فاطلقة وبالحكمة ما سوى ذات الله احد الصانع
 بعينه ولا لعلته غير نفس ذات سبحانه لا فاعلية ولا تامة لها ولا عاقبة وهي العلة الكمالية
 غير ذلك من انواع العلل فاقسامها اصلها في الضرب الفاصل من الابداع والنظام المحلى
 ما سبق مبدعها لا ليس بعقل وانه لا الله سبحانه فهو عن سلطانه بنفس ذات الاحدية جاعلة
 اعني وجبة النظام ولا يتصور لثباته علة غائية وانه ذات الجاعل المبدع الذي هو عين من تبار
 علم النظام الاكل فالنظام المحلى الذي لا يتصور له علة اصلا الا ان ذات الجاعل الخلق
 فابن من صرف ذات الاحدية ومنبع من نفس علمه وادله اللذين هما عين مرتبة ذاتها
 بالذات وانما اتوليا بالفضل الاول ولكن حيث ان سبيل الجا والمركب الجا اخره بالامر لا
 بعقل المحلة المعروفة للاعتبار بالحقبة والهيبة المحيطة صدد ولا يصد ولا خروا بالامر و...

وهو من صواب العلم بالحق والصدق
 وهو من صواب العلم بالحق والصدق
 وهو من صواب العلم بالحق والصدق
 وهو من صواب العلم بالحق والصدق
 وهو من صواب العلم بالحق والصدق

منزلة العلم ومقداره
 الزيادة على العلم والذكاء
 والزيادة على ما كان

اغوستا فذلك وافضل المجموعات اقرب في المرتبة من الجاعل المبدع فلا محالة كان كرم
 من اجزاء النظام هو المتعين بان يكون الاصل الاول في مرتبة القدر ومن غير توسط امر من الامور
 علة من العمل اصله من المادة ومن لا يستطيع سبيلا الى التعريف الحقيقة يتوقف ان المراد بهذه
 العلة المنفصلة العلة النفسية العلة المادية ولا يشترط المستعمل باللام والبا لا يكون الا العلة الغائية
 وما من جنس الجا والعلة الغائية وما في سبيلها واما المادة والعلة المادية ولا تسقط حقيقة ذاتها
 لثبات الشيء اليها من وعن ثم يعلم ان الشيء الحادث الكبار في الذات وان كان هو سبيل الوجود
 لا محالة بالمادة مسبوقية بالزمان الا ان ذلك ليس لقياس احدهما الى الاخر فبما لا
 بالقياس الى ذات الصانع الخلق جل سلطانه حتى تكون المادة متوسطة بالزمان بين ذات سبحانه
 وبين ذات المادة وهذا المادة اشق تاخر في الوجود من المادة بالنسبة اليه سبحانه وتعالى
 علو اكبر واعلم سوف تحقق ذلك بما نعلم على استعمل من ذي قبل انشاء الله العزيز فله عزا
 بذات الامر وحكمته وحقيقته ربوبيته فهو جاحد بصرف كنه ذاته الاحدية الحقيقة هو كمال
 النظام للنظام المحلى الفاضل المنبعث عن نفس مرتبة ذات الجاعل المفيض كل ذات وكل كمال ذات
 والمعلل كل وجود وكل كمال وجود وبما ان كنه ذاته هو بعينه علم النظام المحلى لانتم
 الاكل فهو بنفس مرتبة ذاته الغائية والعلة الغائية الكمالية للنظام وغاية الغايات والغاية
 الاخير والعلة الغائية الكمالية الاولى الحقيقة لكل ذات وجود من الذات والموجودات
 التي هي اجزاء النظام وسوف تراك في ذلك كله على استنباط ان الله العزيز الحكيم قوله عز وجل
 العباد اعني تحت من عزه ومن دون من محبة فضل اعنه وعن مرتبة جلاله واعني عنه في
 منه وكان وكلت ذوقه لا بصار والمراد لا بصار والعلة الغائية في ذاته بالنسبة الى انفسها
 الجسمانية وله وصل فيه تصار وبالصفا تصار وفيها الصفات عبا عن كثرة حيثيات حقيقة
 في ذات الموصوف تكرر كل واحدة منها في اداء احد جماعها ما هو الشأن في عالم الامكان وذلك
 متمتع بالقياس الى جناب الواجب بغيره بالذات جل ذكره فحكمة الصفات الحقيقة الكمالية هناك

اذا جئته واحدة حقة اخذت به جئته الوجوب بالذات التي مشابهما بوجدتها واحدا
متشابهة جملة الحقيقتين المتشابهة الكتابة على اقصي مراتب التمام والكمال وكثرة الاعترافات والاعتناء
الى تكثر الاسماء المحسوسة لا غير لا يكون في ازاء ذلك تكثر جهات ذاتية ولا تكثر معانيها
بنات الواحد الحق اصلا وهي عبارة عن ضربات الصفات والافعال التي هي الصفات الحقيقية
المرتبعة القارة حقاً من كل جهة والصفات الحقيقية اولاً متناهية لا تفرق ولا تضاداً في الحقيقة
والسلوك الشرقي في الحقيقة وذلك مما يكون في الموصفات بخاتمة الذات والوجود فاما في الذات
الواجبة حقيقة الوجوبية فلا يصح الا السلوك بالخير والافعال الحقة او هي عبارة عن
تغير الموصوفات والافعال المتداخلة في صفة من حال الى حال ومن شأن الانسان ومن
الى سلب ومن لسانه الى لسانه ومن عرض اضافات محضة مكتشفة لذاته شيئاً بعد شيء على
سنة التدريج من التمام ليس للشيء في الموصفات هي ذات الاحياز والافعال
واولاً العهد والاستعداد واما الجواهر الثابتة القديمة المتغيرة عن عوارضها المارة
وعز القبح الاستعدادية فلا يتغير ولا يتصور والصفات اليها تعاقب الاضافات العارضة
لذاتها وان كان تبدل الاضافات المحضة وتغيرها غير مستوجب تبدل ذات الموصوفات
في شئ من جهات ذات صفاته الحقيقية اصلاً واذا كان كذلك في المبدعات الباطنة والذوات
في عكسها على هذا السبيل فاما قولك في المبدع الحق من كل جهة جل قدسه وعن مجله
احتج بغير حجاب محبوب واستر بغير مستور حجاب محبوب ومستور فاما من باب حجاب
مستور اي حجاب على حجاب بناء على اقصي مراتب شدة الاحجاب لكان في ثقلها حجاب
لا زالها الا حجاب على حجاب كما مر وما ركب بظلام للعبادة ومن ركب لاعت بوضوح اجار
الوصف بحال المتعلق ومن باب الوصف بالغاية المتروكة واما ان يوضح على قياس صفة
وهو ظاهر يكون بغير الاعتراف ببعض تلك الاحوال الممكنة صيغة القول قوله حدوده
وفي بعض النسخ على وجه وهو اللفظ واحكم قوله على حين فتر من الوصل الفتر ما بين كل بيتين

من زمان انقطاع الوجه قوله وطول جملة من الامم الجمعية بالغنى والتسكين نومة خفيفة من اقل
الليل وهي هبة تاجية الغفلة والجملة من قولهم رجل جمع بضم الجاء وفتح الجيم وكل جمعة على قول
لمنوع وكثرة وجميعهم بكسر الميم على وزن مصنع ومجوزي غا فلا يحق هذا اقتباس من كلام مولانا
امير المؤمنين ع حيث قال في خطبة له ع ارسله على حين فتر من الوصل وطول جمعة من الامم
انتقاس من المبرم فواء هم بقصد يق الذي يبرئ بهم والقول المستند به ذلك القرآن فاستطاعت
ولنخلق ولكن اخبرهم عنه الا ان فيه علم ما ياتي واخذت عن الماض ودواء داءكم ونظم ما
وقال في خطبة اخرى له ع ارسله على حين فتر من الوصل وطول جمعة من الامم وانتقاس من الفتر
وانتقاس من الامم وقطاع من المبرم والدينا كاسفة النور ظاهرة الغرور على حين انتقاس من
ورقها وياس من فترها واغور من فترها قد رست اعلام الهدى وتلوت اعلام الزكي
فهي متجمعة لاهلها عابسة في وجه طالبها ثم طاعتها الحقة وطاعتها البينة شعارها الخوف
ودنواها السيف فاعبر واعبادها وذكروا انك الى اباؤكم واخوانكم بهما فخرها
في سبون قلت رابع المقام فاصبر عن شرح وقابض عباد الله الحكمة ووزع الجمال ضائق عن كشف
حقايقها وانه الكرمية وكيف كان فتا المعاني والبيان بجلتها شطرا من تقرير بلافة قوله
نور من نصير صباغ كلامه صلوات الله وسلاماته عليه وايضا انه داو الى العلم من عباد الله
بنية وعليه وعلى اولادهما الظاهر برقا وصباغتهما المصيون وانتقاس من المبرم وفي
جمعة من المبرم وهو الاصح من ابرمت الشئ احقته واحكمته والمبرم المحل الذي جميعه من المبرم
فقطلا جبلا واحدا والثوب المقتول الغزل طاقين والمبارم الما زل الذي يرم لها والنقص
المحل منه والعهد والبناء ولا انتقاس افتعال منه فان المبرم بالجر يركب جمع يرم بالضم
الفتن ومن يحج على قول المغرب والقدر وما عا قول النهاية وفاقا للصحاح وعلى هذه النسخة
لا انتقاس من الفتر انتكاث وانتقاس المبرم انتكاث قولها قوله واعتقاس من المبرم والعصف
الاخذ على فترتي وعصف عن الطريق واعتقاس من المبرم واعتقاس من المبرم واعتقاس من المبرم

قطعا غير هذبة ولا طريق مسلوكة ومنه قولهم هذا كلام في نصف والعصاة بالتسليم
وسلطان عوفى العلوم ومنه العفيف الجدير ويقال الشيخ الفاني ويقال العبد على الضعيف يعني
المفعول كاسير ويجعله جارا محذوف بعث سرية فني عز قل العصفان والوصفاء ويروى ^{سلفا}
جمع اسيف بمعناه والوصفان مع وصف وهو القوام والجارية وصفة جمعها الوصاف قوله
الهدى قرينة الى النجاة بالوقوف فيها والحاء في هذه اما هي من التي زبدت وزيادة مطردة
في الوقوف نحوما كتابه وتمه وازيدوا الكفاية ويا رباه ويا سبيله ويا غاية رغبته
تحريكها عن ذلك غنة بالاء غلط من غلاط العارمة واما هي ضمير عايدا الى الله سبحانه
الاضافة اما من باب الاضافة الى السبب الفاعل والمبدء والمنشاء واما على سبيل
التقسيم التشرعية كما في قوله ابدني ونفخت فيه من روحي واتم اللسان لا يكون الخلق
غدا من معرفة جنابه واما المحقة باب الاضافة الى الغاية فيعقد بمعنى الى قول الكلام
فولك طريق الحج وببيت التكني وسري الجولوس والهدى اما بمعنى الرشاد وخللاف الضلال والظلم
بمعنى السدة والطريقة والسيرة والطريق والتبديل قوله وحشهم ان كل على نصين الذين فلا تلت
قوله ومصطفى اهل خيرة مصطفى نفع القلاد الخفاء واسكان الياء واسقاط النون للاضافة الى
اهل خيرة بكسر الخاء واما الياء فيضع فيها الفتح والتسكين اذا كانت هي الاسم من قولك اختار الله
عليما قاله ابو البركات في نهايته وقال المصنف في المغرب خيرا الله خيرا الله بكسر الخاء
الياء بمعنى المختار وسكون الياء لغة فاما الاسم من قولك خارا الله لك امي اعطاك ما هو
لك فاختار بكسر الياء قال في النهاية صحاح الجوزية انها الصيغة بالتسكين بمعنى الاختيار ^{المراد}
والاصطفاة وفي قوله سبحانه وتعالى وعز وجل في سورة الاحزاب ان يكون لهم خيرة من امرهم ففتح
الياء وقال الواحد في الجوزية امي الاختيار وفي الكشاف ايتم في قوله سبحانه وتعالى في سورة القصص
ما كان لهم خيرة وذلك كما يستعمل المبرع في النية لا يعمى مختار كما في قولنا خيرة من خلقه
سبيل القول في دعاء الاستفتاح اللهم حرني امي اختر لي اصلي الامرين واجعل لي خيرة في

11

خبر في عاقبة وإليهم عيسى من أجله فصل من البلوغ وهو الظهور والاشراق والبلوغ
أي إتمامه وبلوغ الأمر أي التمتع ونبغ مثله وكل شيء وضع فعله الإبلجاء والبلوغ
وجعله مشرقا وادخا وادعنا إنا الدغم المعنى وثببته كما في عزله ووضع عنه
على نصحين مع الذات والرفع والكشط وهو رفعك شيئا عن شيء قد غشا لا الكشف
نقول كشفته عنك فكشفنا إذا وكشفته على الظاهر وبهم أي بتبسيهم البلوغ
أو بتوسلهم بغيره وبين خلقه للآلاء على سبيله والهداية إلى الجانية قوله مسالك
ومعالم أي مسالك التوبين في مسالكها ومعالمها أي في أكثر النسخ العتقة المعول على صحها لكن
أي طائفة قوام المسالك ومن المعالم على ما في مساجد من المساجدات ومسا قوام الشافيا
بأعجام الثين وكذلك مسافنا من المسافات بالتين للمهلة والنكية هي هنا للناهة والجلالة
والعظيم والتعظيم وبذلك خرجت الصيغة عن منع الصرف أيضا يلحق فيها بحب هذا الاعتبار
جميعها بالقياس إلى صيغة المفرد والقياس إلى الأحاد بل أتباعه كقولها واحدة من الاعتبار
ومعرفة بالقياس إلى صيغة جمعها بالالف والهاء لم يتبعها عات فني لأن كاتها في رتبة
صيغة المفرد شيء واحد هو أحد في تلك المراتب على سباق ما في التنزيل الحكيم من قوله قائل
باسماء النبي لست أحد من النساء أما التثنية أي كجاءة واحدة من جماعات النساء ولكن لا
في صابيحها ومفاتيحها دعائنا وعلى هذا السبيل في التنزيل الكريم قوله سبحانه سلاسل وقوله
قوله على القرآن بالتوبين فيها جميعا وهذا اللفظ وادق وأدب وإحدى من قول الكشاف
هذا التوبين بدل من الف لاطلاق لأنه فاصلة وفي الثاني لاتباعه الأول كيف وليس هو في
حيز سبيل الحاجة إلى حرف الإطلاق النية وغاية ما يستحق إركنا من الاعتبارات اجتماع
الوصول المقام الوقت لا يزيد في ذلك وإذا عمت أي مئة ونظر مسار حاد في تضال
في توبين أيضا ولو كانت مفعولا بالمعروف فالذي كرهت قال في كتاب التلخيص أن النساء أولا
ثانيا على القرابية وأما التوبين في أوله مع أنه أفضل التفضيل بل الأولى والأولى والأولى

الاصل فلا يهينها طرف يعني قبل وهو منصرف لا وصفية للاصلا وهذا معنى ما قال
 الصحاح اذا جعلته صفة لمصرفه تقول لقيته عاماً اقول واذا جعلته صفة مرفوعة تقول
 لقيته عاماً اولا ومعناه في الاول اولى من هذا العام وفي الثاني قبل هذا العام هذا هو
 بالفاظه قلت وهذا من قبل المشتركة لا من المنقول حتى يتبين ان يقال هلا اعتبرنا الوصفية
 الاصلية فلم تصرف اصلا اذ انما اعتبارها في المنقول لا في المشتركة ثم من تصانيف هذا الباب
 ما ينق مثلاً صحت ومضافان من التوضيحات ولقيت حملاً من الاحاديث قوله بل يذهب
 الصبار الحدي يفتح الحاء وكسرها وتسكين اللام المهملة السبعة والطريقة على قول النهاية وفي
 الصحاح وقال في لغز السيرة التوتية ويد من بسيرتهم التوتية ترى يتخذها دينا وشراً يعبد
 منها جاد وقوله ويستعمل بوزنهم البلاذركا لا يعنى به يستعمل استعمالاً لا يستعمل في معنى
 التعلل ولم يقع الى ذلك من لغة اللسان يقال فكل وجدها نكلاً واستنار ونظرت
 امارات الدهشة والسرور قوله من ملأت الظلمة غشايات البهيم المملوءة من
 نوازله الدنيا والامام التزول وقد المثل بدمى نزلت والظلمة جميع الظلمة خلا في التورق
 اللام اية لغة فيها والغشايات على صيغة القفا على من غشيه غشايات اي جاءه واعتراه غشا
 غير اياه والبهيم جمع بهيمة بالضم كذا لغة ومن غشيه وهي مشكلات الامور ومعضلاتها
 قاله في النهاية قوله التبعثر على القول بما لا يعلمون تفعل من المجموع وهو لا يتيان لغته ذلك
 من غير استئذان وفي بعض النسخ بالعين مكان الهاء من العجز بالضم والتسكين وهي الكلمة
 في اللسان وعلم القدرة على الكلام وعدم الافصاح بالعربية والاعجم الذي لا يقع ولا يتيان
 كلامه وان كان عربياً واستعجم عليه الكلام استعجمهم وكل من لم يفهم كشيء فقد عجمه وكل من
 لا يفهم على الكلام الفصح البين فهو عجم ومشتجع ومؤنثه العجماء وقد غلبت على البهيم
 الذئبة على الفرس وفي الحديث صلى الله عليه وسلم في يومه قوامه قوله ولما
 الورد والحل والنقل واكثر ما يطلق في الكتاب والسنن على الذئب الاثم ومنه في التبريل الكريم

ولا تور واذا ذروا اخرى بن وذر بر وهو واذا حمل ما قبله من الاشياء الثقيلة
 ومن الذئب وجعه الاوزار ومن الحديث وضعت الحرب اوزارها اي انقضى امرها
 انقضاها فلم يبق قتال والوزير وجعه الوزر هو الذي يوزن الامير فيعمل عنه واحمله من
 الانقال والذي يلحق الامير الى ابيه وقد بين فهو ملجأ له ومفرغ قوله ان يار واذ اوزار
 بين الحفر والواقي تقبض من تحمله بن اوزر فلان يار واذ بكسر اوزا بالفتح يار واذ بالفتح
 فهو اوزر بالفتح واذ وكسر اوزا تقبض من تحمله ولم ينسب بل سانه ويك للهم وفي واذ
 الشيء يار وكسوت الراء ايقه وقيل بل ثلثها اوزا بالتسكين اذا تجمع وتقبض وتضمت
 اجزائ واجامته ومنه الحديث في الاسلام كيار واذ الى المدينة كما تار واجمته الى
 تجرهما اي ينضم اليهما ويحتمل بعضه الى بعض فيها قوله اوزر بالتسكين والى الجمل السند التي
 من الارض وقيل ما قابلك من الجمل وعلا عن الشفخ وقلا زسكك ممتد واسند اليه
 اي سعد واستند اليه واعتمد عليه واسند اليه اصعد ورفعه لانهم معتقدون
 الاسناد في الحديث رفعه الى قائله وسأنتك الرجل عاصد فله وكافقته والمسا
 هم المتعاونون كافر كل واحد منهم تسيد ويستند الى الآخر ويستعين ويتعاضد
 قوله المقام محله من الاعراب لرفع اي هو المقام على الجملة ليسع وهو هنا بالفتح
 بين المقام بالفتح والمقام بالضم على اذ اية اسم المكان ان المقام بالفتح موضع القيام
 مقام ابراهيم وهو محجر الذي فيه اترقد فيه وهو اية موضع قيامه واما المقام بالضم
 فهو موضع الاقامة ودان الاستيطان قيل ومنه ما قال الحريري وقت لا شيء اخر
 فاني ساءتار المقام على المقام والمقام بالضم على انه بمعنى المصدر وهو معنى الاقامة
 كانت المقام بالفتح قد يكون مصدر والمجعة لاقامة فاما المقامة بالضم فبمعنى الاقامة لا غير
 في التبريل الكريم والمقامة بالمقام في المجلس والجماعة من الناس قوله على جملة الاقامة
 اي استحسان ما يلائم الطبع وينال الادراك القلبي او التخيلى حسنة المؤثر المنزلة المتخيلة

كان هو في ظاهر الامر من دون ان يكون حسنا في الواقع وكلما بحسب نفس الامر قوله ^{عليه} والشئ
من قولهم نشأت في بني فلان نشأ أو نشوء اذا شئت فسمهم وفي كثير النسخ والسبع عليه قوله
والعقول المركبة فيهم من تركيب الشئ في الشئ لان تركيب المسمى في الشئ قال الجوهري في الصحاح
فقول في تركيب النفس في الخاتم والنفس في السهم ركبته فتركب فهو مركب اي النفس في
والنفس في الخاتم من التركيب المركب في الشئ كالنفس قوله اهل الضر والقرمانه الملة
باهل الضر معنوه في البصر قال في الصحاح رجل صري في اهاب البصر ورجل من اى على
والزمانه في الحيوانات وفي المغرب الذين الذي حال مرضه زمانا قوله فوجئ بعد
الله وحكمته وجوبا عنه فقط يعلم باكمل النظام وادارة واختيار الخيرات بالذات عند
الحكماء على ما هو المشهور ومنهم من يرى للمفسلين والمحققين وجوبا عليه جميعا بعلمه
هو كمال في النظام الجمل للكل واصح بالنظر الى اختصاص النظام وادارة واختيار بالذات
قد علم انه اكل واصح عندنا معتبر الشيعة وعند اكثر المعتزلة واتا الاشاعرة فلا يقولون
بالوجوب اصلا لا عنه ولا عليه قوله ان يحصر في طائفة من النسخ بالحاء والصاد المهملة
والراء اخيرا وهو الواو بالصحة من محض الصناد المعجزة المشددة بعد كمال المهلة على
فريق ومن يحرر بالحاء المعجزة والصاد المهملة على ما هو عليه السواد الاعظم اى ان يصدق عليهم
من قولهم حصص بحصص حصص اصدق عليه واحتباسه واحتاط به والباء في بالامر والتهى
لزيادة التعذير والمعية ارجح بالامر والتهى حاصر من خلق من خلقه خلقه صالحة للامر
والتهى على ما ينشئ عليه قوله فكما فوا حصصين بالامر والتهى اى ما حاصل اهل ولسان
به بحصص كقولهم شرب بالوسط مثلا قوله لا يكون اسدى مملين في صحاح الجوهري السدى
بالضم الممل وفي القاموس السدى بالسين المهملة المفتوحة المهلة من الامل والضم كثر
كلها للواحد والجمع كالسارى فاسداه امله وفي النهاية الاثير يقال ابل سدى اى
مهملة وقد افصح السين قوله قد عوهم الى غير خبر وكل من شاهده رويته ونجدة واعلا

وانما والظاهر وتبرع واتخذ واتخذ فتصوبات على الحالية قوله وتشهد على انفسهم لسانها
بالرؤية والاهلية قد بينا في محققنا الحكمة اذ وامن ذرة من ذرات الوجود الا وهي مشا
على انفسها بلسان طباع امكانها الذاتي وليست بها الطباغية بحسب جوه انفسها انما مستندة
والوجود في نفس الامر لا محالة الى القيوم الوجوب بالذات جل سلطانه وانها هالكه الذات بالكلية
من كل وجه الامن وجد استنادها الى جناب القيوم الحق من كل جهة وان لا ينفك لها قدر
تحقق اصلا الا بازفعالها ونخرجها القيوم الحق من كنه اللبس وجوف البطلان ولطريق
عنها قهرمان المهلك وسلطان العدم بحسب من نفس الامر وان كان جوه انفسها وخلق العقل
تحت قهر المهلك والعدم من حيث اعتبارها من حيث هي ابدان غير غير من حيث الله
وملا بسطة البطلان سهلا ومن ههنا يصح وينظم البرهان على ان الموجود المرئى بالحواس
ذو رب جاعل واجبات بالذات من سبيل الله وذلك غير مجموع الى الملائكة غايب النسخ ومخاطب
التدبير بل يكفي فيه لحاظ جواز الذات المسلوقة الضرورة بحسبها في كلا طرفي الضرورة
وانما النظر في الساق النظام وغرابيا الصنع ومخاطب التدبير يسوق العقل الى توحيد صانعها
وجاعلها واشتات ان الصانع الجاعل الواحد الحق جل مجدته قائم العلم عظيم الخبير بطبيع ^{الذات}
بالعلم فاذن قوله لما فيها من اقامته وصنعه ومخاطب تدبيره فيه ارجح الشهاد بالذات
في عين السقوط الا ان يكون قد دام بالروبية والاهلية ما يشمل اثبات الذات والتوحيد
العلم والحكمة جميعا قوله جل ثناؤه الم يؤخذ عليهم مشا والكتاب اى مشاق كتاب الحق
التنزيل والهداية والتبصير ومشا في كتاب الوجود والابحار والصنع والابداع والمشا في
من الوثائق بالفتح والكسر منه لغة كالمشقات من الوقت والمعاني الوعد ومعناه الموثق
وهو العهد ومنه في التنزيل الكريم حتى تكونون مؤتمنا من الله والوثاق في الاصل قبل
يشد به الامس والداية بين رجل موثق اى ما سوره مشد بالوثاق ثم قيل الموثق من المعتدل
امانته فعدوه موثوق قوله لعل العلم بالشهادة اى بما الشهادة له وهو الحق المشهور ولك

قوله ولولا العلم بالشيء ما دأى لولا اليقين المسمى بالعقل المضاعف بالحق الذي هو المتيقن له
يكرهها وبقوله فلذلك قال من قال شهد الله أنه لا اله الا هو والملائكة والاولياء
اي ولولا العقل المضاعف الذي هو اليقين الحق قوله تبارك وتعالى ومن الناس من يعبد الله
حرف الحرف في الاصل الحرف والحجاب في معنى الحرف من حرف في الحجاب اي على طرف وجانب
من الاعتقاد يعمل كل ميل ويؤيد كل من ينف ويخرج كل من يخرج لا قار البسطة ثابت التمسك
حاق اليقين ومستقر العلم ومن العقل المضاعف كاجبال الرواسي فلا يستطيع ان يعلقه
سوت هابل لان يزلزله ويح عاصف قوله وقد قال العالم هو ابو الحسن الاول
الكلام ثم قوله لم يتكلم الفتن على الفعل من تكلم عن الطريق اذا عدل عنه ومال في
غيره اما له عنه وابعد في تكلم اي تحببه وتباعد منه قوله البسطة في بسطة
وانسقت اذ طالت باسقاتها وبواسيقها اي التي استطالت من فروعها وغصوها
والفعل باسقات وفي نسخ حجة انبثق بالشاء المثلثة فلان لا تفر في النهاية في حد
اتم استعمل ثم فتم يعقبه الارض فانبت الما اي انجر وجري وقال المظفر في المغرب
شيق الماء ينقاه فقه بان خر الشوك والسكر وانبت هو اذا جرى بنفسه من غير فجر والبسطة
بالفتح والكراسم وفي الصحاح الجوهر في شيق السيل موضع كذا اي خرقة وشقة فانبت اي
انجر قوله من جبال الرواسي رسا الشئ يوسو ثبت وجبال واسيات ثابتات ومنه
اقدامهم في الحرب اي ثبتت ورسا السفينة اي وقعت على الكبر قوله وقد قال العالم
ازاهه جل وعز خلق اليقين على الشوق فلا يكون الا انبياء وغلو الاوصياء على الوصية
فلا يكونون الا اوصياء يعني هم اراة النبوة وكان الوصاية موهبة فطرية الهية غير مكتوبة
بحسب كونه النفس الانسانية مفلطحة في جبلية جوهرها المملوك في افضل من رب الفتح
القدسية والعصبة الالهية باعتبار جهة النظرية والعلمية من حيث قوتها العاقلة في
العامة في وجدان قبولها عن الحجة العالية الزبانية وسلطان فعلها في الحجة الساقطة

قال رسالة الشريعة قوت كماله في النفس الانسانية بحسب جواهرها وقداسته ذاتها يكون
بها في سنة الفطنان يجمع بين الكون في سواد عالم الطبيعة وفي ام قوى الحواس والسير في ديار عالم
القدس واستيطان بطنان عرش العقل معا فيكون جوهر الروح العاقل حينئذ هو الرب
والعقل الطبعي بارض الحيولى كذا العلاقة جدا بقطنة عالم الامر شديد الاتصال بروح القدس
المعبر عنه في سائر حكمة ما فوق الطبيعة بالعقل المتقال وواهب التصور باوزن رتبة وشان
يستوجب النجاة يكون في جوهر نفسه العاقلة والخاصة بثلث البسطة لولها الاستغناء عن
مؤثر الاقناس والتعلم كونه مؤثرا النفس شدة الصفاء وشدة الاتصال بالمبارك العقلية
الى ان شغل حدسا وقولا من روح القدس في كل شئ فيعتقد في ذهنه القضايا التي
وتكون علومه تعقلا من حدسيات فتطبع فيه الصور التي في العقل الفعالي وبحسب ما
يمكن ان يحصل من نوع من العلوم بحسب الكمال ورتبة وقربا من رتبة الكيف لا ادراسا اقلية
بل انطبعا من سبيل العقل المضاعف يرتب شغل على الحد والوسطى فان التقليديات في
اولات اسباب انما تعرف باسبابها لا يكون عقلية يقينية فهذا من بين النبوة بل على قوى
النبوة وليست عقلا قديما وتفتح قدسية وهي في اعلام رتب القوى الانسانية في جانب
وفي مقابلهما في جانب النقصان من احدها لهما منها الى عدم احدها وفقد الاقدار واسا
كما في مقابلة ينتمى في طرف الزيادة الى احدها والاستعمال في كل المعقولات والمطلوبات او
اكثرها وفي اسرع وقت واقصر من دون تخرج محتج وتعليم معلم بل بفضل من الله وثابت من
رحمته وثابتها لتشد لسة الاعتلاق والاتصال بذلك العالم فيسمع كلام الله وينسج
ملائكة الله وقد تمثلت على صور براها باوزن الله سبحانه فيحدث له في سماعتها صوت
قبل قدسهم وروح القدس والملائكة فيسمع من غير ان يكون ذلك كلاما انسانيا وقولا
صوتيا من حيوان ارضي بل هو كما هو قيل من لدن عز وجل علم به صاخر الوحى والنبوة
معجزة قوية كريمة وايات علمية حكيمة وثابتها ان يكون نفسه المقدسة الزبانية لقوتها القدسية

قوت بهتة فقال كارت تكون شرف في العالم لا سلبية تصرف النفس في الدنيا
فكاد هذا العالم العاصر لطيفه باؤ الله ويكون بذلك في معانيه فعلية وقاعيل عادية
عن ملو العادة خارقة لشواها من هب الطبيعة ثم سيرة الودانة والوصاية تجري في كمال
جود النفس واستعمال قوتها العقلية وسنة اعتنائها واتصالها وتؤكد علاقتها بالذات
العالم تجري سيرة البتق وتستن بسبقها وتكون وجهها وتؤوب عنها ماضيها في الحيات
بتشديد تفتح للنفس شفق الملائكة وتحتل روح القدس لم يحسبوا يراها ويعاينها حتى يكتشف
له من تلك سماع كلام الله بالوحى والابحار وان يكون هو الموحى اليه من دون توسط الرسول
بل انما الاوصياء والائمة بعقولهم لم يحد ثوب من مضمون على النبا المفعول من التحديث
التهم فوجبا بصوت الصوت ولكنهم لا يعاينون شخصا مشقها وسبستين ذلك كذا
الحديث انه من باب الفرق بين الرسول والنبى والمحدث وهم الموارث من بعد العلم وكذا
الامر وشهد الله وحججه على خلقه وخلقاؤه في هذه والابرار التي يوتى منها من بعد
النبي فالوحى خليفة النبي والقائم بالامر على خلقه كمال النفس خليفة العقل والقلب خليفة
النفس والذماغ خليفة القلب والذماغ خليفة الذماغ والربيس والملك سلطانها على النفس
فقط والعالم الحكم سلطانها على الذماغ فقط والنبي سلطانها على العلم والابرار جميعا وكل الوحي
الذى يقوم مقامه فكما القلب شرف الاعضاء ووكيلها في البدن وخليفة الذماغ وكما
الذماغ تفيض وتنبث الارواح الساهرة والقوى المدركة على المشاعر والاعضاء على شئ
البدن والطرف فكان قوت البيان والتعليم انما تفيض عنده بواسطه خليفة من وسيله
على جميع اهل العالم وهو صواب التاويل وتخازن الوحي وحافظه الدين وحامله غير الحكمة
وعبدته علم الحقيقة وتوكل الله في ظلمات الارض فاما سيرة الحكمة والعرفان فلها عرض
عرض فاقه درجاتها اعلم مراتب البتق واسطها الوصاية والخلوة وادناها الكون
النفس غير قوتها الجوهري يستطيع ان يجمع بين حابسة عالم الغيب وشاهد عالم الشهادة معا

بل انما انصاري قد سهاو بها وصفا لها ان يقوى على رضا البدن وتوكلها
لجسداني وفك عقد حبال الطبيعة والانصراف الى عالم القدس والبهاء والاتصال با
جواهر المشرقة العقلية ومطالعة صور علومها والاستسقاء من اشراق انوارها كمالا
لا يحد من محكمها والتمسك له ملكة خلق البدن حتى يصير البدن بالنسبة اليه كهيئة طرفة
ويخلع اخره وباجل افضل الناس من استجمع اصول الاخلاق والملكات التي هي رؤى النفس
العليه وبنابها واستمكت فنه بقوة النظر بغير عقال مستفاد بالافضل فصارت على اعقابها
مضاهيا للعالم الوجود كالحا وحدها ونظام الوجود وعالم القربى حيلة لتفان سلطانا
غير مختلف الارقام وزيادة وتقيسه وافضل هو الا المستع في جوهر نفسه وفكره المتنا
لرؤية البتق ثم من فاضع الخواص النبوتية بدرجة اعتقده فعل ما قد قال شريكنا السيد
شيخ فلاسفة الاسلام في الحيات لاشقا كما وبصيرتها انسابا يكاد ان عمل عبادة بعد طاعة
الله ثم وهو سلطان ساهرة العالم الارضى وخليفة الله فيها ودرجة عقله القدسي اما
ستكمل بالفعل علما عقليا وهو سر سلسله العود الى مبدئ الوجود ومعا حقه شانه ودية
اكرم المبدعات اعني العقل الذي هو اول سلسله المبد في السدود وعند حل سلطانها
لحاطا لذلك قال مرة اول ما خلق الله العقل واخرى اول ما خلق الله نورى وتتلون
في عرض في تلك الدرجة مرتبة وصيته وخليفته وحافظه وبنده ثم فلذلك قال الله انما خلقنا
من نور واحد وما اوردنا من عرض الحكمة وشملها المراتب جميعا قد ورويت به الاخبار عن
اصحاب القدس والعصمة عليهم السلام فمن طر في الكفا في كتاب الايمان والكفر ومن طر في الكفا
عروة الاسلام الى جعفر بن بابويه عنده في كتاب الحصاد في كتاب التوحيد جميعا في الصحيح عن
محمد بن عيسى بن بزيع عن محمد بن عذافر عن ابي عبد الله عن جعفر قال قال بيتا رسول الله في من
اسفان اذ اقبله ركب فقالوا السلام عليك يا رسول الله فقال ما انتم فقالوا نحن من مؤمنين يا
رسول الله قال فما حقيقة ايمانكم قالوا الوصاء بقضاء الله والقولين الى الله والتمسك بالامر الله

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **عَلِمَا**، حكما، كما ودان يكونوا منكم كخبرنا أخبارا، أن كنتم معاوين فلا تنفوا عنا
 فكذلك أنجمعوا ما لا نأكلون وانفقوا الله الذي بالبرحشرون ومن طريق الكفا في كتاب الحجة
 بسند عن هشام بن الحكم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: **لَوْنَدِي** الذي يسأله من الذين الله الأنبياء
 والرسول دائما أتينا أن لنا خاتما صانعا متعاليا عتادوا عن جميع ما خلق وكان في ذلك الصانع
 حكما متعاليا لم يجز أن يهدأ خافه ولا يلهو من غير ما يشاء به وبما يشاء به وبما يشاء به
 فثبت أن له سفرا في خلقه يعبر عنه إلى خلقه وعبادا ويولدونه على صالحهم من غير
 وفي تركه فأنهم قنيت الأمر من ولنا هو من الحكيم العليم في خلقه والمعبود عنه
 جل وعز وجل والأنبياء وصغوت من خلقه حكما، مؤيدين بالحكمة بمعونين بها غير مشاير
 للناس على شأهم ولهم في الخلق والتركيب في شيء من أحوالهم يؤيدون على الحكيم العليم
 ثم ثبت ذلك في كل واحد زمان تمام الله بالرسول والأنبياء ومن ذلك أن الله لا يخلق إلا على
 بخله ورضاه الله من حجة يكون مع علم يدل على صدق مقالته وجواز عدله قوله قال
 فيهم جرى قوله مستقر ومستودع بفتح الحاق في الدال على أنها اسمها مستكان على قولهم
 وأنهم آيين أي فيكم محل استقرار العلم والحكمة فيه وموضع قربات اليقين والإيمان وتكملة
 موضع استبداع ذلك وأما البصائر فأنما أقروا أنها مستقر بفتح الحاق على أناسم فاعلم
 مستودع بفتح الذال على أناسم مفعول وابن كثير أقره ذلك بعبارة لا تأخر عن الاستبداع
 الاستبداع أي فيكم فاق في مقرر العلم اليقيني والعرفان المحقق ومنكم مستودع في منزل
 الذي قصا وادان يكون شبل اليقين وشبل العقل المناهض عن أنكم كلهم منشأون من نفس
 هذا على نصيبه ونزاهته وفي الكشف من فتح حاق المستقر لأن المستودع اسم كان مثله
 مصدر ومن كسر هاء كان اسم فاعل المستودع اسم مفعول والمفعول فيكم مستقر في الرحم ومستودع
 في الصلب ومستقر الأرض ومستودع تحتها أو فيكم مستقر فيكم مستودع قال فاعلم
 قبل يملكون مع ذكر التورم ويقعقون مع ذكر إنشاء بني آدم قلت كما أنشاء الإنسان من نفس واحدة

والتصريح

[illegible]

والمستحقين له من الثمن
مما كان له من الثمن

تصنيف اهل تصايف واهل طوائف
في كل فنون الادب والعلوم

فقد انعمت على من انعمت عليه
فقد انعمت على من انعمت عليه
فقد انعمت على من انعمت عليه

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسمًا للعلم والفضل

الخطاب وعليه بحسب وله الثواب وعليه العقوبات فهو القلب والمخبر والشارع والظهير
محمداً وحياً مابعد في الكلام مبدئ في الكلام الكبار فيج رافعة بلغة القول يبلغ الاختلاف ^{المطلب}
وكان لنا في الشرح حين الشروع في المقصود فقولنا إنما نحن في سبيله لأن قوله عند خمسة وثلاثين
طبعة لا يحيد عنها المخرج أي يكون في علم الحديث عن المتقدمين ويخرج من بعد ذلك ^{الاول}
على الأحكام من سبيل الأخبار من التبرير وإذا سبيل إلى تحصيلها إلا من سبيل ولا وصول
إلى غيرها إلا من طريقها أما بالأخذ عنه أو الاستفاد من منصفاتي ومحققاتي ومعلقاتي
معلقاتي فلا علينا لو قد مناهضة من تلك المراسع في عدة روافع ^{الاول} من الحديث
الناظر التي تقوم بها المعنى والتد طريق الحق أي جملة من زوايا على الترتيب والتناقل ^{والثاني}
هو الأخبار عن طريق الحق والأسناد ورفع الحديث إلى قائله بالتناقل وللتين عوارض ^{والثالث}
بمحض نفسه وعوارض وأحوال بحسب طبعه فبذلك نحن الآن في حال الحق لا بمقتضى بل ^{طريقه}
فقولنا من الحديث بحسب طبعه منقول من تواتر واحد أو لا واحد كثر في روايته ^{المطلب}
طبعة بلغة في الأطراف والأوساط وبلغت في جميع الطبقات مبلغاً من أكثر قد حال ^{العاية}
توالموم على الكذب وهو لا محالة على العالم بشي بمقادير الأداة والتسامع مسبوقة بأعتماد ^{الطبعة}
مستوية على ذلك الاعتقاد بشبهة قوية أو تقليد أو تعصب وإنما في ما لا يكون ذلك ولو في
الطبقات ثم لحديث الأحاد أقسام أصلية وفروعية وأقسامها لا سول خمسة ^{الاول} الصريح
عناصل مستند بقول عدل ما حي عن مثله في الطبقات بأسرها إلى المعصوم وقيل ^{المطلب}
عناصل المطبق من الطعن بما يقع في الوصعين وإن اعتدله في بعض الطبقات راسلاً إلى ^{الاول}
ومن هناك يحكم مثلاً على رواية ابن أبي عمير بالجمعة وتعد مراسيله على الإطلاق في محاحا
في ذلك كلام حشيع مستعمل في الحديث الثاني الحسن وهو المنسل السند إلى المعصوم ^{الاول}
ممدوح في كل طبقة غير منسوس على عدالة بالتوثيق ولو في طبقة متقاطعة وقد يطلق الحسن ^{المطلب}
على السامريانيا في الأمرين في سائر الطبقات وإن اعتمدنا السند انقطاعاً وطبقة تواتر ثم

عبد الجبار بن عبد الرحمن
عبد الوهاب بن عبد الرحمن
عبد الوهاب بن عبد الرحمن
عبد الوهاب بن عبد الرحمن

هو الذي يربط بين كل من
يعجز عن ذلك
الذي يربط بين كل من
التي هي
لها في العلم

على جماعة من الفقهاء مقطوعة وزاد مثلاً في نفسه على خلاصه ما ذكره في حجة الاسلام
 الحسن الثالث الملقب وهو ما دخل في طريقه فاسد الحقيقة المنصوص على توثيقه مع الحفاظ
 التمسك به لا يصح على التوثيق والدمج والسلامة عن الملحق بما ينافيها جميعاً في
 الرابع القوي وهو مروي في جميع الطبقات الداخلة في طريقه ولو في طبقة واحدة من
 ولا ما يورث مع سلامة طرقها والعقيد وبقاها بل كثيراً ما يلقى القوي على الملقب كقولهم لا
 لهذا القسم جدد وهو باق في ذلك الوقت لهذا الاصطلاح وهو الذي يقتضيه من القسم
 والتحقين لا يصح في الأصل في الأكثرى وسير على الاصطلاح الأشهرى لزوم اما اهل هذا القسم
 تجسم اعتبار ما يستغنى عنه في التسمية باحداث اسم آخر يوسع له غير تلك الاسماء فانه قلم
 مبادئ تلك الاقسام فلا يطلع في واحدة من هذه ولا هو بشيء الحصول لادراكه في حقيقته
 اسما له من اعتبارات ولا سبلاً له من كون الوجوه من كونها مثل سبكن السائر في
 بن وراج ونابحير بن عمار السبكي والحمد لله بن محمد بن جعفر الخبزي وبن محمد بن
 هم كثر بعد ذلك في التسمية في الكوفي بعد ايراد الملقب وذكر الاملا في اسم القوي عليه
 قال وتدل ايراد القوي مروي في الامام عن المذموم ولا المذموم او مروي المشهور في التقاء
 غير الملقب يعني المشهور في التقديم غير الملقب في الامام فيكون هذا القسم بالنسبة الى
 الملقب كالحسن بالنسبة الى الصحيح وفي عدة نسخ معقول على محتملها مكان غير الملقب في
 وعلى هذه النسخة المشهورة بالتقديم يعني به الامام المشهور بقله ما قلنا ان كان المشهور
 التقديم من نقل احد ثمة التوثيق والتوثيق بجماع العصابة على صحيح ما يصح عنه في غير الملقب
 مروي في الصحيح على ما سئل عليه في الامام بن وادادك يندرج في الملقب وان كان لا
 اما بما في الطريق الصحيح فان لم يتبعه في اخر خارج عن اقسام الثمة السابقة لا مروي
 الامام في غير المذموم ولا المذموم فهو المحذور باسم القوي لا غير بما سالت التسمية وهو لا
 يسلم شرط احد لا رتبة التقديم بل في شمل طريقه على مجموع بالقسم والاكابر في حكاية

رتبة الملقب في حجة الاسلام
 في حجة الاسلام
 في حجة الاسلام

بالحجالة ما ندفعه او بشي متشابه ذلك فهو بقاها الصحيح والحسن والملقب والقوي
 او بقاها القوي فقط هذا ما قد خرج باستقصاء التفتيش في خمسين القسم وانما هي
 عسراً فاعلم بل كثر من في هذه العصور مقتنون في القصر من تعون للاقسام باسقاط القسم
 الرابع من الذين وروى ما سبق الى بعض الافهان ان يتجشم او جدد في الحسن وهو القسم الثاني
 لتعديلا على عدم الذم مرتبة قما من مراتب المذموم وكثرة وهم بين الوهن والسقوط كما تروى
 قليل ذلك الوجه الثاني العلماء المجتهدين العامة كابن الصالح والنوازي وابن جماعة والطبري
 غيرهم اعتبروا في هذا الصحيح لامتداد من الشذوذ والعلل وكونه مروي من يكون مع العلة
 ضابطاً واصحابنا قد استعملوا ذلك من وجوه الاعتبار وهو ما نحن لانهم يفسرون الشذوذ
 يكون الذي يرويه الثقة في العالم مروي في الناس ذلك حال المتن بحقيقته وقد روي
 موضع الحديث هي هنا حاله بحسب طريقه لا بحقيقته والعلل باسباب خفية غامضة فاد
 يستخرجها الماهر في الفن وهي التي كانت متعلقة بنفس جوهه المتن في ارجاء عن الموقر
 وان كانت متعلقة بالسند كالارسال والقطع مثلاً فينا طاعة الانسالي والمجروح في ظاهر
 الامر فيما تعدل من دون ان يكون الاستخراج منه بما الى عدم معرفة جازية عن حجة قاطنة
 باطلاً مستنداً الى قوانين يبعث عنها لمن او يترتب عليها او يترتب على ذلك كانت قوية تنقضي
 بها عن القدر فقيده الاتصال والعدا لا يجد بان في الاحتراز عنها ولا فليت اجتناباً في
 الصحيح المستند الى اسبابها الحاصلة فاما القبط وهو كون الراوي مخففاً مستقلاً عن
 مغفل ولا سوء ولا شاذ في حاله في العمل والا وادقق في الثقة وهم يوسعون في العدل
 بحيث يشمل الخلف ما لم يبلغ خلافاً على الكفر والمبتدع ما لم يكن يروي ما يلقى بكنهه
 ويكتفون في العدل بالتقديم وهو الضيق والبناء على ظاهرها المسمى على خلاف الامر عندنا
 فلي لا تسعت عندهم دائرة الصحة وصارت الحسائر والموقوفات والقويان عندنا اسماً
 عندهم مع اعتبار القوي والثمة المذموم قال بعض الشذوذ من اصحابنا المتأخرين في شرح بلية

رتبة الملقب في حجة الاسلام
 في حجة الاسلام

في حجة الاسلام
 في حجة الاسلام

مكتبة المخطوطات

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

فقد كان من ذلك ما ذكره في كتابه

الحمد لله الذي جعل في كتابه

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

ان يطلق على الشرايط ثم يتركها حتى يخرج من العدة ثم يتركها ان شاء وعلى هذا قد قال
 اصحابنا ان هذا الطلاق لا يحتاج الى محلل بعد اشدت يعني به عبد الله بن بكير قال
 استيفاء العدة الثالثة بعد التخييم استيفاء الى رواية اسند هذا الى ذوق قال يمت
 ابا جعفر يقول الطلاق الذي يوجب العدة ثم يحدث وقال بعض شيوخنا ان المتأخرين في خبر
 لا يكتفون في ذلك خلافا لانه لا بد من هبة الى قول ابن بكير انما لا يصح على ما ذكره جماعة
 وعبد الله بن بكير ليس من اصحابنا الا ما جده في نسخة من كتابنا المتأخر الى ان يثبت
 في محله بل من فقهائهم على ما نقلنا عن الشيخ وان لم يكن اصحابنا وانما كان ذلك قوله عليه
 لا يقال من سئل عنه هذا مما ذكره من الرواية وقع ذلك رواه بسند صحيح ثم ادعى في خبر
 هذا في شرح الشرايع نقل عن الشيخ قوله يجوز ان يكون ابن بكير اسند ذلك الى ذوق فصرح
 له هبة الذي كان في رواية طحاوي في اصحابنا لا يقولون ما يقولوا بل اسند الى ابن رواه عن
 ابو جعفر ثم ليس عبد الله بن بكير مصورا لا يجوز عليه هذا بل وقع منه من العدل
 على اعتقاد هذا محققا الى اعتقاد هذا الفقيه ثم ما هو معنى من منه هبة والفتنة
 في ذلك في اسنادنا فثبتنا بحدثة وحدثت عليه الى بعض اصحابنا لا يمتدح ثم قال
 العجب مع هذا القدر العظيم من الشيخ في محله بن بكير انما قال في كتاب الرجل انما
 اجتمع على تصحيح ما روى عنه واقره له بالفتنة والفتنة وذكر غيره من علماء الرجال قلت
 انما روى ما روى عن عبد الله بن بكير لان الشيخ في التهذيب رواه عن حماد بن محبوب عن احمد
 بن محمد بن الحسن بن محبوب عن ذوق والجميع ثقات قلت قد رويت ان شاذلا
 ليس في خبره وهذا خبر لا يثبت في اعموم القرآن الكريم عليه لا يمتدح ثم قال
 على خلاف ما عليه بنو علماء الاسلام وايضا ليس بعد ان يكون الشيخ مشرطا في صحة من
 الثقة الغير الاما ان لا يكون هو محتاجا الى رواية اياه في تصحيحه ورواه في معتقده
 كما انما طرأ عن ومضى كلامه يجوز ان يكون ابن بكير قد اسند ذلك الى ذوق فصرح

في نسخة من كتابنا المتأخر الى ان يثبت في محله بل من فقهائهم على ما نقلنا عن الشيخ وان لم يكن اصحابنا وانما كان ذلك قوله عليه لا يقال من سئل عنه هذا مما ذكره من الرواية وقع ذلك رواه بسند صحيح ثم ادعى في خبر هذا في شرح الشرايع نقل عن الشيخ قوله يجوز ان يكون ابن بكير اسند ذلك الى ذوق فصرح له هبة الذي كان في رواية طحاوي في اصحابنا لا يقولون ما يقولوا بل اسند الى ابن رواه عن ابو جعفر ثم ليس عبد الله بن بكير مصورا لا يجوز عليه هذا بل وقع منه من العدل على اعتقاد هذا محققا الى اعتقاد هذا الفقيه ثم ما هو معنى من منه هبة والفتنة في ذلك في اسنادنا فثبتنا بحدثة وحدثت عليه الى بعض اصحابنا لا يمتدح ثم قال العجب مع هذا القدر العظيم من الشيخ في محله بن بكير انما قال في كتاب الرجل انما اجتمع على تصحيح ما روى عنه واقره له بالفتنة والفتنة وذكر غيره من علماء الرجال قلت انما روى ما روى عن عبد الله بن بكير لان الشيخ في التهذيب رواه عن حماد بن محبوب عن احمد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن ذوق والجميع ثقات قلت قد رويت ان شاذلا ليس في خبره وهذا خبر لا يثبت في اعموم القرآن الكريم عليه لا يمتدح ثم قال على خلاف ما عليه بنو علماء الاسلام وايضا ليس بعد ان يكون الشيخ مشرطا في صحة من الثقة الغير الاما ان لا يكون هو محتاجا الى رواية اياه في تصحيحه ورواه في معتقده كما انما طرأ عن ومضى كلامه يجوز ان يكون ابن بكير قد اسند ذلك الى ذوق فصرح

في نسخة

لشبهة وقد علمه فثبتت وادبر ورواه عليه فتأكد في ذلك فثبتت الى حيث قد نقلنا
 فيه الى ذوق عن ابي جعفر في فسق ذلك الاستناد لمجرد هذا الطق وهذا كثير ما يقع لان
 فيما يعتقد ورواه ويكتبه ويهواه اذ حبك الشيء يعم لا يجوز وقوع ذلك منه على
 الاختلاف والوضع فاذن لا تصادم بين هذا الخبر وبين نقل ذلك الاجماع ولا يمتدح
 هذا الحديث وبني وجوبه لا يمتدح عند اسنادنا اياه من اصحابنا وفي نسخة
 اليه واعتبار خلافا في المسئلة فثبتنا على ما قال الكشي قال محمد بن سعيد وعبد الله بن بكير
 جماعة من الفقيهين هم فقهنا واصحابنا واشتق اختلافنا باصحابنا ودخوله في عصاره من علمهم
 في الفقه عن مخالفة الواضحة والظنية وان اؤمته والزبدية واستانتم الى الراية الثالثة
 الوثائق اسم محمد بن هرون وهو من اجله المتكلمين في اصحابنا واقا صلتهم له كتابا في مائة
 وكتاب السيفه وكتاب الحكم على سيرة ليركن وكتاب اخلاق الشيعة والمقالات ذكرها
 الفقيه في فوجيته والسيد الشريف المصنف علم الهدى ذو الحدين في المسائل وفي كتابه
 وفي المسائل وفي غيره ما كثيرا ما نقل عنه ويبنى على قوله ويعول على كلامه وبكير في قوله
 قال ابو عبيد اللوح في كتابه كتاب المقالات والاصحاب يكتسبون من النقل عن كتابه
 عيسى الوفاق في فقهنا الثانية والعامة يفتون به جدا ويثبتون عن نقله القصور المحمية
 على اهل المؤمنين عمدة ان علامتهم الفقا والى في شرح المقاصد وادامهم من قبل فخر الدين
 الرازي في كتابه لا يعين ونهاية العقول كغيرهما من متكلميهم يتبعون في معاني الحق ولا
 يستقيمون من انكاد رضوه انما تسمى حجة التها ويقولون انهم انما ذهبوا عن الحق
 مما وضعه هشام بن الحكم ونصره الى وندى وابو عيسى الوفاق واخوانهم وبانما لا يمتدح
 ولا غرض في ابي عيسى اسنادا وانما الظاهر عن فيه معلوم في رواية الغامر في اسنادنا
 السيد المصنف في كتابه الشافعي انه رواه المعزلة ما رواه ابن الواوذي في الفقيه ونقله العلامة
 عنهم في محله سنة ولذا في ذلك الشيخ فخر الدين الحسن بن داود في كتابه في قسم المحدثين

والظاهر انما يمتدح في نسخة من كتابنا المتأخر الى ان يثبت في محله بل من فقهائهم على ما نقلنا عن الشيخ وان لم يكن اصحابنا وانما كان ذلك قوله عليه لا يقال من سئل عنه هذا مما ذكره من الرواية وقع ذلك رواه بسند صحيح ثم ادعى في خبر هذا في شرح الشرايع نقل عن الشيخ قوله يجوز ان يكون ابن بكير اسند ذلك الى ذوق فصرح له هبة الذي كان في رواية طحاوي في اصحابنا لا يقولون ما يقولوا بل اسند الى ابن رواه عن ابو جعفر ثم ليس عبد الله بن بكير مصورا لا يجوز عليه هذا بل وقع منه من العدل على اعتقاد هذا محققا الى اعتقاد هذا الفقيه ثم ما هو معنى من منه هبة والفتنة في ذلك في اسنادنا فثبتنا بحدثة وحدثت عليه الى بعض اصحابنا لا يمتدح ثم قال العجب مع هذا القدر العظيم من الشيخ في محله بن بكير انما قال في كتاب الرجل انما اجتمع على تصحيح ما روى عنه واقره له بالفتنة والفتنة وذكر غيره من علماء الرجال قلت انما روى ما روى عن عبد الله بن بكير لان الشيخ في التهذيب رواه عن حماد بن محبوب عن احمد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن ذوق والجميع ثقات قلت قد رويت ان شاذلا ليس في خبره وهذا خبر لا يثبت في اعموم القرآن الكريم عليه لا يمتدح ثم قال على خلاف ما عليه بنو علماء الاسلام وايضا ليس بعد ان يكون الشيخ مشرطا في صحة من الثقة الغير الاما ان لا يكون هو محتاجا الى رواية اياه في تصحيحه ورواه في معتقده كما انما طرأ عن ومضى كلامه يجوز ان يكون ابن بكير قد اسند ذلك الى ذوق فصرح

في نسخة من كتابنا المتأخر الى ان يثبت في محله بل من فقهائهم على ما نقلنا عن الشيخ وان لم يكن اصحابنا وانما كان ذلك قوله عليه لا يقال من سئل عنه هذا مما ذكره من الرواية وقع ذلك رواه بسند صحيح ثم ادعى في خبر هذا في شرح الشرايع نقل عن الشيخ قوله يجوز ان يكون ابن بكير اسند ذلك الى ذوق فصرح له هبة الذي كان في رواية طحاوي في اصحابنا لا يقولون ما يقولوا بل اسند الى ابن رواه عن ابو جعفر ثم ليس عبد الله بن بكير مصورا لا يجوز عليه هذا بل وقع منه من العدل على اعتقاد هذا محققا الى اعتقاد هذا الفقيه ثم ما هو معنى من منه هبة والفتنة في ذلك في اسنادنا فثبتنا بحدثة وحدثت عليه الى بعض اصحابنا لا يمتدح ثم قال العجب مع هذا القدر العظيم من الشيخ في محله بن بكير انما قال في كتاب الرجل انما اجتمع على تصحيح ما روى عنه واقره له بالفتنة والفتنة وذكر غيره من علماء الرجال قلت انما روى ما روى عن عبد الله بن بكير لان الشيخ في التهذيب رواه عن حماد بن محبوب عن احمد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن ذوق والجميع ثقات قلت قد رويت ان شاذلا ليس في خبره وهذا خبر لا يثبت في اعموم القرآن الكريم عليه لا يمتدح ثم قال على خلاف ما عليه بنو علماء الاسلام وايضا ليس بعد ان يكون الشيخ مشرطا في صحة من الثقة الغير الاما ان لا يكون هو محتاجا الى رواية اياه في تصحيحه ورواه في معتقده كما انما طرأ عن ومضى كلامه يجوز ان يكون ابن بكير قد اسند ذلك الى ذوق فصرح

مکتبہ ارقیہ و علم و حرفہ قادریہ
اربعینہ ص ۱

القدم الثمانون مائة وثلثون
الرجل الجارية مائة وثلثون
مستوفى

10

مع رفقا ولم ينفذها بالمقصود منها بوجههم استحقاق النعمان لا المسانيد وانما على الاحاديث
 فمن كتبهم وفيها في مقابلة مستند مستند على الماسر ضعيف ضعيف واكثر غير طائفة
 قال بعض شهود المتأخرين في شرح مقلدته في التولية وقد كانا السلف السالحيين العلماء
 بهذا الشأن مؤمنة بخرج والتدليل غالبا في كتبهم التي منتهوها في الضعفاء كابن العنبري
 او غيرها ما كان لها في الشيخ ابو جعفر الطوسي والتدليل بالدين احمد بن طوس والعلامة
 جمال الدين بن المظفر والشيخ فخر الدين بن روبر وغيرهم ولكن ينبغي للمهاجرين هذه الصناعة
 من غير هذه علم حسن بضاعة تذكروا وسراعاة ما ترووه فخلعوا بغير كثير مما الهام
 يطلع على تحريف الملح والفرج قد اغفلوا كما اطلعنا عليه كثيرا وبقينا عليه في مواضع كثيرة
 وسعدنا ما كان كتابنا من خصوص ما مع تعارض الاخبار في المخرج والتدليل فانه وقع لكثير
 اكابرو الرواة وقد اوردوا الكثرة في كتابهم من غير مخرج وبكلمة تصحيح في ذلك واختلفوا في
 ترجيح ايها على الاخر اختلفا كثيرا فلا ينبغي لمرفق وعلم البحث تقليدهم في ذلك بل ينبغي ما
 اتاه الله فكل من جعله تصحيحا فقد علمنا ان صاحبنا يوصل بين ما يتعين فيه قول قولهم
 ما يتعين فيه اتفاق الرواية وبذلك الاجتهاد ثم ان ما يتقرر لنا بفضل الله سبحانه ونعم
 والتقريب والاستدلال على السالطين في مواضع الاهمال والاعمال ومواقع النظر في المخرج
 والتعريب والاستنباط والاستدلال اكثر من ان يعد واجل من ان يحصى في المخرج والعلامة
 من محمد الراشد الراشد عشر اصطلاح كتاب الرجال للشيخ في الاحبار اصحاب الرواية لا اصحاب
 اللقاء ولذلك اتفقا ذكر محمد بن ابي عمير في اصحاب ابي الحسن الثاني على بن موسى الرضا في الكثرة
 في اصحاب ابي الحسن الاول ابو جعفر الكاظم مع انه من القديم وهو من وثق الناس عند
 الخاصة والعامة وانما لم يسكنوا واورعهم واعبهم جلا لادق ولا واحد زمانه
 في الاشياء كلها ومن جملة اصحابنا على تصحيح ما يصح عنه واقرؤا له بالثق والعلامة واقضوا من
 واسلحوا فضل الماقد قال في الفهرست انه وادابا ابراهيم موسى بن جعفر في المخرج وعنه وروى

الله قليل الترواية عندهم لا انه لم يرو عنه اصلا فلهذا لا اخبار عموما وفي باب الاستنباط
 خصوصاً روايات مستندة عن ابن ابي عمير عن ابي الحسن الكاظم وقال النجاشي في كتابه المخرج
 ابا الحسن موسى بن جعفر من احاديث كثره في بعضها فقال يا ابا جعفر وايضا لم يكن في اصحاب
 ابو جعفر ابراهيم مع انه قد اورد في هذا الوجه بعينه وبناء على هذا الاصطلاح ذكر في اصحاب
 عبد الله جعفر بن محمد الصادق القاسم بن محمد الجوهري وهو من اصحاب الكاظم لقائه
 رواية ولم يلق ابا عبد الله اتفاقا فاورده في اصحاب الكاظم على انه من اصحاب اللقاء له
 والرواية عنه جميعا فقال القاسم بن محمد الجوهري له كتاب واقفي وفي اصحاب الصادق في
 انه من اصحاب اللقاء له وسما عاصم بن ربيعة بالاسناد عنه فقال القاسم بن محمد الجوهري
 يعلم الله كوفي الاصل روى عن علي بن حمزة وغيره له كتاب وقال في اصحاب الصادق في
 باب التحقيق غياث بن ابراهيم بن محمد الشيباني الاسدي اسند عنه وروى عن ابي الحسن قلت قال
 النجاشي في ترجمته يروي عن الكوفة ثقة روى عن ابي عبد الله والي الحسن له كتاب منسوب
 في علوان واخرام يروي عنه جماعة ولم ينقل فيه قطعا الا بضاعة العتيق ولا ينفرد في الاصل
 في الفهرست قال في السقيين انه في غياث بن ابراهيم الذي اورد في كتاب الرجال في اصحاب
 ابو جعفر الباقر وقال يروي عنه في اصحاب الصادق عنهم في باب العين عبد الله بن مسكان
 وفي باب اصحاب جعفر بن عبد الله السجستاني مولى لادق في كتاب الاحاديث في مسانيد كثيرة
 عن عبد الله بن مسكان عن ابي عبد الله عن جعفر بن عبد الله عن ابي عبد الله مع انه قد ثبت
 وصح عن ثمة الرجال ان جعفر بن عبد الله لم يسمع من ابي عبد الله الا حديثا واحدا من بين
 عبد الله بن مسكان لم يسمع الا حديثا واحدا من المشركين ولا ينجح وهو قد كان من اهل
 اصحاب ابي عبد الله قال ابو جعفر الكاشغري في كتابه في اصحاب ابي عبد الله بن مسكان كان رجلا موصوفا
 بخلق اصحابهم اذا قد موافقا خذ ما عندهم وروى ابا النضر محمد بن مسعود بن مسكان
 لا يدخل على ابي عبد الله في ثقة ان لا يولي حق اجلا له كان يسمع من اصحابه وروى في كتاب

هذا الكتاب من كتب
 المكتبة العامة
 في مدينة
 طهران
 في سنة
 ١٣٠٠
 من الهجرة

الذين دله وضع الى ق كلام من القدر والساكن من اصحاب الدنيا في الحديث من جعل النسا بوري كان
من تلك القبيلة غير ان وجدت في نسخة وقعت الى من كتاب في ترجمة الفضل بن شاذان
حكايته عنده بعد الاشارة ذكر ابو الحسن محمد بن اسمعيل ابن في النسا بوري في الفضل بن
محمد الفاء عبد الله بن طاهر بن شاذان بوري عبد بن غايه واستخدم كثيره في كونه في حبان صغير
قوله في السلف فقال ابو محمد اوفى ابا بكر وابنه من عنده فقال له ولم تنبذ من غير فقال اخبره
العباس بن الشورى فتخلص منه بذلك وثقني في الكتاب البند في النسا بوري الفاء والواء الشاذان
كما في كتاب الرجال الشيخ وسائر الكتب والقاف والباء انصيف وتخرين من على فلم التناقص
الاخذ في هذه الصناعة غير جدا قد تفرغ من علمها النسخ في القريب وقال الكشي انه
في ترجمة ابو يحيى بن جابر كان من اجلنا صاحب الحديث وروى في الله هذا الامر وحسن في
الرواية على اصحابه نحو صفات كثيرة والذين فيون الاحتجاجات كتابا لها وروى محمد بن
بنيسابور انه سمع على محمد بن طاهر فامر بقطع سانه ودينه ورجليه وابوابه المصولة
قاسا في الحكة يد على انفتهاها عن الفهرست الى حيث قال في نسخة سمع وعرف ابو عبد الله
البروفري ولكن كثر بسبب محمد بن يحيى وكان ابو يحيى قال لها بن هذان لي فلما شهد سلم قال هذا
شاهدان لو شهد في نسخة بعد ذلك المجلس عنه وخلق عنه ولم يسه ببلية ثم قال الكشي
سيد كربعين صفات فاتها ملع فقال الشيخ هذان وكذاها نحن في كتاب الفهرست ففتنا
وكذا بوم النسخ في المتن وواقع الحسن بن داود في هذا المقام اذ نقل في باب له من كتاب
الرجال وما نقلنا عنه من قول الشيخ فضل عن الواو عبد قوله يدعي مند فونظن مني بشبهة
قاسل ترجمة اخرى متفصلة عن ترجمة محمد بن اسمعيل وقاسل نقلنا عن علي بن علي بن محمد
اسماعيل له في تصحيح النسخ اليه اذ نقل في السبق المهمة في كتاب المعجم فتبعه على تصحيحه القاسل
من بعد ثم لعلم ان طريق الحديث محمد بن اسمعيل النسا بوري هذا صحيح لاجل ما قد وقع في
بعض النسخ وان قد وصف العلامة قد يفر من اعانهم لاصحاب اوث كثيره طريقها بالصححة

10

[illegible]

مکتبہ اسلامیہ دارالافتاء دارالحدیث

کتابت منجانب من المصنف فی الاصل و تصحیح
و نظارت من المصنف

[illegible]

اليد في رجل اليد بجمعها والثلاثون الناصب اليد ويروي مؤثر اليد من ألفت المرأة وأذا ولد
 ثلثا وهو يخرج رجلا الولد في الأول وقيل الملقن مغلوب يشك ويدان يشبه قتل الله
 وهي رأسه فقد تم ذلك على النون مثل جندب وجندو في حديث الخواص ^{تفسير} فوالله لا يشك في
 وإنما دخل فيه لها وإن كان الذي يذكركا كذا وقطعت من يدي وقبل هو صغير ^{تفسير} وأما
 الله وقد جندت النون من تركب الله وانفلا إليها فيها وألصقه وأقبلها وبغير أنما
 النون الشاذ للظهور لا اشتقاق ويروي ذوالبذير بالياء لا باللام الشاذ فليس اليد وهي
 وقال المفضل في المغرب الذي ذكره وأما قوله في القاب علم الخواص ذوالالبذير فأنما هي
 بالها، في تفسيره على أن ذوالالبذير ذوالالبذير عن علي أنه قال يوم قتلهم انظر فأنتم
 إحدى يدي يده مثل يدي المرأة فالسواب إحدى يدي يده وذلك أنه كانت مكان يده امرأة
 بجمعة على كتفه فإذا مدت استندت حتى لو أوى طول يده الأخرى ثم تنحى ففقد وقال في
 باب الباء مع الزال ذوالالبذير في قوله فاما البذير فما فقد قال في الصحاح الذي يذكر ويؤث
 هي المرأة والرجل يذير ذوالالبذير لقب رجل والثني في نفعها لها غير محمود وهي من الله
 وقيل بهجر وقال في مثل الباء ذوالالبذير هو المغلول بهجران والغير ذوالبذير قال في القاموس
 الذي ويذكر كالتري خاص بالمرأة أو عام ويؤث وذوالالبذير كناية عن كبرها الخواص وهو
 بالثانية ذوق لقب عروبي ^{تفسير} وذوقه على أن يقال بهجران وقال في الباء ذوالالبذير كناية
 في قوله والله الله قتل بهجران وفي صحاح الجاري ومسلم ذوالبذير قال في القاموس أنه
 حرقوس بن زهير بن ضحى الخواص وقيل بهجران حرقوس بن زهير كناية عن كبرها الخواص فأنما قلت هو
 البذير وفي موضع من صحاح الجاري فأنما عبد الله بن زهير ذوالبذير وفي حديثه من الله
 وقد ذكر الخواص فقال الله بهجران ذوالالبذير كناية عن كبرها الخواص فأنما قلت هو
 ذوقه في البذير ذوقه ويروي بالثانية والباشرة والباشرة من تحت ^{تفسير} واللام في الأسوة ^{تفسير} فأنما
 أي خرج وانقلب بحجى فأنما هو باللام ^{تفسير} فأنما قلت هو أحد الثمانين كنفينا ^{تفسير}

اسماء اللواتي يصفن الموتى في التوراة
والانجيل

اشترى من يفتح الدار والدار والدار والدار
الدار والدار والدار والدار والدار والدار
كلما يشي من مغرب

[illegible][illegible]

[illegible]

اندر

أخبرنا به عنه من أصحابنا عن أبي مفضل عن ابن زياد عن أحمد بن أبي عبد الله عنه وذكره في
 كتاب الرجال في أصحاب أبي الحسن ثم من غير أبي داود وعن غيره في الصلاة وقال الكشي رحمه الله
 من غير أن يشهد به بذلك والنجاشي قال كان شاعرا أو ديبا سكن إلى قومها
 وقال قوم من القميين أشغلا في آخر عمر واحد علم ثم قال وما رايته له رواية بعد على
 هذا الكتاب القتيبة أخبرنا به أن كان عن أحمد بن محمد بن يحيى قال حدثنا عبد الله بن جعفر
 النعماني قال حدثنا إبراهيم بن هاشم عن الحسين بن يزيد النوفلي مرواه كنا بالبصرة وابن
 الغضائري يلقاه لم يسمع عليه وبأخيه النوفلي المروزي قال حدثنا الحسن بن محمد بن
 النوفلي ذكر النجاشي وقال ضعيف لكن له كتاب حسن كثير العوائد جده وقال ذكر الحسن
 الرضائي مع أهل الأديان وأما النوفلي هذا صاحب الرواية عن التكنوني فلم يسمع عليه
 من أئمة الرجال وما ينقل عن بعض القميين مما لا يوجب مقمرا فيه كما في كثير من الثقات
 الأئمة يكون من عبد الرحمن وغيره والمحقق نجيب الدين ابن سعيد أبو القاسم مع تباغض في
 القدر في الأسانيد بالضعف قد تمتك في المعبر وغيره من كتبهم ورواياته وسأله في
 كثير من الأحكام بروايات التكنوني وعمل بها والنوفلي هذا في الطريق وكلنا الشيخ وضعه من
 غطاء الأصحاب قد عملوا بها وعملوا عليها وجعلوها من الموثقات فأخذ هذا الرجل
 مقبول الرواية وإن لم يكن حديثه معددا من الصحاح وقول العلامة في سنة عند توقف
 في رواية مجردة عن نقل عن القميين وعدم الخبر بتعديل الأصحاب له خارج عن أصل الصحة
 ولاستغناء ذلك على من يحد بشرة القاساني بالابن المهمل والنجاشي قال النجاشي كان
 ضيقها أكثر من الحديث فأصلا عن علي بن أحمد بن محمد بن يحيى وذكره في بعض مناهج
 منكرة وليس في كتب ما يدل على ذلك والحق أن مجرد عن أحمد بن محمد بن يحيى مع شهادة
 النجاشي وعين من غطاء الشيخة بالبعد والفضل وعدم استناد ذلك الخبر إلى أبيه
 عليه في كتب وأقره مما لا يوجب القبح فيه والحديث من جهة يكون في عدل الحجاز وأما

في هذا الموضع حيث لا يبلغ الضعيف حاله ولا يتحقق فيه
 ولا اعتداده بحد ذاته والموضوع المحتل لا ثابت كونه موضوعا مختلفا خارجا عن المقسم لاسا ولا
 كان في حريم الشريعة فيه وذهب فريق قليلون الى المنع عن العمل به ورواية لا على الشريعة
 مذكورة في الاثرهم فلو كان مجزئا من حكم في الاحكام وغيرها ولكن حيث يكون للاعتقاد اما في
 رواية وانما باقتناء العلماء بغيره وانما في رواية على الشاهل في ذكر ضعف الاستدلال
 المنع من توسيعها في الامتناع وسالكها والروايات ومعارضا وباحتمال عقاب العمل
 والثوميد وما يتعلق بالعقوبات الالمانية وتكلم من رواها واما في ابواب الشريعة الاحكام وما
 يتعلق بالاعمال والافعال فتشاهد على الاطلاق في العمل بغير ما يقع فيها عند الشرائع
 المفدويات والترهيبات والترغيبات كوضع معاصاة الشريعة والقوى وفي هذا والعقوبة
 وفي احكام الله من يخرج عن كل من لم يخرج على تركه ويستحق العمل بالفرج عند وفيه من يستحق
 اخراج الضعيف ولو من جميع على تركه ويجوز العمل به اذا لم يوجد في الباب فغيره لا يرد ما تولى
 من العمل بالقياس والروايات والادوية عن الشعبي قال ما حدثت على لاء عن النبي
 فخذ به وما قالوا بوليه فالت في الحشر وقال الثوري في كتابه لا ذكر وقال العلماء ان الضعيف
 والمحدثين وهذا السؤال هو وهو هذا العمل بالحدوث الضعيف في المستحبات والمستحبات
 ما تقرر عند العلماء واستقرت عليه لا دار من عدم بسبب الاحكام بالاعاوين في الضعيف في
 جواز العمل بما لا يدل عليه من الشرع والجواب بخلاف التعويل في هذا الباب على ما ورد في المستفيض
 المشهور من طرق العامة وخاصة من النبي صلى الله عليه وآله قال من بلغه شيء من اعمال الخير فعمل به على ما
 ذلك وان لم يكن على ما بلغه من طريق اخر من الله فضيلة فانها مما يحلها واما ما قلناه
 رجاء انما به اعطاه الله تعالى ذلك وان لم يكن كذلك وما رواه وليس المحدثين في العمل به
 المستحق مستجابا برهيم بن هاشم بن هشام بن سالم عن ابي عبد الله الصادق قال قال رسول الله
 شيئا من الثواب على شيء فضعف ذلك لا يرجع وان لم يكن على ما بلغه فالعمل بالثواب من الاشياء

حقيقة على العموم بعد ما كان في الضعيف وذلك المستفيض المشهور لا بخصوصيات الاحاديث الضعيفة
 هذا الصحيح وذلك المستفيض يقتضي المنطوق والمفهوم بالقضايا والمثوبات والثواب والمنع
 فلهذا لا يخفى جواز العمل بالحدوث الضعيف بما يكون في مستحبات او الجاهات ومن ثم روي
 انه في كثير من الاستدلال لا يرد بما يجزئ من مستحبات الجاهات ومطالع المستحبات باحاديث من
 وقال بعض المروفين بالعلم في العلوم النظرية من مظاهر المسيرة الى حد الشاهد الذي يسلط
 التعويل اذا وجد حديث ضعيف في فضيلة علم من العلم لم يكن هذا العمل مما يجزئ الكراهة
 المحرمة فانه يجوز العمل به ويستحب كانه ما هو كخطر ومن وجوه الضعيف من يرد على ما يرد في الاستدلال
 فلا وجه لاستصحاب العمل به اذا دار بين الكراهة والاستصحاب فيقال انظر فيه باسرع اذ في العمل
 الواقع في المكروه وفي المرتبة ثلثة ولا المستحب فليست ان كان خطا الكراهة اشد من ان يكون الكراهة
 المحترمة شديدا ولا استحباب العمل بها في غير العمل على الفعل فلا يستحب العمل به وان كان خطا
 الكراهة اسف فان يكون الكراهة على تعدد ووقوعها كراهة ضعيفة دون مرتبة قول العمل على
 استحبابه فلا احتياط العالمة وفي صورت المساواة يحتاج الى نظر تام والحق ان مستحب العمل
 المباحات تسمى بالزينة عبادات فكيف ما فيه شبهة للاستصحاب الاجل الحديث الضعيف فجواز العمل
 استحبابا مشروطا ان اقرا جواز العمل بعدم احتمال المحرمة واما الاستصحاب فيما ذكرناه فمقتضى
 يقع بهما شي وهو انه اذا ثبت احتمال المحرمة فجواز العمل ليس لاجل الحديث الاول بل لاجل الحديث
 يجوز العمل بالحدوث الضعيف انما المحرمة لائق الحديث يعني احتمال المحرمة لا ان يقول الحديث الضعيف
 ثبت به شيء من الاحكام وانما احتمال المحرمة يستلزم ثبوت لا باحة والا باحة حكم شرعي
 فلا يثبت بالحديث الضعيف والعمل بالثبوت ما ذكرناه واما ما ذكر جواز العمل لوطاة الاستصحاب
 حاصل التعويل انما جواز معلوم من خارج والاستصحاب انما معلوم من القواعد الشرعية الذي لا بد على
 استحباب الاحتياط في امر الدين فلم يثبت شيء من الاحكام بالحديث الضعيف الا وقطع الحديث
 شبهة الاستصحاب انما الاحتياط على العمل به واستصحاب الاحتياط معلوم من قواعد الشريعة

الحقيقة

حريم الشريعة حيث لا يبلغ الضعيف حاله ولا يتحقق فيه
 ولا اعتداده بحد ذاته والموضوع المحتل لا ثابت كونه موضوعا مختلفا خارجا عن المقسم لاسا ولا
 كان في حريم الشريعة فيه وذهب فريق قليلون الى المنع عن العمل به ورواية لا على الشريعة
 مذكورة في الاثرهم فلو كان مجزئا من حكم في الاحكام وغيرها ولكن حيث يكون للاعتقاد اما في
 رواية وانما باقتناء العلماء بغيره وانما في رواية على الشاهل في ذكر ضعف الاستدلال
 المنع من توسيعها في الامتناع وسالكها والروايات ومعارضا وباحتمال عقاب العمل
 والثوميد وما يتعلق بالعقوبات الالمانية وتكلم من رواها واما في ابواب الشريعة الاحكام وما
 يتعلق بالاعمال والافعال فتشاهد على الاطلاق في العمل بغير ما يقع فيها عند الشرائع
 المفدويات والترهيبات والترغيبات كوضع معاصاة الشريعة والقوى وفي هذا والعقوبة
 وفي احكام الله من يخرج عن كل من لم يخرج على تركه ويستحق العمل بالفرج عند وفيه من يستحق
 اخراج الضعيف ولو من جميع على تركه ويجوز العمل به اذا لم يوجد في الباب فغيره لا يرد ما تولى
 من العمل بالقياس والروايات والادوية عن الشعبي قال ما حدثت على لاء عن النبي
 فخذ به وما قالوا بوليه فالت في الحشر وقال الثوري في كتابه لا ذكر وقال العلماء ان الضعيف
 والمحدثين وهذا السؤال هو وهو هذا العمل بالحدوث الضعيف في المستحبات والمستحبات
 ما تقرر عند العلماء واستقرت عليه لا دار من عدم بسبب الاحكام بالاعاوين في الضعيف في
 جواز العمل بما لا يدل عليه من الشرع والجواب بخلاف التعويل في هذا الباب على ما ورد في المستفيض
 المشهور من طرق العامة وخاصة من النبي صلى الله عليه وآله قال من بلغه شيء من اعمال الخير فعمل به على ما
 ذلك وان لم يكن على ما بلغه من طريق اخر من الله فضيلة فانها مما يحلها واما ما قلناه
 رجاء انما به اعطاه الله تعالى ذلك وان لم يكن كذلك وما رواه وليس المحدثين في العمل به
 المستحق مستجابا برهيم بن هاشم بن هشام بن سالم عن ابي عبد الله الصادق قال قال رسول الله
 شيئا من الثواب على شيء فضعف ذلك لا يرجع وان لم يكن على ما بلغه فالعمل بالثواب من الاشياء

قوله بعبارة ثالثة لانه كان من العجز والاستقامة على ما يحتاجه وفي حريم التسلل فضل العزم
 المتانة والصدق للقول العزم للشيء المتصاح انما كان ولم يبقاع المحرمات المتعديا شديدا
 الوهم والاشك كان عاما او عام لكنه غير محدد في ذلك من حيث استحباب العمل اصلا كما ليس
 انما يتاخر التزم خلا والاشك واحد هما بعد بعض الفضل والوسوء يرجح استحباب ترك العمل
 باستحباب حكم اليقين لو لم يستحب الاجتناب في الدين وان دام به ليقاها العمل والظن
 اذ لا المسئلة وحسب النزاع بل من المستبين انه ليس كذلك ولو كان كذلك يتم اثبات الحكم بدو
 المفروض في المقتضى على قسمة واحدة خلافة الظن في اصول الاحكام مستحب مستحب وكلام
 على الستة الفهم والاصولتين واذا قلنا بالتسوية فذلك مختص بسبق ثبوت فضل التمسك
 لتكليف دليل ناهض وهو ذلك شرع حتى يكون الاحتياط حصول البراءة والفرج عزم العزم
 اليقين والظن هناك في اصل ثبوت الاستحباب بالجدد الشيعي والعمل بمقتضى من يدرك
 والاعتناء في عدم جواز الاحتياط في الدين بالعمل بمقتضى احتمال الموصوم والمكشوف فليس
 من غير نص في دليل شرعي على اطلاق الواجب المباح عما يصير براءة بالنية اذ كان له من حيث المنة عزم
 ثابت وتلقا الشريعة اذا ما لم يكن مستحبا شرعا عزمه من استحبابه اصله والنية التي لا بد من
 او انكر اهتداده او اباة ومن الاستحباب انما يصح اذا كان العمل بالضعف التام على الاستحباب
 معا وصاحب حديث آخر ضعيف جانبية العزم او التمسك هذا ولا بد من اباة او اباة لا بد من
 براءة التي هي من التكليف الاستحبابي لا يمكنه بل لا بد من بقاء ومدة لا يكون أقوى من
 ذلك فلا يصح احتمال شيء من العزم والكره اهتداده جميعا على خلاف الاسل ونية الامن من الخطر
 لا يتصور هناك عزم والعمل به لا بد من الاستحباب الشرعي ولا بد من نية لا بد من
 اعتناء اللزوم في التمسك بالدين والنية الشرعية ونية من جواز العمل بالجدد الشيعي اذ لا
 على الاستحباب اجاز الاثبات بما يفيده استحبابه على جهة الاستحباب وتصل التمسك بالاجواز ابا
 وهذا لا يمكن فيه مجزاه فاعلم انه لا بد من العمل بما يفيده عدم توبه لا في العقوبة على العمل شيئا

فحقه لا يلزم به جواز حديث يجوز العمل بالباطل فليست بغير الاستحباب والتسوية والتسوية
 فوعيد من بعد القصة الاولى غير مستحب بالنية ان يكون متبانية بحسب التحقيق ولا هي متبانية التحقيق
 لا ختام القصة الاولى الاصلية بل هي متبانية المفهومات متعلقة التحقيق ومما لا خلاف الاقسام المتأصلة
 اكثر مما مشترك بين بعضها جميعا وعضة منها مختصة بخاصتها وهو الضعيف قلنا عليها على
 غلط وسط من القول بالبسط والفضل على فقه مقام اخر المستفيض بقي للمكشوف والاشك
 هو ما ذاع وشاع لقائنا هذا الحديث خاصة وروايتهم بانه نقله منهم رواية كثيرة وانما
 الحديث ملحق بعبارة واسانيد متواترة فثبت استحباب العمل بالجدد الشيعي بتبع السند المتعين
 حال حاله فان مثل هذا عندهم يلحق بالمؤثرات ولذلك كثيرا ما يقولون انما هو في سبيل
 في مثل ذلك من حيث العمل بالجدد الشيعي المتكثرة الاستدلال ذلك قد اخرج من جزم الاحاد الى
 التواتر وهذا ليس بغير الاصل السانعة واما عنهم وعندهم كحديث انما الاعمال بالنيات فانما
 عند خاصة وهو ما لا اصل له عندهم لا يقل عن احد من بني ابي ذر قال اربعة احاديث تدور على
 في الاسواق ليس الاصل في الاعتبار من يشرف في عز وجل اذا بشرته باجنة ومن ادنى ذنبا فانا
 نخصه يوم القيمة ويوم كرم يوم سركم والمساكين حق وانما انما على من قلت يوم كرم يوم
 لا اصل له عندنا وان لم يكن مستند اخر اليهم فقد روى في الحديثين في خواتيم كتاب الحج
 باب النوازل عن محمد بن يحيى وهو ابو جعفر العلاري عن محمد بن الحسين وهو ابن ابي الخطاب عن محمد بن
 اسمعيل وهو ابن زياد عن الحسين بن مسلم عن ابي الحسن الاول موسى الكاظم قال يوم لا ينفعني
 اليوم الذي يديع ويوم عاشوراء في اليوم الذي يقدرني وقال شيخنا السيد في سنن الحسين
 بن مسلم عن ابي الحسن يوم الاضحية يوم الصوم ويوم عاشوراء يوم الضرب فاما بيان الحديثين
 اولهما ان يشار على المسئلة في غير يوم النحر ويوم عاشوراء ويوم الصوم محمول وكان يوم عاشوراء
 ويوم الضرب محمول ويوم يوم في معناه انما اذا ماتت عليك الاهلة وكنت متحيزا في يوم كرم
 كان هلال شهر رمضان فاما عندكم ثم غنت الاهلة من بعد فكذلك ان يوم صومكم انما ثبت

فاقترن به يوم بركه مثلاً اذا كان اول شهر رمضان يوم الجمعة فاقترن به يوم الجمعة يوم بركه وذلك
 فوضعتكم انتم شهر رمضان ثلثين يوماً فيكون يوم عيدكم يوم الجمعة فاقترن به يوم الجمعة يوم بركه
 عشر يوماً وشهر ذي القعدة ثلثين يوماً وبالعكس ان كان اول شهر رمضان يوم السبت فاقترن به يوم السبت
 فيكون غرة شهر ذي القعدة يوم الاحد يوم الاربعاء يوم الجمعة يوم بركه وعلى هذا القياس
 غرة الاهلة وغرة شهر ذي القعدة يوم عاشوراء وقد كان هذا في شوال ثابتاً ويوم العيد يوم بركه
 فاقترن به يوم عيدكم يوم عاشوراء وذلك لان الاصل في ذلك الشهر الثابت اوله يكون
 ثلثين يوماً وفي الشهر الاخرين من رمضان يكون احد هاتين الايام الاخرتين وعشر يوماً
 ذلك فوضعتكم فانه وان كان من المحتمل ان يكون كلاهما تسعة وعشرين الا انه لا يسوغ في الشئ
 اعتبار ذلك بغير الاحتمال فليعقد وقابلهما ان يسكن عند الوضع ويحمل فيقول قد علمت
 على ما مضى وهو يوم في الميتة اسك او على الكمال وبالحقيقة وفي لا يبعد ان يكون سنة ان
 يوم الصوم غرة شهر رمضان هو المحقق عند المؤمن والمحقق في المذهب عند المؤمن
 يوم العيد وهو يوم الاحد فاقترن به يوم اول شهر ذي القعدة او اما كماله فيكون يوم السبت
 العبادات والالتزام بها ولا سيما الصلوة التي هي معراج ربيع المؤمن والصوم الذي هو جوار العبادات
 العارف به لبقاء الله من احد الحق ووصال المشرق بحبل المهي الصوم الذي هو المطلق في
 عيد بل يحل به يوم عاشوراء وما غلبه شغل الزحمة لفيوض اوقاتة ومنه على قوله
 على قوله فما دعا الكعبة السجادة في ولاء شهر رمضان لبيان هذا المعنى وتوضيح ما اوجه
 مبين ما انبأ حيث ساء سبيل الساجدين العبيد اعظم له ولبارك الله تعالى في وطء الساجدين
 عليك يا شهر الله الاكبر يا عباد الله يا عظم السلام عليك يا اكرم من خلق الله يا اكرم من خلق الله
 شهر الايام والساعات سلام عليك من حين خلق من موجد الخلق وخالق المفقود والآخرة
 الله فراقه السلام عليك من الله من قبله فاستر يا وحش غشياً فاض السلام عليك غير كرمه
 المصاحبة ولا ذم لملازمة السلام عليك كما قدت عليك بالبركات وغسلت عنك بالبركات

السلام

السلام عليك من ملوك قبل وقته ومخز وزعليه قبل وقته السلام عليك ما كان من ملوك
 عليك واشتد شوقنا عند اليك السلام عليك وعلى منسلك الذي خرجنا وعلى ما نحن من بكاء
 سليمان وقالتم نحن مودعون وداع من عز فراقه علينا وغتنا وارحمتنا انما عرفنا وقال
 اللهم سلم على محمد واله وسلم على من سببتنا بشركنا ولقد دليت في بعض آثار الصوفية ان الحسين بن
 مسعود الخلاج كان ينوي في اول شهر رمضان ويصوم يوم العيد ويحتمل القرآن في كل ليلة
 وكل يوم في ما في ركعة وكان يلبس السواد يوم العيد ويقول هذا لباس ماتم من بر عمله ففعل
 هذا في منتهى حقار الطاعة واستكبار المعصية في سبيل العبودية وحدهم انما ذموا في
 ما هم وبالحقيقة العارفة انما بقيت بها والفرقان والعاشق انما يتقوى ويطلع شخص
 الحبيب في نير وزخج الاجساد ووقفت الابدان جعلنا الله سبحانه من اهل سعاده فانك
 المستعجبين بهجته الاستغناء بكونه والايام بهجته بخرمه اخلاصه من سعاده فادعوا
 من واليا الله والاسناد انما علوا سانه بالقرين المعصوم وقلة الواسطه وهذا افضل
 علوا لاسناد انما على اكثر الاستبصار انما نسله صحيح خليف ومن الذي بع المشهور والاشياء
 المحققين من اصحابنا في جامعا لك في وثائق التجاري من العامة في صحيح كل محلي في السلام
 العوس على ما نقله عن الطبري في خلاصه قريب لاسناد قريب وقوله في الله واو وانما
 من الراوي وتوزيع من العالم كقولهم عن من قال له عذرا ونذر انتم بعد هذه المنة فاقبلوا
 من اجل غنة الحيات في شيخ الطائفة والصدق عرق الاسلام ورئيس المجتهدين والحسين بن
 سعيد الاحوازي ومحمد بن يحيى بن الصفار وغيرهم واقبلوا والاشاغل وكثر الوسائط
 مع كون جميع اعيان الثقات واعلم العلماء الاجلاء الغفهاء فان ذلك يبعد مائة
 الفوت ووزانة الصحة ومنهم من يرجع الرواية استنادا الى ان كثر البحث في رواية الفحص
 نواب الغيب ومترق تساعف الامر وذلك امر وحش غشياً فاض السلام عليك غير كرمه
 والغبين والوصية والوصية واقترن به لاسناد في سند واحد فاقترن به لاسناد في سند واحد

بعض السند وأما يكون مأذوناً الحديث بسند التكليف من أحد الأصول المعتبرة والكتب
 لكافي في جمع الكيفية والفقهية والوحيد وغير ذلك من الأصول المعتبرة والكتب
 وفي ذلك للشيخ فناء وكيفية التجارب وسلام وموطأ مالك وصحيفة الترمذي والشيخ
 الشافعي وسنن أبي داود والشيخ وسند أبي عبد الله وأما الأصول المعتبرة
 وصاحب الغفرى وسنن أبي عبد الله والشيخ وسند أبي عبد الله وأما الأصول المعتبرة
 أحدهما نظام وفاة من في طبقة في أحد الأسانيد المتساوية بين بالعدد بالقبلة إلى من في
 طبقة منها في الأسانيد الأخرى تقدم التسليم في أحدهما مع اتفاقهما في وقت الوفاة
 السند هو الأصل سند من رواته متصلاً إلى منتهاه إلى المعصوم فيخرج بأصل السند
 والمقطع والمصل والمعلق والمعلق في الغاية الموقوفة بسند متصل ويخرج بالكتاب السند
 فيما من التسمية خاصة وقال الإمام في العامة هو الأصل سند من روى على التسمية **المتصل**
 ويقال للموصول هو الأصل اسناد وكان كل من طبقان الرواية قد يمتد من روى بها
 حقيقة أو في معناه لا لا جازع والمساواة سواء كان من روى في التسامع المعصوم أو
 موقوفاً على غيره المرفوع هو الأصل سند إلى المعصوم من قول أو عمل أو نقل أو رواية كان متصلاً
 أو مقطوعاً باسقاط بعض الأسانيد واساططاً وإلهامه أو رواية بعض السند من له رواية في السند
 وهو مضار في المتصل في المقطوع وبما في المتصل في الموقوف ويعتبران في المتصل في الموقوف
 وهو السند فيهما عموم من وجه وهما عموم من وجه من المستلزم **هو ما ياتي في سبيل**
 من فلان من غير ذلك الحديث في الأخبار والسامع والمنتفع به مفعلاً واللفظ العام من الأسانيد
 فأنما أمكن اللقاء وحديث الرواية من أن ليس تعين أنه متصل لا يفتقر إلى كون الرواية مع
 بالرواية عن المروي عنه على الأصح فلا أثر الصلاح من العامة وكثير في هذه الأعصار استعمال
 في لاجازة ولعل ذلك في عصر وفي اصطلاحات أصحابه واستعملوا فيها وقلنا عندنا وفي
 اعصارنا وفي استعمال أصحابنا فأكثروا ما يروى بالفتنة الاتصال وإذا قيل فلان عن فلان

عن بعض أصحابه وعن سنده عن فلان فبعض الأصوليين سماه مسنداً وسماه عليه **رواية**
 الشيخ في أكثرها وفي باب ما روت وليس في غير الاستقامة والصلابة في الأصول
 بالاهتمام بالاستدلال في غير قيمه أخرى وليست في المذهب والمذهب هو أحد من
 مبدأ استناد واحد فأكثروا في حديث يقتضيه على السند وهو الذي في المتصل بالمعصوم
 وأخذ ذلك من تعليق الجدار والطلاق لأشراكها في قطع الاستدلال في قبولها
 وعقله أو جفر أو تحته وتكون معلوماً ولم يستعملوا التعليق فيما سطر وسط استنادهم
 فلذلك مستحبان بالمقطع والمسند لا يستعملان في نقل الرواية عن فلان وبذلك لا يمكن
 وهذا السند في تلك عاصمة الجهول لأنها لا تستعمل في سعة الخرج المعبر في الحديث فأنما لا
 يحكم عليها ما يفتقر إلا أن يكون مؤرخة في أصل صحيح من يقول عليها في آثارها وفي ذلك
 الأصل الصحيح شعر بعقدها في أصلها وأما كانت مؤرخة بصيغة الجهول لا بصيغة التسمية
 الشيخ في كتابه كثيراً ما يعلق في رواية الأقل والأكثر كقول محمد بن أحمد بن محمد بن يعقوب أو
 البرزقري أو الحسين بن سعيد مثلاً ثم يروي الأسناد إلى آخر السند وفي في سائر الكتب
 شريح بكل من كان في تعليق تعليق وكل سنة السند وفي في الضمير يقول مثل روى في رواية
 عن الباقر بن محمد بن هشام عن الصادق ثم في سائر الكتب يذكر من روى في سائر الكتب
 جميعاً وأما في غير الحديث فاعلى التعليق جلاء وسيرة الأكثر به في جامع الكافي في أنه يذكر
 بنما وما يكتفي في عتمة من قبله لا شائع إلى الأسانيد سبق في الجارية العامة أو في
 من التعليق في صحيحه وهو قليل جداً في صحيح كقول في التميمي روى في ذلك بسند
 المعلق عن حميد بن عتبة إذا كان معروفاً من جهة ثقات علق عنهم وكان لا يصحبه
 لما علم من التمام الحديث لا يكون تعليقه إلا عن ثقات الفقيه وفي ذلك المرفوع وهو
 قسرين فوهمه روى روى من جميع الرواة وذلك لأصله المطلق وبما الحكمة بعضه
 وقرئ من هذا النسبة إلى جهة معينة كما نعتوه به لعل مكة والكوفة والبصرة وغيرها

انما هو بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الامامة وروى في كتابي مما هم منها في كتابي في القدر
 ومن عرفت انما هو في كونه من غير ان قال لا يوجد في الدنيا انسان الا في صورة من ان وروى
 والمقدار فقلت نعم قال لا يخرج من جسد من وضع ثم قال ان اوردت الذي هو في
 بدخله في في المقدار في ديانا بالبحر والارض والبحر والارض والارض والارض والارض
 ان يكون في الزرع في حقيقته بعض المصنفين من القاصدين بالحق والمصلحة والمصلحة
 القرب بعد المصلحة المستعان من العبد ومن المصنفين الكتاب والحق والحق والحق
 خاصة في طرق عند انا وروى في الكافي في بعض المصنفين في الصحيح من ابن ابي عمير في
 بن النجاشي عن عبيد بن زرار قال سألت ابا عبد الله عن الكتاب في كتابي في كتابي
 الكافي في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين
 الزرع والقرب بعد المصلحة في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين
 الى البادية والاقامة مع الارباب في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين
 للمجاهدين في الارباب في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين
 وقدر الاصحاح في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين
 هو كناية عن الزرع في المعرفة والمعرفة في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين
 في حرم معادة الخلافة في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين
 على عن الاصل من الزرع في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين
 الله عن بعض العصابة التي هي في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين
 بالمشاة في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين
 التعديل في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين
 انما في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين
 المعاصي في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين

وقد اعاد الله سبحانه وتعالى في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين
 كما يقع اذا هو في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين
 من اصحاب العبد في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين
 الزينية في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين
 اولها في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين
 واعاد الله في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين
 القرب في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين
 التعديل في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين
 فنيها في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين
 خلق وعلاء في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين
 من لم يصير في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين
 المروية في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين
 شيعته في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين
 الاثمة في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين
 يقول لكل احد في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين
 الذي يقول انما في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين
 له في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين
 فهو في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين
 الجاهلية في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين
 قلت في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين
 المعبر عنهم في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين

اللاعبة كما أنها اشتهرت بالتعويض عما سقطت الخفيف وقال الزبير في القضاة لا نعمة بكلمة الميراث
الميراث الذي ارادى معه شعوبنا على كل احد على يد الميراث فلهذا في يد الله وحق في يد الله ولا يورث
المرأة القعة وهنرة اصلية لانه لا يكون افعلا وصفا ويقرب منه ما في صياح الميراث في يد
افق واقعة ايتم الذي يكون لضعف ما يبيع كل واحد ولا يكون افعلا وصفا وقول من قال امراة
افقة غلط لا يورث للنساء ذلك وفي قاموس الميراث لا يورث الا في القعة والحكم وبها لغة ونحوها
ولا يورث امراة القعة وقاعة واستأنت صارا وقعة وبها لغة هذا اكثرهم هنا الذي التصحيح
او يصفى في بيته بها ومنها في كتاب الحديث عن عبد الله بن مسعود ان امراة رثت كذا وكذا
بها باضا في الاختيار ان تدعى جلبابها الذي يركبها كانت وما هو قال يركبها كانت
موسى بن عبد الله يقول هذا هو الصحيح الميراث كرها اي انك تخذ من من والام والميراث كرها
الميراث بالفتح والكسر والفتح والفتح قال الكسائي وابو عبد بن سلام وجوابا قد روي عن
ابن الاثير وغيرهم في لسان العرب في الخلف والفتيف باب واسع كقولهم من قال لكتنا كذا
رثي اصله لكن انما هو الله رثي فخذت الالف فجاء القصد بذلك القصد والفتيف باب واسع
قوله ليس لا يورث له كان في الاصل هذا مما ليس به غايته في الميراث والزواة فالحكم في كل
بعد ثم دخل عليه لا التا في الميراث يستعمل اسماء الاسماء المفقون ذلك قوله في مقام الميراث
الله واذا رثته عا لروا كرم وانما من مثالا او انه جاهل بانه لثي فانه عا من ومنه هذا
قوله وهذا دليل على انه جعها في حديث من طريقه الميراث في في ومن طريقه الميراث
في كتابين لا يجرى من القصة عن القصة من جدي احسن من ذلك قال قلت لابي عبد الله
الناس يقولون ان الميراث ينزل على من ساء منهم وقصان الميراث فقال يا احسن ان القصة
انما يورث من عند قواحه وذلك الميراث العبد في اصحاب التصحيح من انما العبد من عند الميراث
ومنهم من زاد في الميراث الميراث فغفقت القصة ايتم بالفتاف ولم يكن له يدبل الا الى ان يقول
القاصد ما هو مذكور ويكرر ما ذكره الا من قلقة البساعة وضعف التحصيل والفتاف عربة تليد

غير مودة وهو البقاء قبل الالف والوارث قبل الباء المشاة من تحت ثم يحجب قبل الالف والوارث
من الميراث من يورث من يورث بالفرجون والفرجون الميراث بكسر الميم ثم يحجب الميراث قبل الميراث
وذلك الحقة بالميراث المكسور قبل الحقة الميراث ثم نشد يد الميراث الميراث الميراث وهو ما
نحو من يورث بالباء والفرجون ايتم الحقة بكسر الميم قبل الحقة الميراث الميراث الميراث
الميراث المشاة اي الميراث يورث في الحصار ويقطع بها الحشيش وايضا تحت الميراث
من جديد والقاصد انما من يصنع الميراث كما بالاربعان بالباء الميراث من الميراث في حساب
الريحان والفرجون الحشيش كما الميراث الميراث المشاة وهو بيت تحت من القاصد
وغيره ومنها في حديث لا يستفاد الله من حوائك ولا علينا ومن الميراث في الاحاديث
في اقاويل العلماء وتروك الميراث حوائك وحوائك وحوائك حوائك حوائك حوائك حوائك
هذا العسر وهو الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
ذلك كسابوا يعلمهم من شدة ضعف الثقافة وكما قوة الثقافة والصحيح فتح الكلام واسكان
علا وان اوزار التثنية وحوائك على حقة المشاة حوائك حوائك حوائك حوائك حوائك
الناس حوائك حوائك حوائك حوائك حوائك حوائك حوائك حوائك حوائك حوائك حوائك
يورث الله الميراث الميراث في مواضع التباث لا في مواضع الالبية ومنها عنده في خطبة الميراث
سلط الرحل وقصر غلته فانه من فقهه فاعلموا الصلوة وقصر الخطة وفي حديث اخر ان
رجلا انا من فقال يا رسول الله علي غلا يخلق الحقة فقال له لا ان اقصرت الخطبة بعد
أملت المسئلة وكوها الاصحاب في كتبهم لفقهاء كراهة من الاقصا ويقطع من بابي فقال اي
الفتي فقير لشد الاطاعة في جعله طويلا قال الميراث في المغرب وايرنا باقصا الخطبة في جعلها
قصيرة ومنها ان اقصرت الخطبة اقصرت المسئلة اي حيث لفت قصير موجز وهذا
واسعه وفي النهاية لا يورث لان كذا اقصرت الخطبة لفت المسئلة اي حيث لفت
والمسئلة عريضة اي قلت الخطبة واعطيت المسئلة ومما هيير القاصد من يقرر في الفتى

فيقولون ان هذا من القصة لا تمام ولا يعلمون ان القصة انما يصح فيما يكون له في نفسه ان
 الشرح من جهة وقاله التمام وكذا من جهة اخرى بل هو بالتمام فيكون ما ذكره القصة كالصحة
 والشرح مثله لا كالحكاية طامسا ان القصة المذمومة ذكرها في قوله تعالى قل الله اعلم
 الغيوب ثم قل اني بريء مما يشركون مع الله ان هذا مما يعرف فقد ارجع الى قوله تعالى
 التوكيد به وحقيقتهما مكان القول القائل ان الله اعلم الغيوب ومنها في الحديث اول جملة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي صحيفته منسوخا في عبد الله بن محمد بن يعقوب بن
 وكنت لا ادرى ما يصح في جميع الفقهاء في زمان الغيبة وبالحكمة ذلك منكر جليا في الاحاديث وفي
 الغيبة والجميع بالتشديد بل ان الجميع هو الاثنان بصلوات الله وعلوهم اهل البيت عليهم السلام
 بالتخفيف على جميع ولا يفتنون لفساد ذلك مع شدة وضوحه قال الجوهري في الصحاح وجع القوم
 جميعا الى عهد والجمعة وقصوا التعلق فيها وقالوا لا نرى غير الله ما يجمع بين التشديد
 منه حديث معاوية وجدا اهل مكة يجمعون في حجر فيها من ذلك ان يملكون صلوات الله
 الجوهري فيهم لانهم كانوا يظنون بغير الحجر قبل ان تزلزل القصر فقام في مغرب البرية
 جعنا ان شهدنا الجمعة والجمعة وقصينا الصلوة فيها ثم انزل الله وقال في ذلك
 من كان بالمتخلف مسئلة قال المفسر المساجد التي جميع فيها بين اودى من ربي ثم قال طار
 بالجميع فينا ذكرناه ههنا صلوات الله على جميعهم وروى عنهما من الصلوات جماعة القائلين
 حيث يملكون في جميع فيها بالاعتقاد على اعتبار التشديد لغيرهم واداء القضاة في طاعة الله
 فيصون اجمع وليكن المذموم على صلوات الله على جميعهم وانما الصحيح عند العامة بانهم في الاول انزل الله
 من الجميع وفي الثاني من جميعهم وفي الميم على صحة جميع الجماعة اي ائمة واجماعات في هذا المساجد
 الجمعة بالنام فيها جماعة دون غيرها من الصلوات في يوم الجمعة وروى في حديث من طاعة الله
 العامة انه من ربي في كل يوم يخرج من تحتية كذا وفي قوله ايضا الحق السديد في قوله
 في قاعة اهل البيت وانه لا يوردوا الفعل بين الجبل والشرح فكل عمل على الجبل لاصالة الله

الشرع



الشرع وعلو الشرع لانه يثبت لبيان الشرعيات منها جلسة الاستراحة وهي ثابتة من قبل
 النبي صلى الله عليه وسلم وروى عنهما بعد ان يكون وجعل الميم فيهم لانه لا يجلدونه ومنها قوله
 من شقة كذا وخرجه من شقة كذا هل ذلك لانه صار في طريقه اولا منه سنة وظهر
 في استحبابه لكل داخل في مثل اسما في التحسين طريقه من اثناء العصرين في الميمين في الحديث
 بالجمعة قبل المشاة من تحت قبل المشاة من فوق واعلم ان ذلك كله لا يشترط من بعد كذا في الحديث
 لم ينع بعضه هذه القراءة بل لا وفيه منور الضميمة لغة فقال في شرحه انه كان عند
 يده يقرأ رجله اليمنى وعند الخرج من فان رجله اليسرى والقد كان لبعض اصحابي في غفلة
 وحصل الاستغناء قد صار في قراءة الصلوات هذا المسير في ربه وروى عن علي بن الحنفية
 عليه السلام في قوله لا امره يدته السبل وقلت هي تيمية بالثبات المشقة قبل النور لغة
 المشقة المشقة من تحت معناها العقبية بقيت اهلها تقدم الطريق وتقر من له ولا تخاف
 نفسا لهما وفسره ومنه قوله فلان طالع الاثنا يا اذ كان سائما معالي الامور وكذا
 في ذلك اهل الدال بعد كذا في الفقرة الثانية العليا بركة مما يلي المقام وهي الحلاوة وكذا في المقام
 والقصر الثانية السفلى مما يلي باب المعركة قال ابن الاثير وهو السواب قال وانما اكدى بالعلم
 فهو موضع باسفل مكة وقال المصنف كذا بالفتح والمقدم جبل مكة وكذا في علي بن ابي
 جيل بها اثر وفي سنجها الشهيد في كتاب الحج وليست عندنا دونه من شقة كذا في الحديث
 والمذموم الذي ينجى ومنها الى نحو من مكة ويخرج من شقة كذا بالضم والقصر من ربه
 باسفل مكة والتم الاستعداد بالذخول من اكل على ما يخرج من باسفل عام وقال القائل
 بالمذموم في الشام فيهم مما ينفذ فيه المستحقون يذبح وجعل فاعلم ان الصحيح في الاول التشديد
 من التدين بمعنى الكبر في السن يقال يذبح اي كبرت واستندت لا التفتيح من اليدانية والتم
 والتخامسة لان ذلك خلاف مقتضى وفي الثاني يجمع بين الجبل والذخيرة في جعل التميمي جليا
 من باب طلب اي ذاب واستخرج وهذه كلها جملته ومنه في الجبل للشم الذباب بالحاء والهمزة

فخر من رجلي
 مني وعنه من رجلي
 مني وعنه من رجلي
 مني وعنه من رجلي

المصدر الحقيقي هو الاشياء على الشيء وحرف كل شيء شاعرا فبعض بني هذا الزمان يجهل
 بالغا في رشت والياء على ضياء الشقاق ومنها في الحديث في الزوجة والزوج والعشرون في كل شيء
 نصاب الزوجة ما كان الزوجة الزوج بكسر الواو وباء والتسكين ايها في الزوج وهو المسمى
 من الغنقة وجمع رقة وقون كما جمع غنقة عشرون وجمع رقة عشرون والغافلون من ذلك
 ومنها من الماكور والحديث في رقة وقون لا تقربوه ولا تقربوا في الزنا بالكسر فلا تقربوا
 المسحور لهم بعد علمهم هذا فاعلموا ان قرب بالضم كس لا تقرب في قول النبي عز وجل في زنا
 وقرب بالكسر باب علم متحدث في قوله ما في قوت منه اقربا ولو منه قاله الكس في
 صحيح البخاري والجوهري في الصحاح والفرق بينهما في القاموس وعليه في المصنف في ذلك
 ومن لم يعلم ذلك من القاموسين يترك الحديث ومنها في الاخبار ان يكون من المسببين في
 على البناء القاموسا على غير القياس من الاسباب ان يكون من الكثير في الكلام المكتسب
 في الاكثار واسلة السبب وهو الاثر الواصفه فليعلم ان القاموس على القاموس باب
 في شواذ ذلك لا اربعة لم يسمها اذا اكثر من ذكر الشيء ومن فعله واسم فبه واسطه
 غنقه بالفتح والفتح او الغنق واقل من غنقه بالفتح اي غنقه فاما الملق بالفتح فلهذا
 وعليه دين واحسن الرجل يعني تزويج وكل ما حسنت المرأة عنده تزوجت فهو محسن
 بالفتح فيها لا في اي من وجهه فاما من الاجسام يعني الاغصاف في خمسة وخمسة والكسر
 الفتح جميعا على القياس اما الكسر فجميعا فاما عاقه غنقه ما حسنت واعفت زوجها واما الفتح
 فاما عاقه حسنها وزوجها واعفها فلهذا في ذلك المصنف في كتابه للمربي القريب
 الجوهري في الصحاح وقال في الاثر في باب حسن من كتابه لها يتبع تحقيق القول في الاجسام
 والمحسن بالفتح يكون بمعنى القاموس وهو احد الثلاثة التي تليق بالزوج احسن فهو محسن
 واسهب فهو سبب والفتح فهو مبالغ وفي باب سببه منه يقال اسهب سبب سبب الفتح الماد والمعد
 الشدة التي جازت كان وفي باب سببه منه المعلوم اما في كماله المبلغ فبفتح الفاء الغنق في باب الفتح الرجل فهو

ما في غير قياس ولا يجوز الا في ثلاثة اعراف اسد فبفتح الواو واحسن فهو محسن والفتح فهو مبالغ
 والمفعول سواء ومنه حديث الحسن في المداين ان الرجل المرأة قال القلم اذا كانت عليها من ثيابها
 اذا كان في ثيابها والملح بكسر اللام والفتح عليه دين هذا قوله القاموس وهو في هذا العصر
 وقاين هذه الكلمات في قول عيسى ومن حيث ادركنا اسما ذلك سبيل الامر في قوله عز
 قال والمحسن من النساء على قراءة الفتح والكسر وان تحشم بعض المفسرين هناك من سبيل
 وبسط القول فيه يطلب من حين فمعلنا تانها ومنها في الصحفة الكريمة التجاريد في دعا العافية
 ومن شئ كل من شئ حفيد ذلك فيه بعض من لم يوثق فسطا وافراس النقص في العلوم فمعلنا
 القاموس وحسبه في المصنف فبفتح الواو وقلة الصيغة على البناء المفعول كما في الزنا
 الكريم والقاموس في كيم في واقع اربعة ويثبت مغزاها التبرج ومعناها السج من سبيل ثمة قد
 او شتمها مسلفا ثمة على التحفة الكسمة فليخرج اليها ومنها في كتابها بنا والقاموس
 في كتابه ليمان في باب التزوية لوجبت لا ياخذ جلا وعنى به التجران وما في ذلك
 ومساخه ما ورد في الزنا على حكمه من قوله عز وجل لا تظنوا ان الابل كغيرها حيث
 المفسرون في تفسيره على احد الوجهين الى ان المراد بها السحاب على الاستعانة من حمل الاستعانة
 ويعبر بالروية العشرة من صاحب القاموس ان المراد بها السحاب على الاستعانة من حمل الاستعانة
 منها من الى بر على السنة العلماء اذا ما تحقق ثبوت امر او نقله في القاموس الى كلام مثلا على الاملا
 له يثبت على البتة ذلك على وجه من اني سبيل فلهذا سبيل ام من جمل ونعني على هذا
 القول وسبيل تحصيله غير مستعين له في الاقوال اصلا مع انه من كوفي صالح الجوهري
 يقول اذا وقع الفتح في الحباله كسب في ام من جمل اي وفدت يد في الحباله رجله وبالحالة
 الميذ في من اسببت يدك او من اسببت يدك شي او عرضت ليد افة وكل ما جمل من اسببت
 او احداها شي او ايدت بافة كما المشرق في انشاء المسئلة من مثله اي اسببت مثله والذي
 مثله ومنه في الجوهري عمار بن مازن في ثمان قال في مثنون والمثنون من كسبه

بما نك واجبت لسانا واحدا لبيان معنى ومنه اننا لا نكسر الكتاب والميدى والجلد
والهشون والمسون منكرين الورد في الاخبار ومنها في كتاب الاخبار والتهذيب المستند
حديث مستند من طريق علي بن ابي طالب في حديثه كما في انظر الى في حقه عندك وكان
يخبر راسدا فاجتمع باهال الخاء من الاحياء جميع الاستصاء والتابع كما في الحديث من انما
الشولاب اى يبلغ في قسما وفي حديث التواتر عنى كذا اخفى في اى استقصى على سبيل
فأخبرها بالتواتر وبالرواية من جن الرواية عنى خلقه وتعليقه فبعض القاصرين من الصحابة
الحاء والمهمل بالحاء المحي والرواية التواتر لم تختلف في حديثه على تعجبه الفصحى ولا يستعمل
فرويصق مما لا يلقى اليه احد ابل ومنها حديث نكس النبي الثابت هذا فاعلمه والعا
من طرق مستقيمة واسانيد متقوية احدها ما في نسخة الرواية العجينة المكرمة السجادة
بالاستاذين ولا نكس الرواية اليه بانه جعفر بن محمد اليه اعلمها السلام وفيه قال يا جابر
اعلى هذا يكونون وفيه من قال لا ولكن قد ورد في الاسلام من اخباره فقلت بهذا
ثم تدور على الاسلام على اسر حسنة وثلاثين مصابرة فقلت بذلك فسامعهم لا يملكون
ملا الله في قاعة على علمها قال بنى استبان لي في تفسيره ولست امل ان اذ ذرية في انساب
الكلام واخبره اليان بتمكاه هوان ما بين انهما العشرة بائنة خمسة وثلاثين من اخباره
لم يكن تدور على الاسلام ودورها ولا تعلم علمها بل انما تضاف دورها وتعلمها
على اسر حسنة وثلاثين من جهرية المقدسة لبا وكذا وذلك بل ما دار في اسر الامم
وابان رجوعا نحو الى اهله اى وقت ما عكس امير المؤمنين من ان يحبس بجلده ما يخالفه في
الامامة ويتعرف في منسبه من الوصاية والوراثة واما الوسطان في الخبر واقطاع الله
ايضا الحسنة والعشر سنة التي هي في السور بخلافه وفي تفسيرها واما العشرة التي هي في
قال الذين اولى في عانة في دار جهرية ومستقيمة مشوكة الاسلام وقوة من بعد عنه
وقا فانه لطيفة المباركة وانما هي في ذلك وفي ذلك المستند في اخباره في ما خلا

امير المؤمنين

امير المؤمنين ومستند شريف من زمان في محمد الحسن في هذا ما استغنى عنه من سائر الحديث
داور وقد في معلمات العجوة الكريمة واخذت لمعلمين اياه ملا من الدهر ومن قاطبة
اصحاب عمرنا وابناء زماننا اذ لم يكن لهم فساد حال من التحصيل منكم هذا لك عن السبل وقاها
نيماننا ليعلمنا ففحصوا معناه فصحى فصحى وحق فوافراه تحريها محيها ولطفا لان كنع الكرك
عن هذا القصة من القول ولجميع الى حيث فارقه مما نحن في سبيله المسلسل هو ما تابع فيه
رجال الاسناد عند روايته على قول كنع فلانا يقول سمعت فلانا الى سائر السند واخبرنا
فلان والله قال خبرنا فلان والله الى اخر الاسناد ومنه المسلسل بقرائة سورى الصف
فعل كحديث الشكيق يقول الصحابي سمعت من قولهم الحديث وقد شئت اصابه وكذا
الناهي يقول سمعت من الصحابي وقد شئت اصابه وكذا يقول من بعد التابعي الى النبي
الاول من الاسناد ومنه القالب في حديث تعليم الصدوق على النبي صلى الله عليه وآله
في الرواية والامكان حال الرواية من سبيل السند الى انهما ما وعمل قول جميع المسلسل
لما في هذا المعنى افضل المصاحفة من كل واحد من رجال الاسناد وقول كل واحد منهم ما نحن
بالكفا الى ما في هذا فلانا فامست خزا ولا حيزا اليه من كنهه ومنه المسلسل بالفتح
فعل التلخيص وقول كل واحد من فلان بقرائة وكذا المسلسل بقرائة الى جبريل
والمسلسل بالضمائة على الاسود بن القهر والماء واتحادت اللهم اعني على شكره وذكره
حسن عبادتك في اكثر طرق الرواية مسلسل بقوله ابي احياتك فعل وفي رواية في باور
داود والناس في اخذ بيدي فقال في لاحياتك فعل اللهم اعني على شكره وذكره وحسن
عبادتك فيكون على هذا مسلسلا بالنوعين الفعل والقول ومن اقسام المسلسل المسلسل
الرواية كما يحدث المسلسل باقفا واسماء الرواة كالحديثين او باسما رواة الحديثين
او باسما رواة الحديثين وكما المسلسل برواية الامام عن الامام كرواية المسلسل باقفا عن
فما رواهنا باسنادنا موسى عن رزق الله بن عبد الوهاب بن عبد العزيز بن اسد بن الليث بن

سليمان بن الاسود بن سفيان بن يزيد بن ابي حنيفة بن عبد الله القمي عن فضله قال سمعت
 يقول سمعت ابي يقول سمعت ابي يقول سمعت ابي يقول سمعت ابي يقول سمعت ابي يقول سمعت
 ابي يقول سمعت ابي يقول سمعت ابي يقول سمعت ابي يقول سمعت ابي يقول سمعت ابي يقول سمعت
 عبد الله القمي يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما اجمع قوم على في كراهة الا حقهم الملائكة
 وغشيتهم الرجز وروينا بالاسناد عنده موسى بن احمد بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن
 الاباء قال سمعت ابي يقول سمعت ابي يقول سمعت ابي يقول سمعت ابي يقول سمعت ابي يقول
 سمعت ابي يقول سمعت ابي يقول سمعت ابي يقول سمعت ابي يقول سمعت ابي يقول سمعت ابي يقول
 ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن
 الذي سبى بالنزال قبل القتال ومن السلسل برجال العرب في السلسل بائنا في الصفه كعد
 فقيه عن فضله بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن
 عن عالم مسند عن ابي ذر بن عباد بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن
 الاباء و بائنا في الصفه جميعا كما في ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن
 بائنا في الصفه جميعا كما في ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن
 الحسين بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن
 الاسلام اجمع محمد بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن
 الله عليه وسلم بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن
 ستر بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن
 رواية الشيخ الامام الكثير في رواية الواسع المرفوع صاحب الاعراب عن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن
 منقول عن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن
 بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن
 بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن

بليغة وهناك قد اخرج بحسب علم الاسناد دون جميعه قالوا وذلك كما في السلسل
 منقطع السلسل في الطبقة الاخرى التي هي منتهى الاسناد بعينه واحد في السلسل
 حديث سمعت يقول الصحابي في حديث سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في الحديث
 سمعت من الصحابي هذا وهم جاز الى الطبقة الاولى التي هي منتهى الاسناد فانه مستقيم
 الصحابي منقطعها عنه اذ ليس يتبع ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يتبع عنه من السلسل
 الى المنتهى كما قد روي بعض قلت رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس هو منتهى الاسناد بعينه الطبقة الاخرى من
 السند حتى لا يتبع ما قاله ذلك البعض بل يتبع من اليد ينتهي اسناد المتن وعند بعض رواة
 في اخر الاسناد وانما ساقية السند واخرها الصحابي لا غير كلام البعض ليس هو المنتهى لكان
 في مثل ذلك السلسل حديثا قد ساقية النبي صلى الله عليه وسلم الى الله سبحانه وتعالى ما قالوا والشيخ
 في كلامه ومنهم من يقول السلسل بائنا في حديث سمعت منقطع وصف السلسل في الوسط
 فانه ينتهي الى سفيان بن عيينة ولا يتبعه ولا يتبعه من رواة سلسل الى المنتهى والحق في
 هذا القسم ما ان يقول الذي هو طرف الاسناد اخبر في فلان قال اخبر في فلان قال اخبر في
 التابع قال اخبر في الصحابي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الحديث وليعلم ان السلسل
 مما له مدخل في قول الرواة بعد مدد وانما هو في من فزون ضبط الرواة وفضل ذلك ما
 المحافظة وفيه فضل الحديث من حيث الاشتغال على من يد ضبط الرواة وفضل ذلك ما
 دلالة على اتصال السامع بجميع المسلسلات قل ما يستلزم منها عن طعن في وصف السلسل في
 اصل متناه وفي رجال طريقه المزبلة على ما في معناه والزيادة فيه انا والمتن بان يروى
 فيه كلمة وكلمات زائدة فني معنى زائدا غير مستفاد من الناقص المروي في معناه وروى
 الثقة الواحد المتفرع بروايتهما مقبولان اذ التمكن من ايقاظ ما رواه خبر من الثقات من رواة
 ولا مخالفة لاسلامنا فانما قام العلماء في واحد او من رواة في واحد اذا كانت نافذة
 لروى سائر الثقات جميعا فانما باقية من كل وجه فاما اذا كانت على مرتبة

بين المتدينين والفقهاء انهما قد اختلفا في معرفة ما هو العلم بالمراد من قوله تعالى
 يعرف بآية مما جاء بها فصار فيها خاتمة او بالعكس في هذا كثير مما لا يصلح ان يكون
 الخاصة والعامة انما هو العلم بها كما كان من قبلها كان من قبلها كان من قبلها
 على التمسك واخرى بالزيادة ام كانت من غير من رولة ناقصة وكلت كحديث وجعلت لنا الاكل
 مسجد ونزلها لعل هذه الزيادة قد تفردها بعض الرواية ورواية الاكثر بل من علم الله
 الفاء وقابلها فعملت لنا الارض مسجد والجود فاء ورواية الجاهل عظم بقنا والاسناد
 الارض من القرب والربط والجود المروي الفاء والمفرد بالزيادة فخص القرب وفوقه
 علم حديث يروى عنه في قوله اذا كانت من قبله كان رولة ناقصة فصار من غير
 واقعه في الطريق بان يروى بعضهم باسناد في طبقات يثبت من رجال يثبت من رجال يثبت
 في الاسناد طبقة اخرى ويضيف اليهم طبعا ويروى باسناد يثبت على طبقات اربع فصار
 المزي في الاسناد والطبقة صلح المصلحة من علماء العامة في خلاصة من غير الحديث
 شهد والمتاخرين من اصحابنا في الزيادة في الاسناد ورواية او رولة فعملت اربعة
 ووقفه فهو كالزيادة ويقول كما يقبل المزي في المتن زيادة غير منافية لجامع علم المسألة
 ان يجوز ان يكون المسند والاصل والرفع قد قطع على ما يقطع عليه المرسيل والقاطع والوقت
 فيقبل منه قلت انما هو يكون موجودا في المزي بالزيادة والمروي في التمسك يكون كلاهما
 مقبولين لعدم التقابل بينهما ولا كل لا رسال بالقبول في الاسناد وكل القليل بالقبول
 الوصل لا الوقت بالقبول في الوقت لكونهما من المتقابلين تحققتا وايتم المزي في الاسناد انما
 يكون زيادة على الطبقات في السند ولا يتحقق ذلك الا باشتغال على جميع طبقات التماسك
 اسنادا وزيادة وايتم القطع في المقطوع بازالة طبقة في الموصول فاذا انما التماسك في الاسناد
 مقبول في المسند وكلت الوصل والاصل والرفع من الزيادة في الاسناد في السند بالقبول
 الا رسال والقطع والوقت فثبتت في حفظ وليعلم انما اذا عارضنا رسال واسناد وقطع

او وقف

او وقف ووقع في حديث بعضه من شخصين او شخص واحد في وقتين فالتاريخ هو العلم عليه
 الاكثر ترجيح الاسناد والوصول والرفع وحيث من يقول الا رسال نوع قلع في الرواية المسند
 القطع في رواية الوصل والوصول في رواية الرفع في بل هي الى تقديم المخرج على التعديل
 بل من حيثنا اجهت تقديم المرسيل على المسند والمقطوع على الموصول والموقوف على المرفوع
 يجب منع الملازمة مع تحقق الفارق بل باطلا لانه ان المخرج انما يقدم لما فيه زيادة
 العلم والزيادة هنا مع من اسند ووصل ودفع على ان تقديم المخرج مكمل ليس صحيحا على ما قد
 في الرواية وترويه عند اكثر ما روى الفاء والفتنة فخالفا لما روى حلة الناس وقال
 هو المرسيل الاسناد واحد شذبه شيخ من شيخ الحديث ثقة كان وغير ثقة فما كان
 عن غير ثقة فتردك رين للحديث المنكر وغير المروي واقاما من الثقة فيهم من يرويه
 مكمل نظر الى شذوه ومنهم من يقبله مكمل لعموله على عدالة الراوي ومنهم من يقبل القول
 هو القول الفصل فيه فيقول ان كان التمسك الفارق قد خالف ما رواه اياه وانفرد في
 او ترويه من واحد فقط واسبق فساد مروي ووجه مقابله الراجح للمقبول وان كان هو وثوق
 واضبط من هذا خلفهم ولو ثبتت افقار اجماع على خلاف ما رواه في المخرج به المعتبر
 وكان غير مروي في صحة الاحتجاج بما اذا كان هو من خالفه ثقة وفعلا وبسطا وحفظا
 رواية الكتابية وهي ان يروى عن طبقات الاسناد الحديث عن توقيع المعصوم مكتوبا بخطه
 العلوم عند من ما روى انما تكون الكتابية في بعض واساط الاسناد من الطبقات بعض من
 دور الطبقة الاخرى عن المعصوم ومقابله رواية المشاهدة وهي اقوى من غيرها
 يكون تعبير اشر الطبقات عن المعصوم بالاخبار عنه وربما تكون في فتح المصريح اذا كانت
 الغائبين الشافعية بالكتابة عن المعصوم قوية لقبول وهو الذي تلقوه بالقول وسار على
 العمل بغيره من غير الطبقات الى جهة الطريق وعد ما صححوا كانا وحسن او وثقا او
 او ضعيفا وقبولت للاصحاب كبريخ منها مقبولة عن غير مختلفة التي هي الاصل عند اصحابنا في

الاسناد

الحكام الاجتهاد وكون المجتهدين اهل الحرف بالاحكام منصوبين عليهم عليهم السلام ومستقر ذلك
حيث يحسن حسنه في كتاب العلم انه اقله من قال بعن المسندين بالشهادة من المشايخ
في شرح مقدمته في الرواية واتخاذهم بالقبول لان في طريقتهم محمد بن عيسى وداود بن الحسن
ورهما عيان وغيره من هؤلاء المجتهدين يخرج ولا قبل لكن امر عند من سهل في
توثيقه من محل اخر في اقل اقل اهلهم ومع ما ترى في هذا الاستاذ قد قبل الاجتهاد من علماء
بعضهم بل جاوره عن الثقة واستبطلوا منه شرايطه كما هو متفق مقبول ولا يشك في ذلك
احاديث الفقيه كثر قلت محمد بن عيسى قد نقل فيه الثقبين الاستثناء محمد بن الحسن الوليد آياه
من رجال النور والحكمة ولا خلاف في ذلك على الضعف ولنا ناعده ولا بان ائمة جقيقة يستدلوا
عليك بمقتضى اذ ان الله الله طام وداود بن الحسن الاسدي في توثيق اتفاق نعم قد قبل
بالوقت ولم يثبت ولذلك كرم حديث قد استعمله العلامة وهو في الطريق من ذلك
في منتهى المطالب باب قنوت صلوات الله وسيدنا محمد عليه وآله في صلاة الامم مقامه الله الله
المختلف في تحفته في شخصه وذلك حديثان متعارضان في فهم الفقيه سوادا في ذلك
بديهما بتعقيد المطلق والتحسين العام والحمل على بعض وجوه التاويل اذ كان على صريح القضاة
البات الموجب طرح احدهما جملة البنية في الممكن جمعها حديث لا عدد ولا تاريخ وجماعة
ولاسمهم فقالوا على يد رسول الله فاما بالاول فيكون في العمل كالكفا في التلخيص فيها العلماء
الارض في غير ما فقال رسول الله في اعدى لاول وحديث داود بن محمد بن علي بن ميمون
رواية لا يورق ورواها على مسمع العدد في رفع المصلاة الاولى واسكان المصلاة الثانية باسم
الاغلاء كالغوي في رفع الروا واسكان المصلاة من الاراء والغوي بالاباء والمصلاة المنصوبة في اقل
السكنة من الاجزاء وما ينبغي من حرج ووعع وغيرهما واعلاء الله بعد ما اعد واسانيد
اليه من صاحبه ولا عدد في اي احدى شي فقيها والطريق كمال المصلاة ورفع اليها الشاة
من تحت يديها باسكانها ايض مصدر وتغيير بالشيء اذا شام به او اسلم لما يشام به قال الرازي

ولا طريح نص من ذلك وانفقت التائين والهاجمة من الخوم كما قالوا بالبرائح لا من القيم كما قلنا في الجوف
الواسع وبطلان من طرا إلى الصدغ والبيضة وقبل كانت العرب في الجاهلية تزعم أن من
القتل الذي لا يدرك بئان نصير هامة يقولون استوفى من سقاء الشراب واستوفى ^{بالسقف}
من اشتيتك الشئ اعطيتك فاذا أدرك بئان ساءت ولا هامة للهوى والنهي والشر ^{بالهبة}
فيل الماء وبالفريق فيما تزعم العرب حبة تكون في البطن تعقب الألفان اذا جاع ^{وخل}
ودقيق في الكبد وفي شرا سيف الاضلاع ويصلق الانسان منه جدا وربما قلنا وقال ابن
الناثير هو اجتماع الماء في البطن كما يعرض المستقي ولا صفر في كماله وى والى قول البرقي
المرحلة والقطب بالكرة المدجج كثر للنفى لا يورود بكرة الواء من الإيراد ونسب من عظم ^{وولى}
المصين واسكان ثابتهما وكسر الزاء من الأمراض التي أمرت الرجل اذا وضع في صالها العاهة ^و
الصح بغير الميم ذكر الصاد الذي صححت وسلمت ما شئته وابطلت من الأمراض نالها هات ^و
الجمع بين الحدين حمل الأول على أن العدد من الغيبة عند ^و الطبع أي كما كان يصعد الجاهلي من
أن ذلك يتعلق من جنبه فعل الطبيعة من غير استناد إلى ذلك لهم وامن وأودع حل سلطان
ولذلك قالهم فمن أدي أول ذلك كما أن الجاهليين كانوا يسندون المطا إلى الكواكب ^{التي}
والبرهان إلى الفاضلة الله لهم ورحمة حتى النبي عن ذلك وقال ابن طبري لا يتوقع كذا هذا
كفر أو فحوا قول الأوفاء سوازل العصر الثمانية والعشرون وأباهما عن أو قال عن قالوا والعصر
قد وقاه سوازل حتى عادوا لعزير العذير يكون كل منها مائة تحتها تحت شعاع الشمس ^{ثلاث}
ويظهر من بعد طلوع الغروب يستفي ذلك الظهور طلع ذلك المنزل فحسب في في الغروب ^{عليه}
ثلاث عشرة ليلة من له ويطلع من في الشرق رقبها مع طلوع الغروب حمل الثاني على التخزين من
شرب التعديرة الغالب بصوليها عند الحاجة والأيداء بان الله عز وجل جعل الخالطة سائلة ^{للاغذاء}
واسر الطبيعة لا قدام على ذلك والفعال المهم على الأمر كله الذي بين مقابله لا موانع ^{لها}
هؤلاء سبحانه ومن هذا التمثل قوله من المجد ومن خواصه من على سد ونصيه عن دخول

بل فيه الطامعون والواباء ونحو ذلك قال بعضكم كانهم كرم ذلك مخافة ان يحدث في المال
او في الدين الصحيح ما يحال المهر او يبدل المصروف من العاهة والمرح فاجابوا هل بين ذلك تلك
ويجوز ان يفتاء من فعل الطبيعة لا اختفاء وقد راد الله سبحانه فباخر بذلك واذا كان
المتضاوان بحيث لا يتبين الجمع بينهما فان عليا احدهما غاشا قد مناه ولا رجوعا الى
المرحجات المقررة في علم الاسول وهذا اهم فنون علم الحديث يستطرا اليه كل واحد من العلماء
عموا والعقلاء خصوصا وانما عملت القيام بالائمة المستحقون من المتعلمين في الحكمة في
والفقه والعقلاء في المنطق والمعادى والبيان وقد صنف فيه من فقهاء العاهة الشافعي
كما بالعرف ولو بقصد استيعاب ما لم يذكره غيره من علماء العادف على طريقتي الجمع والاختلاف
في خبرنا ذلك ثم انما في نسخة مستوفى كتابنا المشهور وروى صاحبنا شيخنا الفقيه ابو جعفر الكوفي
وعلمه صنف كتابا في استنباط فيها اختلفت في الاخبار ولنا بفضل الله سبحانه وحسن توفيقه
ونكات دقيقة في تصانيف ابواب هذا الفن وبها تجل كل يكلم في الجمع على مقدار فهمه والتمس
يتفق فمان على جميع واحدا للتاسع والمنسوخ كما في القرآن تاسع ومفسر في كل في الاحاديث
يتلخس وما يتلخس وحقيقة الشرح مكيان انهما حكم شرعي وبث استمرار والكشف عن
غاية لا رغب احكم وابطال ديسان ارفعا عن الواقع اذ وقع الواقع في نفس الامر ولا رغب
عن عدم وقوعه ووقفت ثبوت غير متحقق والا استند التقيضان في الواقع واجتماع في الواقع
ومن الوقت العاقبة كما لا الامن غير مقول اسلا اذ لم يوجد فيه فقه حقيق يرفع عنه فالحديث
التاسع حديث دل على نهاية استمرار حكم شرعي ثابت بدليل صحيح سابق وبما يجنب وهو الحديث
فخرج من التاسع من القرآن والادلة على نهاية الاستمرار وخرج الحديث الثاني دل على اصل الحكم
ايشاء والادلة على تخصيصه او تخصيصه والحكم الشرعي المذكور على انما لا يشك في الوجود في
العلمين والاثبات بدليل صحيح يخرج بالحكم الشرعي المبطل بالحديث اذا كان قاطعا للاستمرار
الاجابة الاصلية لان دليلها على القول لها عقل وهو عدم تغيرها ذلك وهو الله سبحانه وتعالى

هذا الحديث هو الذي دل على ان الحكم الشرعي لا يتغير
بالتغير في الواقع بل هو ثابت على ما هو عليه في الواقع
ولا يتغير بغيره في الواقع بل هو ثابت على ما هو عليه في الواقع

عنه كما يدعي الاستقلال بما لا يغير ولا عقلا وبالسابق يخرج الاستثناء والشرط والغاية الواقعة
في ضمن الحديث فالحديث ثابت استمرار حكم شرعي ثابت بنفس هذا الحديث لا بدليل سابق والنسبة
منه حديث بث استمرار حكم الشرعي بدليل شرعي متاخر عنه وهذا في مصعب ثم جلد
او دل على ان الحديث فيه ما ليس منه لغوا ومعناه كتحصيل العلم وتبديل المطلق والزمان في
على الشرع على طريق معر في هذا ما نرى التخرج مثل كذا لم يكن من زيادة التصور ولا في زواياها
فيه ضمنية وهو من قولنا نحن الخطاب على بحث لكم لان قووه وهما كما قوله عن من قال اننا
انضرب بعضنا بعضا فنجرت ونقل الصحابي مثل كان اخر الامر من رسول الله صلى الله عليه وآله
مستعته النار ومنه قوله تعالى لا يجرى له من الامر شيء الا بما اراد الله تعالى وما يعلم
الحاجم والجور وحديث اخر وهو ما لم يقدروا في الاول كان سنة ثمان والثاني سنة
عشر والاجماع حديث قدسنا روى في الرواية عرف نسخة بالاجماع على خلافة حديثنا
يتخلل الحد والاجماع لا يتلخس ولا يتلخس بنفسه وانما يدل على التلخس الغريب اللفظ او فقهاء الامتياز
واسنادا انما غريب اللفظ هو الاستقلال منه على لفظا عربيا من غير ان يغير اللفظ لعله شوبه
الاستعمال المعروف ذلك في الاحاديث في ثمة كشم شريف خيل جلد عجلان بقتبت فبدأ شد
التثبت بعد ان يكون المثبت غير البساعة غير التثبوت وقد صنف فيه وهذا من العلماء
اقل من رتبة واوفوه فقامت البساعة معبرين المثبت تليد ايان بوعثمان الامر الجلي
من رجال الى عبد الله الصارفي والي الحكم عليها السلام وقد كان اباان بوقلب بفتح
الفقيه القوي القاري من اصحاب التجار والباقر والصادق عليهما السلام قد اخرج هذا الحديث من
قبل وصنف كتابا في التفسير القرآن وذكر شواهد من الشريعة وبعيد جدا حديث في نسخة
في غير الحديث وقيل اول من صنف في غريب الحديث ودونه فقا التفسير شميل ثم من
بعدهما ابو عبد الله القاسم بن سلام ثم ابن قتيبة مافاته ثم الخطابي مافاته ثم هو لا والوا
هذا الفن ثم تبعهم غيرهم بوايد وقوايد تضاف الى مختصر في فافقه كل فافقه وقال المرحوم

هذا الحديث هو الذي دل على ان الحكم الشرعي لا يتغير
بالتغير في الواقع بل هو ثابت على ما هو عليه في الواقع
ولا يتغير بغيره في الواقع بل هو ثابت على ما هو عليه في الواقع

غريب القرآن والمحدث وقول التصديق في ذلك المطر في سابع النسخ في كتاب المير في المير
 كل غاية وبلغ الأمر بالتحقيق في غاية التمام وتماما عرب الفقه فيها يستحق الظاهر
 باطنه نكتة غامضة انما هي حقها للعارف ووقاية الامراء ومن شرايع الاحكام ووظائف
 الاوامر المستنبطه منه ببالغ النظر وحق التامل فلهذا احد وعشرون بابا من اقسام الحديث
 الفرعية تجري في كل من اقسامه الخمسة لاسيما وهذا الضرب آخر فرعية يكون في كل قسم
 اقسامه في التصحيح على المعنى المعقود عليه الاصطلاح بالحقيقة بل لا يتحقق الا في الحديث
 لاسيما لا المعنى المحقق المصطلح عليه الذي هو واحد لاقسام خمسة لاسيما وهذا هو المرسل
 وهو ما رواه عن المعصوم من لم يرد ذكره باستقامت طبعه او طبقات من الذين كان يقول صحاح
 قال رسول الله وفي الذين صحابي اخر متوسطا قد استقاموا ويقولون تابعي وفي الوسط صحاح
 سابقا في الذين ويقولون غيرهما باستقامت طبعها واستقامت الطبقات باسمها سواء عليه كان ذلك
 الواسطه للشيان ولا الهال مع العلم والذكور ولا شمر ليدى اكثر تحصيل الارسل باسناد
 التابعي الى النبي ثم يقول سعيد بن المسيب قال رسول الله من غفر كل الواسطه وفي حكمه من
 بحسب الطبقة الى احد من الائمة عليه السلام كتبه التابعي الى النبي وفي حكمه لارسال الهام الائمة
 كمن رجع عن بعض صحابه ونحو ذلك فاقا عن بعض اصحابنا مثالا فالتحقيق انه ليس كذلك
 اللفظة تنعني الحكم لبعدها المذهب واستقامت العقيدة بل انها في حق المذبح المجدل بالقد
 لاها لا تطلق الا على من هو من علماء المذهب فقهها الدين وبعض المتأخرين لم يفرق بين
 وبين الاولين واصلها مجراها في امر الاجام وحكم الارسل من غير فرق اسلا ورجالهم على
 هذا التبدل كلام الشيخ ابي في الاستقصار ويشهد بان يكون حتى النسخ بل بالمتقدم ويقول
 المقتطع فحسب قوله من المرسل هو ما يكون لارسال فيه باستقامت طبعه واحدة فقطه لاسيما
 سواء كان من اولاد من قبله او من بعده او من اخره انما اكثر ما يوصف بالاستقامت في هذا الاستعمال دون
 من دون التابعي على الصحابي في حديث النبي او رواية من دون من هو في من له التابعي عن

في الحديث المستنبط من كلامه عليه السلام
 في الحديث المستنبط من كلامه عليه السلام
 في الحديث المستنبط من كلامه عليه السلام

هو في من له الصحابي في حديث واحد من اولادهم عليهم السلام ويعرفه لا يقطع بحجة من
 اخره بآية طيبة اخرى في الاستناد وسورة ان يكون حديث الاستاذان في الحديث ما يوافي
 رجل فاذ كان ذلك الحديث ليس يتم استناد الامم تلك الزيادة ولا يصح من وهاها الاستناد
 مقطوع ولا كان الامر من باب المير على ما في معناه بحسب الامة والمصطلح هو قسم اخر
 ايتم من المرسل وهو ما سقط من سنتنا اكثر من واحد اثنان ضا عند قبل ويغلب احتمال
 فيما يكون ذلك التوسط في وسط السناد حتى اذا كان في احد الطرفين كان قهرا من اقسام
 لا مقطوعا ولا مستقلا ولربما بقيت عندي في ذلك والذات على الاسن في ضبط اللفظ لا في المعنى
 بعد المير المستنبط وفي الحديث بعد المير لاسيما اكثر على البناء للمعقول من باب الافعال كان ضبطها من
 شذوذ المتأخرين من اصحابنا والفقهاء ايمن من علماء العامة حيث قال في خلاصته في اعش
 معشلا فيفتح السناد وتلك لا يطاق في اللغة ولا يساعده عليه كلام ائمة العروة فان الاعش
 المتعدي هو بمعنى الاعياء في الآراء الفضائل مما اعتقلوا اختيارا ما يعياهم فاما الذي معناه لا
 ولا يستعملهم والشدة والمعوية فهو لا يتم في اعتل في الامر اذا ضاقت عليك فخير العمل في
 معتل بكسر السين وصوت جيم لا يعتدي الوصية واعتلت الا الحامل عند التعلق اذا عرفت عليه
 الزيادة وسبب خروج ولدها والمعتلات ما بكر الشدايد والمسائل العربية المشككة في
 غير كتاب عود ما هدم كل معتلة ليس لها اوجس وقول معوية اذ جاءه من مسئلة
 فقال معتلة ولا ابا حسن قال ابن الاثير اوجس معرفة وضعت موضع النكر كافة قال في الاصل
 حسن لان لا النافية لا في الاعلى التكرات وروى المعاري واصل المعتل المنع وهو معتل في
 الولد اعتل بعينه واعتل اذا سمعها من الترس ويح فسادا بالنقل الى باب الاعمال او كما قاله
 في السند يصير النقل الى باب الاعمال اعتل بالآراء لا اكثر في هذا الحق ومن هنا انه عرفت
 الصلاح من قول علماء العامة بان اخذ هذا من اللغة بشكل لكنه قال بعد هذا الاعتدال انه
 ما اخذ من قولهم امر معتل اي مستغلق شد بد وقد روي بما اوردنا ان اخذ من قولهم

في الحديث المستنبط من كلامه عليه السلام
 في الحديث المستنبط من كلامه عليه السلام
 في الحديث المستنبط من كلامه عليه السلام

غيرهم من العلول والفتات من اهل العلم فجعل رواية الثقات ثقة في فترة مدونة وثقة في زماننا
عليه ونظا بهذا الباب في كلامهم عن كثرة جذا فاذ كان مجزى رواية الثقة من اجل عمل
التبيل فاطلكن يقول الثقة عن بعض اصحابنا قال الشيخ المسلم ثم اصحابنا الحنفية ^{ابو القاسم}
والحسن بن يحيى بن سعيد على ذلك في محتمة الموقوف بنهج المعارج في علم الاصول في الفصل
في مباحث متعلقة بالخبر المسئلة عندنا قالوا لا يخبر بعض اصحابنا او عن بعض الامامية تبيل
ان لم يصدق بالعدل الله اذ لم يصدق بالقبول الا ان كان من هذا شبه شهادة بان من اهل
ولم يعلم منه القبول المانع من القول فان قالوا عن بعض اصحابنا لم تبيل لا مكان ان بعض
ثقة في الرواية او اهل العلم فيكون الجرح عندنا كالجرح في تبيل ثقة عن روى عن بعض
اصحابنا وبعض الثقات وبعض الثقات الذين اثنى من علماء ذلك لا ينبغي عليه حكمه لان
اصلا واما قاله بعض علماء لا بد من تعيينه وتعيينه في امره هل يلحق الموقوف على تبيل
او لا ومن كلامهم في هذا وسكو عن ذلك لولا ان يكون ثقة عندنا مجزى عن غيره من علماء
الى اصله واما لعدم ما يخرج مع ثبوت التزكية بشهادة الثقة المنكر فكيف في دفع
الاستسار ويقلل الاحتياط في الثقة وتما يجب تبيلهم ولا يجوز ان يذهب عنه استسار
المتابع الذين هم كالا ساطين والاركان امرهم جل من الاجتهاد الى تزكية من روى وثقة
موثق ولقد كنا استسار ذلك فيما كنا سلفنا مما لا من يد عليه ومن هذا ما قال بعض
المتأخرين في شرح بداية الدار في تعريف العدالة في التعريف في الرواية ينسب عن لبن عليها و
لا استغناء باز فيهم عدل له بها اهل النقل وغيرهم من اهل العلم كشأننا الحسن
من هذا الشيخ محمد بن يعقوب كلفه وبابك الى زماننا هذا لا يحتاج احد من هؤلاء المتأخرين
الشهودين الى تنسيق على تزكية ولا يثبت على عدلنا الشهرة في كل عصر من عصرهم وبسطهم
في اية على العدالة وانما اخبرنا على التزكية غير هو لاه وهم ملوك احاديث لنا في
الكتب غالباً وفي الاكتفاء بنزكية الواحد العدل في الرواية قول شهور لنا ولما نصبت

سجرت قبل الرواية

يكفي

يكفي بهي بالواحد في اصل الرواية وهذه التزكية في الرواية تكفي لاعتبار العدل في اصل
في الفرع انتهى كلامه الموقوف وهو في شايح الاصطلاح ثمان مطلق ومفيد فالموقوف
على الاطلاق من غير تبيل ما روى عن الصحابي او عن في حكمه وهو من بالنسبة الى ما لم
في معنى الصحابي بالنسبة الى النبي من قول او فعل او نحو ذلك متصلاً كان سنة او متقطعا
والموقوف مقيداً بما الموقوف فيه على غير الصحابي ومن في معناه ولا يستعمل الا في التبيل
وكمه فلا ان على خلاف مثل وقعه مالا على نافع وبعض الغفها بفعل فيسمى الموقوف
بالاثر اذ كان الموقوف عليه حياً والمرفوع بالخبر وانما اهل الحديث فيطلقون الاثر عليها
ويجعلونها اعم من تزكية وتزكية تخص بالخبر المرفوع الى النبي من قول او فعل او نحو ذلك
عليه السلام وكثيراً ما يسمي المحقق بملة والدين في كتبه هذا المسير قال ابن الاثير في جامع الاصول
الموقوف على الصحابي قلما يخفى على اهل العلم والدين ان يروى الواصف مستند الى الصحابي فاذ
الى الصحابي قال ان كان يقول كذا وكذا او يفعل كذا وكذا او يامر بكذا وكذا ومن الموقوف في الصحابي
لا يفي الغرض في القول لا يشترط عملاً ولا اسلاً وهو عدم كونه من النبي ونحوه ان العسير للعلماء
من نضد على وجده لا يكون تفسيره اياً في خلا يكون قادراً عليه وقيل ذلك مرفوع من على الله
من كونه شهدا الوحي والتبيل وسمع التفسير والتاويل فيكون ذلك من من تلقاها السماع ^{وتبيل}
الرواية وليس بسديد ومنهم من فصل وقيد الخلق الوصف في تفسيره بما يتعلق من ذلك بسبب
اية يجزى هو بقول جابر روى كانت اليهود تقول من جاء امرأته من زوجها في قديمها جازا بالويل
فانزل الله نساؤه منكم فكم فواحرهم اني شتمت فثأر هذا يكون بعد وذا في المرفوع
صاعد ذلك مما لا يشغل على اضافة شيء الى رسول الله فموقوف فمران الاول هو
كنا فعل كذا او تقول كذا مثلاً ان اطلعت ولم يصدق بمران اسلاً او يقيم بمران ما وان كان
يصدق في روى فموقوف على الاصح لانه ليس يستلزم منطوقه او عدله الاستناد الى امر
بذلك او تقرير انهم عليه وفيه قول داود والرفع وقول الحاكم والخبيب في العار في حديث

المؤدية كان الصواب في الخبر بغيره بل لا بد من قوله مستقيم وهو مرفوع والمعنى وان
يكن مرفوعا لفظا لانه ارفع من ذلك ولم يخفهم وان قيل وصلا في قوله فان ذكر اللفظ
فمرفوع اجماعا ولا وجه له ان ذكر الخبرين والاسولين على اللفظ بالرفع وهو مرفوع
كونه قد اطلع واقف عليه بل لفظ اللفظ ان جميع النسخة كما لو اختلفت في ذلك علم في
الاختلاف فيه بالاجتهاد مع انه قد ساء وشاع لانه اجماع على الطريق من طريق الاجتهاد
فما اختلف فيه وهذا علم له على من جاز الاجماع في بعض النسخ في الموقوف وان قيل في بعض
النسخ نسخة على اكثر وهو معنى الصحيح لان من جعل في قوله من عليه الوقت وليس مجموع فلا يكون
قوله حجة وطاعة على حجة الا ان الله ان قوله مستقيم لا اخذ من المعصوم وذلك مستقيم
الوجه من هذا المقتضى في الوقت وهو اجاب عن الثاني في النسخة في معناه ان من جعل في
من لا يملك عليهم السلام في معناه انما هو في النسخة من قوله او لم يملك او لم يملك
لداية المقتضى في الوقت وهو مبين للموقوف بالقبول لان في النسخة انما هو مبين
غيرهما انهم وانما يكتسب لهما فقط ولا يقع على ما بالبقاات وكانت هو مبين للمقتضى بالارسل
قد عرفت فيما سبق وهذا هو العلم بحجة من الموقوف المطلق لان قول النسخة في من حيث هو
صالح في الجدل بالقبول من قول النسخة في من حيث هو تابعي وقيل بحجة اخرى انما كان
الصحابي في التابعي كلاهما معصيان ولو حقا في لهما من حيث هما معصيان المطلق وفي الموضع
ايضا قالوا في وقت حال الحديث من اجل علمه وادقها وانما يتكلم من ذلك اهل العطف والوسط
والخبر في قوله حديث ويشونه من باب الرواية طبع قائلهم والعلم باننا في قوله لا فائدة في كونه
الواقعة قلت ويشونه ان يكون منفعته هذا الخبر في علم الحديث كمنفعة من سوسه طبع في
الجهان وفي قوله كمال الله للتوفيق في قوله والمعاذات طبع قائلهم في علم الحديث كمنفعة من سوسه طبع في
غائمه فادع في الحديث والحديث المفضل هو الذي قد اطلع فيه على ما يقع في حديثه وجاز
فلهذا مع ان ظاهره السلامه من ذلك والعلة قد تكون في السند وقد تكون في المتن فالتالي في السند

في قوله ويشونه من باب الرواية طبع قائلهم والعلم باننا في قوله لا فائدة في كونه الواقعة قلت ويشونه ان يكون منفعته هذا الخبر في علم الحديث كمنفعة من سوسه طبع في الجهان وفي قوله كمال الله للتوفيق في قوله والمعاذات طبع قائلهم في علم الحديث كمنفعة من سوسه طبع في غائمه فادع في الحديث والحديث المفضل هو الذي قد اطلع فيه على ما يقع في حديثه وجاز فلهذا مع ان ظاهره السلامه من ذلك والعلة قد تكون في السند وقد تكون في المتن فالتالي في السند

ما يشرط في الاستدلال بجماع الشريعة الصالحة ظاهر وليست ان على اولها كما يقرب الرأى ويحذف
لعدم قرينة نفي العادى على ارسال في الموصول او وقف في المرفوع او وقف في حديث
او وهم واهم وغير ذلك بحيث يغلب على الظن ذلك ولا يبلغ حد التحريم ولا يخرج من حرم هذا القسم
فصريح شئ من تلك الاقسام بقرينة فالتصريح بهذا القسم والقرينة في ثبوت احكام هذا العلم
على ذلك فيه طاعة لا يستوجب انما اجاب البتة عما يقتضيه ظاهره من التلزامه وطاعة في
هذه العلة ان جميع طرقه واسانيد قسما في اختلاف دونه ووسطهم وانما هم في بعض النسخ
غاية الاجتهاد في التحريم من النسخة في مواقع الاستدلال ولا يسار حتى لا يتوقف في جعلها ليس بعلة
كان لا يعرف مثلا من ينسب بالسند وبين المتن في الاستدلال ووجه حديثه بانما هو
باستاد اقرى منه من سلا فيهم تعبد الموصول بالارسل والتجسس الواسل غير ضابط ولا يثبت
ان من سلا فقد يقوى المتصل فيسبغ بذلك بحيث يعد حسنا او صحيحا بعد كونه مقبولا فلا يكون
هناك مجال للمقتضى اسلامه وما يقع في ما كان استاد الموصول في سلا والارسل في العلة
في السند قد تقع في المتن بانه كالتعبد بالارسل والارسل والارسل والتجسس الواسل
من جهة تاشر الاسم والكثرة واللقب تعارض القرين والامارات لذلك على العين وقد لا
تقع الا في الاستدلال خاصة كالتعبد في الاستدلال من احمد بن محمد بن عيسى بانه احمد بن محمد بن خالد
البرقي وهما ثقتان وكلان في الاستدلال من علي بن ابي طالب بن الصحيح عن علي بن ابي طالب وفي الاستدلال
عن علي بن ابي طالب بن الصحيح عن احمد بن محمد بن عيسى بانه احمد بن محمد بن خالد
الشورى عن محمد بن دينار عن النسخة البقية في اخبارها وهذا استاد من علم النسخة هو
معلل غير صحيح المتن صحيح والعلة في قوله عن محمد بن دينار وانما الصحيح غيره عبد الله بن سواد في قوله عليه
وابن دينار ثقتان فاما العلة في المتن فتاها من طريق العامة ما اقره مسلم باجل احكامه
النسخة للفظ المرفوع في قوله عليه السلام من لا يملك عليهم السلام بان في مسلم البصرة في ما انما انما
قوله كما لو يقتضون بان محمد بن دينار في المتن قد علم الى المعصوم واخطا وانما في المتن

الملك بالفرن على الشرف وقتل الحرة
نكرت سدا وقتل زود وقتل
قال نزار العتيق فودع الزعيم اسر
كان في المذبح

مسطرة وخطه
البر والبرقي عتيق
قنطرة وحي

[illegible][illegible]

عنه علم الكتاب وكذا الحكمة وسر الكبر في مكنون الخفية ثم ان الآخر مراد به مختلفه وشره باشتقاقه
 اعتدلا في احوال النفس وما قاما بها واحدا منها وادخلها في التكرار الثاني في الحديث انما هو كمال
 كان يوجب بطلان وهو متشبه في سورت وحيز الكلبي في بيان الحوادث بن هشام رحمه سال عن
 كيف باقية الحوادث اياها ما يبين مثل صلصلة الحرس وهو اشتد على فيه عظمي وقد رعت
 ما قال واحيانا يمشي الى الملك رجلا فيكفي فاجب ما يقول المسلسلة صوت الحدايا اذا حرك
 ونفسه على سيفه الفدا على من باب الاضلال اى يقطع نوح اخضر المسار اذا وقع وانكشف وقد ورد
 ايها الجبريل الى النبي مر في سورة النجم كانه يلقى نفاختين معناه في سورة النجم
 خاتمة الحجة السوسية النسبة الى المشرق والمغرب والمشرق والمستقبل وبالحجة الى الاحياء
 الاوسع والادنى والامكنة والجمادات والاهوار جميعا فان البراءة تختص بجزء من البراءة
 الخلق ولا يخل من حدود ولا هو بنفسه الوجود عن اجزاءه وحده افضال المسائل
 في الجواهر الى هذا العالم لافيه بل داخل ولا يخرج فكانه يلقى حقيقته وان لم يكن فيه
 بل في العالم مستعمل على عوالم الهيولى والكليات من تفرع عن عالم الزمان والمكن وفي المقام
 من المقام البسطة على فقه باب القول في الوجود والاحداث من كتابنا القويمات والتجديد
 في تعليم من ما يتعلمه علم الربوبيات وتتم ما يتعلق بابواب الهيولى والاشياء المستعينة
 اوله العقل انما ان تكون متعلقة بالعقود والاشياء والاعتقاد لا بما يشاء او بالحكام الشرعية
 من الخلق بالانسانية والوحدة والاول يكون العقل فيه لا محالة مستقدا بافاد العالم
 الاعتقاد من دون فنان ليسمع وانما الثاني في هذا من احد هما ما يفر به العقل من غير
 على الخلق هو ما يستعار من حقيقة العقل من الاحكام الخمسة كوجوب رد الوديعة وحرمته
 النظم واستصحاب الاحكام وكذا هبة منع اقتباس المقتار وادخاله في المنافع العامة بخلافه
 عن وجوب المنفعة وكل من هذه قد يكون بغير وقت الفطرة كما حسن السداد الان في دفع الكتاب
 وقد يكون باقتباس العقل كما في السداد والحداد وحسن الكن البناء او في حيزه وكل حال

رد الوديعة مع الشرور وورد التصق في اقسام هذا الصرب جميعا مؤكدا وتلحق لهذا الباب
 استصحاب حال العقل ويعبر عنه باصل البراءة عند عدم دليل كفى الفصل الثالث في القوة
 والشرية الزائدة في التبر وهو عام الوجود وقد ورد التبر عليه في الحديث بقولهم عليهم السلام
 كل شئ فيه حلال وسواء فصولك حلال حتى اعرف الحرام بعينه فقد كره والميرحج كذا
 كذا فينفى وكثيرا ما يستعمله الاصحاب ويستأنم عند التبر النظم وكذا الاخذ بالافضل
 فقد دليل على الاكثر كدبره ان حتى عندنا لا انه المتيقن فيبقى الباقي على اصل البراءة عنه
 واقفا اصالة البقاء ما كان وليست استصحاب حال الشرع وحال الاجماع في حال الخلافة كحجة
 سلق التبر في طهارته معلومة والاصل علم طر في الطلوان او سلوة صحيحة قبل الصلاة
 فكذلك بعدة فضاختلف في حقيقته وخبر الشرع فيه علم لاسول ولقد حققنا الامر فيه
 في غير موضع واحد والشرع بالآخر ما يتوقف فضا على العقل فيه على وورد الخطاب المقصود
 على الاول عقله في الواجب المطلق ثم ما كانت او مسئلة فعقل كانت او شرعا او عا
 ولا كذا لازم الواجب الامر بالشي لا يكون غير ما من استصحاب الامر ما يتوقف عليه ذلك
 فوضعا بالذات ويتاخر عنه فاشرا بالطلب اما بحكم العقل او من لقاه الشرع او من دليل
 العادة بقية والامر الواجب بما هو لازم الواجب كايكون مقفلا على الواجب تقفد ما بالذات
 اصلا بل الواجب يتقدم عليه غير مرتبة فانه وان كان لا يكون منسجما على حاشية في الوجود والجملة
 المأمور به بالذات وعلى حقيقة ويكون الامر تاجها اليه باحقيقة مسولة كان هو نفس
 المأمور به او في مرتبة فانه وقبل مرتبة فانه قبلية بالذات لا ما يتوجب الامر به بالذات
 بل بالبرهان من حيث حاشية المأمور به ولو لم يرد في الوجود وهذا مسلوك وحقق وج
 عميق وافق خافق ويلاب في قد التبر لاسر فيه على فني جرم المحصلين من اصحابنا
 ومن علماء العادة فضلا عن اخا ومن عرس دليل التفسير ولكن قد اذنت بسبيل كذا
 وذبوا في وتعليق على باذن الله سبحانه ومنه ان يخل تشكيك الكيف في المبدأ الثاني

رد الوديعة مع الشرور وورد التصق في اقسام هذا الصرب جميعا مؤكدا وتلحق لهذا الباب
 استصحاب حال العقل ويعبر عنه باصل البراءة عند عدم دليل كفى الفصل الثالث في القوة
 والشرية الزائدة في التبر وهو عام الوجود وقد ورد التبر عليه في الحديث بقولهم عليهم السلام
 كل شئ فيه حلال وسواء فصولك حلال حتى اعرف الحرام بعينه فقد كره والميرحج كذا
 كذا فينفى وكثيرا ما يستعمله الاصحاب ويستأنم عند التبر النظم وكذا الاخذ بالافضل
 فقد دليل على الاكثر كدبره ان حتى عندنا لا انه المتيقن فيبقى الباقي على اصل البراءة عنه
 واقفا اصالة البقاء ما كان وليست استصحاب حال الشرع وحال الاجماع في حال الخلافة كحجة
 سلق التبر في طهارته معلومة والاصل علم طر في الطلوان او سلوة صحيحة قبل الصلاة
 فكذلك بعدة فضاختلف في حقيقته وخبر الشرع فيه علم لاسول ولقد حققنا الامر فيه
 في غير موضع واحد والشرع بالآخر ما يتوقف فضا على العقل فيه على وورد الخطاب المقصود
 على الاول عقله في الواجب المطلق ثم ما كانت او مسئلة فعقل كانت او شرعا او عا
 ولا كذا لازم الواجب الامر بالشي لا يكون غير ما من استصحاب الامر ما يتوقف عليه ذلك
 فوضعا بالذات ويتاخر عنه فاشرا بالطلب اما بحكم العقل او من لقاه الشرع او من دليل
 العادة بقية والامر الواجب بما هو لازم الواجب كايكون مقفلا على الواجب تقفد ما بالذات
 اصلا بل الواجب يتقدم عليه غير مرتبة فانه وان كان لا يكون منسجما على حاشية في الوجود والجملة
 المأمور به بالذات وعلى حقيقة ويكون الامر تاجها اليه باحقيقة مسولة كان هو نفس
 المأمور به او في مرتبة فانه وقبل مرتبة فانه قبلية بالذات لا ما يتوجب الامر به بالذات
 بل بالبرهان من حيث حاشية المأمور به ولو لم يرد في الوجود وهذا مسلوك وحقق وج
 عميق وافق خافق ويلاب في قد التبر لاسر فيه على فني جرم المحصلين من اصحابنا
 ومن علماء العادة فضلا عن اخا ومن عرس دليل التفسير ولكن قد اذنت بسبيل كذا
 وذبوا في وتعليق على باذن الله سبحانه ومنه ان يخل تشكيك الكيف في المبدأ الثاني

وانما الخلاف في كونها من النفي اثباتا والمذكور من كتب التحفيزات انه ليس من الاثبات نفيها
 النفي اثباتا بل هو حكم بالباطل في بعد التثبات ومعناه انه اخرج المستثنى وحكم على الباقي من
 حكم على المستثنى ففي مثل على عشرة الاثبات لا يثبت السلف بحكم البراءة الاصلية وعدم الدلالة
 على الثبوت لا بسبب لانه لا يثبت على عدم الثبوت وفي مثل ليس على الا سبعة لا يثبت في
 دلالة اللفظ لغة وانما يثبت عرفا وطريق الاشراج كما في كلمة الوعيد حيث يحتمل
 بها من المشي وفي القاموس معنى الصانع ثم عن ذلك علوا كبيرا يجب عرف الشارع وبما ولى
 كلام اهل العربية من الاثبات نفي بانه خارج عن عدم الحكم بالحكم بالعدم كقولهم لا
 له لكن الكثرة ما قام الا يزيد على ثبوت العيان لمزيد كذا وعليه ما فيكم والفرق بين
 علماء الدين على انه من النفي اثبات لا يحتمل التأويل وفي الشرح لعمدة السالكين في
 كلامهم في كلام اصحاب العلوم السامية بما انحصر في تقرير شرايح الشرح لانه لا يثبت على نسبة
 نفسية لها متعلق بعينه بالنسبة الخارجية الواقعة في نفس الامر كما اعتبرت دلالة على
 النسبة الخارجية الواقعة في نفس الامر لا في دلالات المستثنى في الدلالة في اللفظ على ان
 المستثنى حكما مخالف الحكم الصدور واعتبرت دلالة على النسبة النفسية في الاستثناء
 كان من النفي والاثبات دلالة على ان المستثنى حكما مخالفا الحكم الصدور وعدم الحكم
 الثابت في الصلح جازيا لا دلالة على ان المستثنى حكما مخالفا الحكم الصدور وعدم الحكم
 فكله في الخارجية هو عدم الحكم بخارجي وقد ذكرنا في الاستثناء اعلا ما بعد التفرع
 يستلزم عدم الحكم بحدوث فيكون فيه دلالة على المخالفة قلنا الاعلام بعدم التفرع
 ليس اعلا ما بعد ذلك الشيء وعدم التفرع انما يستلزم عدم الحكم المذكور والنفي لا يخفى
 ومن الخطا انه ما نفس النسبة الخارجية بالنسبة السامية التي هي المذكور في هذا حيث
 هو ان ما ذكرنا في هذا هو العرف في ما خالف الحكم عنه الا انشاء لعدم دلالة على التثنية
 فيلزم ان يكون زيد في كرم الناس لا يثبت في حكم المسكوت عنه بل يحكم عليه بعدم الجواب

اكرامه

اكرامه بخلاف قلت النسبة العقدية المحكي عن وقوعها اولاً وقومها بالعقد النفسية المذكور
 التبعي من حيث هي حقيقة في نفسها واقعة في نفس الامر لا يتعلل واختراع من العقل في النسبة
 الخارجية من حيث خصوص ثبوتها في الذهن وتلحق الضرر العقائدي بها فليتها اذ عانت
 كان ذلك المتعلق للمعنى الواقع في الذهن واقعا في حد نفسه لا يتعلل العقل واختراعها في
 له وادراكها في لها النسبة النفسية الحقيقية المطابقة بما هي ذهنية نفسية لنفسها بما هي
 واقعة في حد نفسها مع عزل النظر عن لحاء العقل انما وان لم يكن تحقيقها الواقع في نفس
 الاعتقدها في العقل والادمان كما في العقود والذهب فالنسبة العقدية مطابقة بالفتح
 باحد الاعتبارين ومطابق بالآخر باعتبار الآخر ولا تعارض وتغايب بينهما بالذات
 انما الوجود والمناعة في المطابقة بالفتح والتحقيق في نفس الامر في انواع العقود على الاطلاق
 النسبة الخارجية مطابقة خارجة عن خصوص اعتبار العقل والكلية هي في العقل لا غير
 ليس يتبع خلق المستثنى عن حكم الصدور مقابلته بحسب نفس الامر لا الجواب السلب

يجب ان لا يوقعان رتبة فاذن لا يعقل اختلاف الاستثناء من

النفي والاثبات في مخالفة حكم الصدور بحسب اختلاف

النسبتين النفسية والخارجية فليقن ومنها

مفهوم العدد هذا اخر ما استفت في

هذا الباب بتم وقد امره

الشيخ وشرع مع

ابا نزل الله

وتصور على

المحقق

الراجح

في

انما بعد حماقة الملك لما عجز عاقله من الحماة والمناج والصلح على الوجه الذي به يصعد الكلام
 القريب والعل الصالح عند رآه الملائكة في كل معضل خارج فيقول الفقير الى ربه الكريم
 بن احمد بن ابراهيم وقدما لله ثم تعبير بآية وسلاخ لتأني قد سافى الاخ الصالح بالبر
 الواجح الاجل لا بغير الشيخ محمد بن الشيخ احمد لما سألته عن علة وجوده وقد سألته
 مقصوده ان كتب له رسالة تشغل على جملة من احكام الميراث على وجه الاجازة والاختصار
 منها على احوال ما ارجع عندي في كل منها والاختصار على ما وصل اليه من القاسوس من اخبار
 الاممها ورسائلها فيما غابا البيان والارسل ليسهل لاخذها لجملة الطالبين من ذر الصالح
 فاجبت في ذلك مسئولا وحقق فيها ما امكن مما اوردته من توفيق المبال في قسم
 الفكر والخيال بالانواع لا شغل رجاء ان ينفع الله بها الطالبين من اخوان الذين دخلوا
 اليقين وسبقها بالرسالة المحمدية في احكام الميراث الابدية ومنها مسجعة يستعمل
 ستمها للاتمام في الفوز بسعادة الاختتام وقد رتبها على مقدمة فصول ستة وعشرا
 انما اشغل نفسي بها في الاول موجبات الميراث على ما ذكره اصحابنا ونحو ان الله عليهم وعنده
 اخبارنا انما كتب بسبب الاول منها ينقسم الى ثلثة مراتب الاولى لاهل ذواته والاخرى لاهل
 الاخرى والاجلاد والاولاد للاتمام والاعمال والاولاد لاهل الميراث المتأخر مع وجودها
 سابقها وكذلك في كل مرتبة يجب الاقرب لاهل الميراث والاولاد مع وجود ولد وكذلك
 لا يرث ولد ولد ولد مع وجود ولد ولد وكذلك في المرتبة الثانية يقدم المجد على ابيه والاب

بمنه وكذلك الحكم في الاعمام والاعمال لكن يورث البعدين من احد صنف المرتبة مع القريب من
 الصنف الاخر فيورث ولد الولد مع الابوين في المرتبة الاولى وابجد مع الاخ في المرتبة
 الاخرى مع ابجد الاقرب في المرتبة الثانية ويدل على ذلك ظاهر الآية وصحيفة في من ثم الى
 عبد الله قال ان في كتاب علي بن ابي طالب كل ذي رحم محرم يورث الرحم الذي يورث به الا ان يكون
 اقرب منه الى الميت فيجب بغيرها اليتم والثاني وهو السبب ينقسم الى الزوجية وولاية
 العتق وولاية عثمان البحرية وولاية الامامة واقسام الولاية مرتبة على مراتب السبب فلا يرث
 الا على من هذه المراتب مع وجود واحد من مراتب السبب ولو من الاخرى وهذا اليتم مرتبة فلا
 يرث الا على من هذه المراتب مع وجود واحد من مراتب السبب اما ان يرث بالقرعة والقرابة
 المراد بالاول من مرتبة السبب لهما معقنا في الكتاب العريضة والثاني من مرتبة السبب لهما معقنا
 ابنا والارحام والقرعة في كونه في الكتاب ستة منها الصنف لاربعة الزوج مع عدم
 الولد الزوجية ولكن نصف ما ترك ازواجكم ان لم يكن لهن ولد والنصف الواحدة وان كانت
 فاهل الصنف والاخت للابوين والاخت للاب مع عدمها وعدم الذكران في الموضعين ان
 امر هؤلاء ليس له ولد ولا اخت فاهل الصنف ما ترك منها الثلث لاثنتين الزوج مع وجود الولد
 للزوجية فان كان لهن ولد فلهن الثلث من الثلث مما تركن للزوجية مع عدم الولد للزوج والثلث للزوج
 مما تركن ان لم يكن لهن ولد ومنها الثلث الواحدة الزوجية مع وجود ولد للزوج فان كان لهن
 ولد فلهن الثلث مما تركن ومنها الثلث لاثنتين البنتين فصاعدا فان كانت لهن اثنتين
 فلهن الثلث مما تركن والاثنين للابوين والاب مع فقد المنة ترب بالاوين فان كانت اثنتين
 فلهما الثلثان مما تركن ومنها الثلث لاثنتين الام مع عدم الولد وعدم محبة فان لم يكن
 له ولد وورثة ابدا فلا ممة الثلث والاثنتين فصاعدا من اولاد الام فان كان لهن اثنتين
 فلهن الثلث مما تركن وفي الثلث ومنها الثلث لاثنتين الاب مع الولد والام مع عدمه فلا ابوين
 واحد ومنها الثلث مما تركن ان كان له ولد وكذلك الام مع المحبة من الاخر فان كان

الملاعة واخوة فيهم من الملاعة ولا يوثقون ولا يوثقون الاكثر على عدم فلا تعد على غير
 فبعد اعتراف الاب بوثق الولد خاصة ولا يوثق اثاره ولا يوثقون وقيل بل يوثق الولد من
 الاقارب المشاء اليهم ولا يوثقون وقواه في بعض كتبه واستقر في بعض اهل ان اقوابه
 الابان صك قوه على العان لم يثبتهم ولا يوثقون حتى اعترف به الاب وان كان له ورثتهم
 ووثقوا بعد اعترافه وقال عن الحق الشخ على الاعتراف على هذا وجهنا اشياء اخرى من الماخ
 اعرضنا عن ذكرها خوف السطويل وقد اتمها الشريعة في من الى عشرين في اول الرقعة
 عليها طبع جمع الى طولات كتب اصحابنا رضوان الله عليهم الخامس في الجواب عن في الميراث على من
 احدهما ان يكون جبا عن الارث بالكلية ويقضي جبا عن مان وهو منى على لغة القرى
 اشرف اليه في البحث الاول من جبا عن كل مرتبة سابقة وان اصحاب المتاخ حتى
 ينتهي الى مرتبة الامامة وكذا جبا القرب في كل مرتبة بعد فيها كما قد مرنا الاشارة اليه
 اليه وكذا الجبا للقرب بالابوين القرب بالاب وحين مع تساوي الذرية وهكذا في
 الطبقات الا في مسألة اجماعية ينبغي لاشارة اليها وتاثيرها ان يكون جبا عن بعض الارث
 ويقضي جبا نقصان ويقع في موضعين احدهما الولد ذكر كان او انثى فانه يجبا القرب
 عن نصيب الزوجية الاعلى الى الارث منها ويجبا اليه الابوين عما زاد عن السدين ولعلها
 عازلة على السدين ان يكونا واحدا مع البنت الواحدة والبنت من فصاعدا فانها او
 احدهما متاثيرا كان في الرقعة يحصل لهم الزيادة كما سيأتي تفصيله اذ اتممنا والمراد بالولد
 ما يشمل ولد الولد لا طلاق لفظ الولد عليه كما حققناه في محل سبق وسابق ما يوثق فينتج
 مع تحت عموم قوله سبحانه فان كان له ولد فلكم الربع وان كان لكم ولد فلهن النصف ولا يورث
 لكل واحد منهما السدين مما تولى ان كان له ولد وان لم يكن له ولد ورثت ابواه فلا يرث
 ونخصر زوجه عندها في حديث قال فيه وان لم يكن له ولد وكان له ابوان كان
 كالوا مائة فانهم غير مائة الولد ويجبا الابوين والزوجة والنزوجة عنهما مائة لا اكثر ولا ينقل

بطنين وثلاثة واكثر يورثون ما يورث ولد الصلب ولو كان الولد كافرا فانه لا يجبا الا سدين
 وغيرهما اتفاقا وهل يجبا الاوين تنكاح من دخوله في عموم لفظ الآية فيجب من عدم جبا
 لواجته مع ذنوب واربعه فليكن ذنوب السدين كذات السدين كذات ولعله الاقوى الثاني في جبا
 الام على الثلث الى السدين وهو مشروط بشرط خمسة الاول وجود الاب في وقت اعد ما
 جميعها عنه وان لم يحصل لهم منه شيء على المشهور ويدل عليه رواية بكير عن ابي عبد الله
 قال الام لا تنقص من الثلث الا مع الولد والاخ وكون الاب حيا وهو قربة وزوجه وانما
 لها السدين في جبا الاخ لا مع الام والاخ من الاب لان الاب ينفق على اخوته فوجب
 ونقص الام من اجل ذلك ويدل عليه ايضه ظاهر الآية وخالف الصدوق في ذلك استنادا
 الى ظاهر الآية وهو عليه السلام ولعله اخبرنا المستقلة على ما لا يقول به اصحاب اتفاقا بل هو
 العامة اشارة ان يكونوا ذكورين فصاعدا واربع نساء او ذكورا وامرأتين وهو المذهب في من
 الاصحاب عليه السلام صحيح محمد بن مسلم وفيها لا تجبا الام من الثلث الا ان لم يكن ولد الا
 اخوان او ذرية اخوات وحسنة البقباق وفيها ان الواحد لا يجبا بل الاخوان او ذرية
 معطاة بانهم بمنزلة اخوين ومن هذا التعليل مستفيد جبا الاخ والاخوات اذا اجتمعوا كما
 عليه الاتفاق لكن صحيفة محمد بن مسلم تضمنت المحذور في ما ذكر فيها ومثلها من نقل الصبا
 وج فاعلم بخلاف من شبهه بالثالث استقامة وانع الارث عنهم من الكفر والزنية
 اجماعا ولا صحيفة محمد بن مسلم وغيرها وهل القتل للاخ المورث كالمشهور وقيل بشاركة
 القتل الكفر لا ذكر الزنية في العلة الموجبة في الجبا ونقل عن الصدوق وابن ابي عمير
 القول بالجبا وان لم يرث وقوا على عموم الآية لعدم التحصن واختاره في لف وترد فيه
 المحقق وهو في محله لا انما استظهر بعد ذلك عدم الجبا الرابع انفصاله عن البطلان
 فلا يجبا الجمل ويدل عليه رواية العلان الفضيل وترد فيه المحقق ثم استظهر اشتراط
 نسب في من الى قول مشير الضعفة وظاهرهم عدم انفاد عن جبا الخامس كونهم للاب او

للايون فلا يحجب الاخيرة من الام للاجماع والاختصاصية متروكة ^{الاولى في صلات الاباء والاولاد}
 وتنفى بهم لا يون فقط والاولاد للصب ما لا يهمل وان نزلوا وفيه مسايل الشدة وجه
 الاول في اختصاص الاباء بالارث لو انفرد كل من الايون بالارث حاز الميراث فان كان الاثنان
 بالقرابة وان كان الام فالثالث فوضا والباقي قرابة وان جمعوا فلا يرث الثلث فوضا مع
 الحجاب والا فالسندس والباقي على كلا التقديرين للاب الثانية الاختصاص بالاولاد والاولاد
 الابن فله المال كله ولو تعد فهو يدين بالتسوية ولو انفردت البنت فلهما النصف قسمية
 الباقي ردوا ولو تعددت فكلها بالتسوية الثلثان فوضا والباقي ردوا ولو جمعوا لكانت
 الاثلاث فكل واحد حصة الاثنين ان دخلوا لآباء على الاولاد فلو دخل الابوان واحدا
 في الفرض لآل والثلثان في فكلهما التمس في خمسة والبنات النصف فوضا والباقي ثمة
 اخماسا خمس لالا يون وثلاثة اخماس للبنات والفرض من خمسة يطبق قيمة الورثة والباقي
 عليه ولاية زارة وحسنة بن محمد بن مسلم وغيرهما هذا مع عدم الحجاب لأم من زوج
 ولا يفتحص الورق بالاب والبنات على المشهور فيكون ارباعا للاب مع والبنات ثلثا ربع
 والفرضية تكون من اربعة وقيل باختصاص خمسة الام من الورق بالاب وهو ضعيف
 لو كان ذلكا خلا احداهما فله السندس والبنات النصف وكان الباقي ارباعا كما تقدم ويبدل
 عليه اخبارا عند يد منها حسنة بن محمد بن مسلم ولو دخل في الفرض الرابع فلهما السندس
 فوضا والباقي وهو الثلثان للباقيين بالتسوية ولو دخل احداهما فله السندس والثلثان
 لباقي الورثة وباقي الفرضية يرد اخماسا وخلاف ابن الجني في هذه الصورة نادى ولو
 دخلوا واحدا في الفرض الخاص فالسندس او السندس والباقي للباقيين بقسمتهما كما
 تقدم الا انه ودخل الا زوج على الاولاد فلو دخل الزوج والزوج في الفرض الاول والثلثان
 فللزوج الربع وللزوجة الثمن والباقي للولدين والاولاد على ما تقدم ولو دخل احدهما في
 الفرض الثالث فله فوضا الا في الربع ان كان زوجا والثلثان ان كانت زوجة والباقي للبنات

النصف قسمية والباقي ردوا ولو دخل في الفرض الرابع فله فوضا الا في الربع والباقي للباقيين
 كما تقدم وهكذا في الفرض الخامس على ما يؤول الا زوج على الاباء فلو دخل احدهما على
 فله نصيبه الا على النصف ان كان زوجا والربع ان كان زوجة والباقي للاب ولو دخل
 على الام فله نصيبه المذكور الباقي للام ملك الاصل فوضا والباقي ردوا ولو دخل عليها
 فله نصيبه كاقطنها والباقي لهما على ما تقدم في سورة انصروهما السورة دخول الا زوج
 الا يون واحدا مع الاولاد وطرف في جميع هذه الصور والنصيب الا في الربع ان كان زوجا
 والثلثان ان كانت زوجة والباقي بقسمتهما للباقيين على حسب ما تقدم في الفرض السابق
 من الشاغل والشاوي والورثة وعد منه والحجب وعد منه فلا حاجة الى تعدد الثلثة
 قد عرفت ان هذه المربعة مشتملة على صنفين الا يون والاولاد ومن المعلوم ان كل
 جهر لا يحجب انة لا يمنع الا قرب من كل واحد من الصنفين الا بعد من الصنف الاخر بل
 يمنع من اقرب من صنفه فالاب لا يمنع ولدا الولدان نزلوا وانما يمنع الولد لانه اقرب
 منه وخالف فيه الصدوق ففتح ولدا الولد مع وجود الا يون واحدا قال في كتاب
 لا يحصر في الحقيقة فاذا نزل الرجل ابوين وابن اب وابن ابنة فالما للايون وللأم الثلث
 للاب الثلثان لان ولدا الولد انما يقعون مقام الولد اذ لم يكن ههنا ولدا ولدا ولدا
 غير والوارث هو الاب والام انتهى ويدل على المشهور عموم الآية لا خلاف في كتاب
 النكاح والميراث في كون اولاد الاولاد ولدا حقيقة تجري عليهم احكام الولد فيما دون
 ثم حكوا بدخولهم في عموم ابائهم ما يدل على ذلك خصوص من جهة عبد الرحمن بن ابي حجاج عن
 ابي عبد الله قال بن الايون يقوم مقام ابيه ورواية عبد الرحمن بن ابي حجاج عن عمة قال لا يرث
 اذ لم يكن من سلب الرجل احداهما مقام الابن قال وابنة البنت اذ لم يكن من سلب الرجل
 احد قامت مقام البنت وهذه الروايات دالة على ثبوت الارث لاولاد الاولاد واثبات
 عدم الاولاد خاصة اعم من ان يكون ثمة احد من الايون ام لا واحتج بان يوجب بان الايون

اقرب فيجب الابعاد ويصحح مسددين ابى خلف عن ابى الحسن الاول قال بيات الابن بقدر
مقام البنت فلا يمكن للميت بنات ولا وارث غيرهن وبنات الابن بقدر مقام الابن اذ لم
يكن للميت ولد ولا وارث غيرهن بمثل الوارث غيرهن على الابوين ويجواب عن الاول منع
الترجيح بالاقوية هنا الا لا قومية المرجحة للميت انما تنص في افراد الصف في كل مرتبة
بالنسبة الى اجتماع بعض الاباء بالنسبة الى افراد الصف الاخر من تلك المرتبة والا لزم
حجب الجد اقرب ولا ولاخ وحجب الاخ الجد البعيد مع انه لا يقول وعنه ان الجد بعد
الصرامة فيما اراد لظن ان احتمال عليه من وجوه عديدة كما اوحيها في محل البق في كل
في حصة ولا وارث غيرهن لعل على هذا الصلح تعالى عليه رواية عبد الرحمن المتقدم
وقال بعض اصحابنا المتأخرين ولعل وجه الاجمال في الرواية يعني مستند الصدوق
من اخطأ الثقة فان ذكرنا من اعلمها مع موافقون للصلح في ذلك كما قلنا صراحة عن
انتهى وبذلك يظهر رجحان القول المشهور المشتهر بين اصحابنا اذ لا خلاف ولا
يقعون مقام ابائهم في اخذ كل منهم نصيب من تركته بغير خلاف البنت نصيبها وليست
الابن نصيبه فلو خلف بنتا لابن وعشرين ابنا من بنت فللميت ثلث المال ولا ولي
العشرين ثلثه وحكمهم مع الاقرار والاجتماع بالابوين ما تقدم في المسئلة الاولى من انفسا
والزوجة ونحوها ونقل عن جميع من اصحاب من لم يرضى به وابن بن العلق بان اولاد الاولاد
يقسمون قسمة الاولاد ومن غيرهم اخطأ من يقر بكونه بقر فلو خلف الميت ابن بنت فللابن
الثلاثان والبنت الثلث كما هو في نصهم لو كان للصلب واستند الاولون الى الاخبار
للمقدمة من حيث دلالتها على قيام الابن مقام ابيه والبنت مقام امها يعني في الارث
وقد انصبت والتم هو القول الثاني ويدل عليه وجوه اخرى عدم اختلاف في دخول
اولاد الاولاد في باب النكاح والميراث كما اشرنا اليه انفا من ثم حرمت حلالة ثم يقول
سبحانه وحلالة ابائكم وحرمة بناء الابن والبنت بقوله في تعدد المحرمات وبنائكم

وحل رواية ذكرها ابنه جذا ثم يقول في تعدد من يحل النكاح والزينة له او ابائهم بل
زوجات الاجداد بقوله او ابائهم يقولون الى غير ذلك من المواضع المتقدمة في اولادكم
لأن كونه مثل هذا لا يشهد من غير نظر الى من يقربون به فان الاحكام الواردة في جميع تلك
الايات معلقة على مطلق الابن والولد فكما دخل ولا ولا ولا وفيها من حيث ذلك
الاطلاق فليكن في ابنة الميراث المالة على النفاصل ايضا كك وتاثيرها انما يستحقها اصل
الميراث بالقران انما فاشا من ابنة الميراث اليها التسمية فيها اولادها فكما يستلها
وقسمته فكيف يعمل اولاد الاولاد ولذا كضعف الانثى تارة وشاها اخر مدافل
منها تارة كما هو مقتضى القول المشهور فكانه كما ترى مخالف لنفس الآية وثالثها ان الشبهة
بينهم ولم يخالف فيها الا الشاذ منهم ان اولاد البنت يقسمون النفاصل واستندوا
في ذلك الى عموم الاية المذكورة فانما جاز الاستئنا واليه في ذلك ففما نحن فيه اولاد
انما الروايات التي اعتمدوا الاولون ممكن حملها على اثبات اصل الميراث دون قيد
كما هو صحيح في حجة عبد الرحمن التي ادل من تلك الاخبار وبذلك يظهر رجحان القول
الثاني الا اننا لو طمع ذلك الرجوع الى الصلح والابوابين الوتره نخر وجا من خلاف
جمهور اصحابنا المشتهر لا خلاف بين اصحابنا في ان لا كبر اولاد الاولاد كونه من الاولاد
اولاد كونه من عدم التعدد فمن التركة لكن وقع الخلاف بينهم في موضع اخر
ان ذلك على وجه الوجوب او الاستحباب بمعنى انه يستحب للزوجة وقوله وثانيها انه على
كل من القولين هل يدفع حقا او بالقيمة وثالثها في تعيين المدفوع فالمشهور وعندهم ان
المدفوع على وجه الوجوب وحقا وانما ثياب بدنه وخاتم وصيفة وصحيفة وذهب اليد
المرتضى وجماعة الى ان ذلك على جهة الاستحباب فيجعل بالقيمة واختار السيد
المرقون حقا ورواها عن كلام الصدوق في الفقيه في اية الكتب والرجل والراجل حيث
روى فيه بعض الاخبار المشتهرة على ذلك مع التمسك في اولاد الاولاد وفيه الاماينة بغير

فان كان الام في السوية يثوز الثلث فوصا والباقي رد ومقتضى اجتماع الكليات انك يجب
 التقرب بالابوين المتقرب بالاب وكان المتقرب بالام السدس اكلان واحدا والثلث
 اكلان اكثر بالسوية والباقي للمتقرب بالابوين بالتفاضل والنصوص دالة على اذكرنا
 مقتضى الحكم خصوصا في بعض وعرفا في اخر لا خلاف في ثبوت منها خبر العلم الا في موضعين
 احدهما اذا اجتمعت الاخت من الابوين مع واحد من كلاله الام ذكرنا ان واثق او
 جماعة من كلاله الام فان الاخت من الابوين النصف فريضة وان كان من كلاله الام
 السدس فريضة ان كان واحدا والثلث اكلان كان اكثر فالباقي وهو الثلث على الام
 والسدس على الثاني هل يرد على المتقرب بالابوين خاصة او على الجميع ارباعا على الاول
 اخماسا على الثاني فاولا المشهور بل كان يكون اجماعا الاول وعلى الفصل الثاني
 وابن ابي عقيل الثاني وشمل ذلك اذا اجتمعت اختان لابوين مع واحد من كلاله الام فان
 الاختين الثلثين فريضة وللواحد السدس فريضة والباقي وهو السدس هل يرد على
 الاختين خاصة او على الجميع اخماسا والاصح هو المشهور لقوله في حصة بكير وصغيرة
 بن مسلم شير الى كلاله الابوين والاب بعد ذكرهما فهم الذين يرادون ويقصرون وقا
 الصوت المذكورة بحالها لكن بدل المتقرب بالاب خاصة فصل غنيس بالمتقرب بالاب
 على الجميع ارباعا واخماسا كما تقدم فاولا مشهور ان وكل من قال بالشرع بالرد والفتح
 الاول قال به هنا وبعض من منع عنه قال به هنا ويدل على اختصاص الرد بالمتقرب بالاب
 ما تقدم من حصة بكير وصغيرة محمد بن مسلم عن الباقر في ان اخت لاب وابنت
 لام قال لابن الاخت الام السدس لابن الاخت للاب الباقي وهو يستلزم كون الام
 في موضعين كان لان الولد انما يورث بواسطتها وانما حصة الام سياتي في قوله وكل
 ذي رحم بمنزلة الرحم الذي يحرمه ومجته من قال بالشرع هنا هو التساوي في الميراث فان
 احدي الكليات تقرب بالاب والثانية بالام ولا يخصص هو اجتماعهما في مقابلة النص

اجابوا عن مؤلفه عن بن مسلم بضعف السند بناء على جعل الموقوف من قسم الضعيف كما هو اخبار
 جمع منهم واقامنا من حصة بكير وصغيرة محمد بن مسلم فلم يقلوها في العام بالكلية
 مما ذكرنا يظهر ان رجحان القول بالاختصاص في الموضعين زعمنا بالشرع لا بغيره
 الاخت والاجداد والمعرفة ومنه هي صاحب على ما نقله في المسالك ان الجد للام
 كالاخ لها والجد لها كالاخت لها فتي اجتمعتا تقاسما بالتسوية والجد للاب كالاخ له
 والجد له كالاخت له فتي اجتمعتا تقاسما بالتفاضل ونقله في في بن يونس بن عبد الرحمن
 ومقتضى حقيق الفرقان ان الاخت والاجداد والاخت والتقرب بالام فاهم الثلث بالسوية والثاني
 للمتقرب بالاب بالتفاضل من غير فرق بين الاجداد والاخت والجدات والاخت
 على ذلك بالاطباء والمستغنى عنها صحيح الفصل عن احدهما قال ان الجمل مع الاخت من
 الاب يسير من واحد منهما من الاخت ما يلقوا قال قلت رجل ترك اخا لاسيه وامه وحياته
 او قلت ترك جدنا واخاه لاسيه وامه قال المال بينهما فان كانا اخوين او واحدة ابنة
 مثل نصيب واحد من اخوة قال قلت رجل ترك جدنا او اخته قال للملك كمثل خطا
 وان كانا اخنتين فالنصف للجد والنصف للاختين وان كن اكثر من ذلك فعلى هذا
 احساب وان ترك اخا واخوات لاب ولم يترك اب وجد فالحمد كما حد الاخت المال
 بينهم كمثل خطا للاختين قال زرافة هذا مما لا يثبت على فيه قد سمعته عنده من
 ابيه قبل ذلك وليس عندنا في ذلك شك ولا اختلاف وصححه زرافة قال قلت
 الجدة لجد عن رجل ترك اخا لاسيه وامه وحيته قال المال بينهما ولو كانا اخوين او
 كان الجد منهم كواحد من الجد نصيب واحد من الاخت قال وان ترك اخا واخوات من
 اب وام كان الجد كواحد من الاخت للذكر مثل حظ الانثيين الى غير ذلك من الاخبار يصيب
 نشرها المقام وطعن بعض المتأخرين من اصحابنا في دلالة هذه الاخبار على جملة افوار
 قال فانها انما دلت على حكم الجد للاب كما هو الظاهر مع الامع من قبل الجوين والاباقي

الاخت كانت اربع الاخوة والاخوات كانت اربعة لانها على ذلك انتهى قول ما ذكرناه
 بالنسبة الى الاخبار التي نقلها واخبارنا المذكور ان تكن هنا اخبارا غير لها هي المستند
 في عموم الحكم للاجل من الام مع الاخوة لها كونه في بصيرة سمعت با عبد الله
 يقول في سنة اخوة وجد قال الجدة السبع وصحبتهم انهم عنده في رجل ترك خمسة اخوة
 وجد قال هو منسوبة لكل واحد منهم منهم فان اطلاق الجدة والاخوة فيها شاملا
 بالام كما لا يخفى والمفهوم من كلام الاصحاب ان المراد بقوله اذا اجتمع الاخوة والاخوات
 فالحكم بالام كالاخ لها الى اخر ما قد مرنا فقلدهم هو ما اذا اجتمع الاجل والاخوة
 اشتركا في النسبة الى الام والاب كما اذا خلفت الميت اخا واخواته للاوين ومثلها من
 قبل الام وجد وجدة الاب ومثلها من قبل الام فان الجدة الاب كالاخ للاوين ومثلها
 من قبل الام كالاخ من قبلها وهكذا الجدة الام كالاخ لها فلهذا يرب بالام في النسبة
 المذكورة من الاخوة والجد والثالث بالسوية اجماعا والثالثان للاخوة للاوين والجد
 بالتفاضل اما الواجب وانما يختلف النسبة في بعض بينهم كما لو خلف جد او جدة بالام
 اخوة واجدا والاب فان الجدة والجد للام الثلث والباقي وهو الثلثان من اقرب
 بالاب من الاخوة والجد والتفاضل فيخرج الفرض بالنسبة الى ميراث الجدة والجدة
 عن موضوع المسئلة ويجمع الى ما قد مرنا في ميراث الاجل وفي الصورة الاولى من ميراث
 المسئلة وهو الثلث على المشهور والسدس على القول الآخر واما بالنسبة الى الاخوة
 الاخرى لا شتر لهم في النسبة ما يقرب بالاب وهو داخل في موضوع المسئلة المذكورة فلهذا
 كان الجدة كواحدة من الاخوة وعكس هذه الصورة ما لو خلف جد او جدة من الاب اخوة
 وجد بن من الام فان للاب الثلث بالام الثلث بالسوية فكانت الجدة والجد مثل الام
 لا شتر لهم في النسبة الى الام والجد والجدة للام الثلثان كما هو مبين في ما قد مرنا
 عن الاخوة وبالحجة فنسب الجدة والجدة من اخوة والاخت في مادة اجتماع مخصوصا

ذكرنا من اشارة الى الانساب للام والاب والاخوة واجتماعهم في ميراث مع كون الاجل
 مشترين بالنسبة لا يقتضي من يلزم من اخوة الاخوة بل يكون على ما قد مرنا
 فان ذلك حقيقة فانه محل اشتباه في كلامهم لكونه محلا لا يحصل هذا التفصيل منه
 عن يدنا قالوا الاخوة للاب في مادة اجتماع الاخوة والجد ويصوبون مقام الاخوة للاب
 عند عدم الام الصورة المذكورة في المصلحة والاب بن لكل من الزوج والزوجة هنا
 نصيبه الاعلى فالنصف للزوج والربع للزوجة والفرق بالام من الاجل وخاصة اذا
 كانت اربعة فلهذا قلنا في السابق ان يقرب من الاخوة بالاب بن والاب بن مع عدم الام
 للفرق بين الاب والاب والجميع ويقسم كل من الكل لا لا على ما تقدم من الام والاب والجد
 في النسبة ما قد مرنا من انما لا يعرف خلافه من اصحابنا في ان اولاد الاخوة والاخوات
 يقومون مقام من يقربون به في اخوة نصيبه فلو خلف الميت والاخ الام واخواتها
 خاصة كان المال لهم بالسوية السدس فرضا والباقي في رجل من غير فرق بين الذكر والأنثى
 وانما قد مرنا في تقربنا من الاخوة للام والاخوات لها والجميع كان لكل في ربع من الام
 من اقرب به بقسمة بالسوية لا تقولا كوربة واخوة والاخوات فلهذا قلنا
 اولاد الاخوة والاب بن كان لهم نصف فرضا والباقي في رجل مع عدم غيرهم وان كانا
 اخوين فالثلثان لهم فرضا والباقي في رجل مع عدم غيرهم بالسوية والتفاضل كما
 تقدم ولو اجتمع اولاد الاخوة والاب بن والاب بن مع عدم اولاد الاخوة والاخوات
 او الاخوات للام فلهذا قلنا في السدس مع وجوه من يقربون من النسبة مع عدم والفرق
 النصف يرد على الفريضة الاول على المشهور وعلى الفريضة على القول الآخر كما تقدم في السدس
 الثانية من هو المستند الاول من هذا الفصل والواقع اولاد الكل لا لا الثلث سقطوا
 من يقرب بالاب وكان من يقرب بالام السدس مع وجوه ولا خلاف ان يقرب بالاب بن
 الباقي ولو دخل في هذه الفريضة زوج او زوجة كان النصف الاعلى والباقي يقسم على مقدم

ويدل على احكام هذه الفرع من عموم الاخبار والدالة على ان كل ذي رحم بمنزلة الرحم الذي يحرم
 به الا ان يكون وارثا اقرب اليه منه فيجوز منه فمحمدة كما تقتضيه موثقة الى ابن عباس في قوله
 صحيح ما يحررهم وقوله في رواية سليمان بن خالد وابن الاخ بمنزلة الاخ وكل نسبي
 لم يستحق له فريضة فهو على هذا القول في صحيحه رواية فاولهم بالميت اقرهم الذين
 الذين يحرم به ويدل على بعض هذه الروايات في خصوص موثقة محمد بن مسلم عن ابي ابي
 في ابن اخ لاب وابن اخ لا لم قال ابن الاخ من الام السدس لان الاخ لا يورث
 الباقي ورواية ابن اخ لاب وابن الاخ لا لم قال ابن الاخ من الام السدس وانه
 فلا من الاخ من الاربع اقسام اولها هذا الراوي علقه عنه ثم قال قلت لدرجات اخ وابن اخ
 قال المال لابن الاخ قلت فوازم واحدة قال العاقلة والذمية عليهم ليس على النساء شي
 فهو غير محمول عليه من الاحصاء واصلح اجماعا واصلح الشئ فادعى القبة واخرى على ما
 كان ابن الاخ للابوين وبنات الاخ لاب خاصة والاول اقرب لبعدها في من حيث
 السائل وجوابه ولو اجمع الاجد ومع اول الاخ والاخت او الاخوات فاسد كما يقاسمهم
 والاخوات من ابي قبل كان من القريبين ولا يجمع الجدة ان قريب ولد الاخ واخيه كما
 لا يجمع الاخ فضلا عن ولد الجد وان علا فلو خلف اولاد الاخ للابوين واذا كانت لهم اولادهم
 من قبل الام وجدوا جهة من قبل الاب وشك من قبل الام فلكل الام مع الجد من المائتين
 يقتضونها ارباعا ربع للجد وربع للجد وربع لاولاد الاخ وربع لاولاد الاخت وكل من
 الاولاد يقتسمون بالتسوية والباقي هو الثلثان يقسم على الباقين بالتفاضل فمثل الجدة
 من الاب ولا ولا الاخ من الابوين انصافا بينهم وفيه بالتفاضل بينهم فثلث للجد وثلث
 الاخت انصافا بينهم وبينهم كل ولا فوق بين كون الاخ مواضيا للجد بالنسبة او مخالفا
 فلو كان ابن اخ لام مع جد لاب فلا من الاخ السدس فريضة ابيه والجد الباقي ولو انعكس فكان
 الجد لام وابن الاخ لاب فثلث الثلث كما تقدم سابقا لاربع الاخ الباقي وبالحيلة فثلث ثلث

عوله الا ولا من ابي جهة كما لو اتم من يقر بينه ويقسم عليهم حصته كما يقسم عليه
 ذلك لعدم الاخبار المتقدمة ومعلوم حسنة محمد بن مسلم قال نشر ابو عبد الله عليه السلام
 ما نقلت من ابن اخ وجد المال بينهما فخان الى ابي قال نعم ان هذا الكتاب خط عليهم
 املا رسول الله صلى الله عليه وسلم اخبار عدي بن المشاء قد تقرب في كلام جمهور الاحكام
 اشرا الى اننا ونقطت به الاخبار في مراتب الارث النسبية ان ما اشكل منها فثنتين
 فالاقرب من كل صنف يمنع الا بعد من ذلك الصنف لا يمنع من الصنف الا من المجامع له
 في المرتبة فالابن مع وجوده يمنع ابن الابن ما لم يكن له بعد من صنفه ولا يمنع الابن
 الابن لكونه اقرب منه الى الميت لان في صنف اخر وان كان معه في المرتبة الاعلى من
 الصدوق ووقفا وانما فيما تقدم ضعفه وكذا يمنع الاخ مع وجوده الجدة لا بعدا لكونه من
 صنفه ولا يمنع ابن الاخ وان نزل لكونه ليس من صنفه وبالحيلة فلا فريضة للميت المحرم
 في الارث وجوب الجدة لا بعدا لما يعتد في افراد كل صنف من كل صنف المذكور بعضها مع بعض
 لامع افراد الصنف كما قد منا الاشارة اليه فان الجدة الادنى اقرب من ابن الاخ ومع هذا
 لا يمنع به بل يشترك في الارث لكونه من صنف اخر اذ عرفت هذا فاعلم ان ابا اجتماع
 من اعم مع ابن اخ وام فالجميع علم ما ذكرنا من القاعدة للاخ من الام خاصة السدس
 فوضا والباقي رطل وليس لابن الاخ المذكور شي لكون الجميع من صنف واحد والاول منهما
 اقرب فيجب الا بعد من صنفه وخالف في ذلك الفضل بن شاذان فجعل الاخ من الام
 السدس والباقي من الاخ من الابوين والوجه في ذلك على ما نقل عنه انه علق في النسبة
 الثانية من مراتب النسبة اصناف احدها الاجداد وان علوا وانما الاخ الاخران من
 من قبل الام واما انما الاخ والاخت من قبل الابوين والاب مع عدمهم فعلى هذا فالأخ
 للميت وان كان اقرب للميت من ابن الاخ للابوين الا انه لا يجزى له من صنفه ووضعت
 بناء على هذا الاصل الى اشرة ابن الاخ لام مع الاخ للابوين والاب واشرة ابن الاخ

من الابوين والاولاد مع ابن الاخ من الام بل مع الاخ منها وهكذا في نظائرها مما اختلف فيه القرب
بعدد النسبة الى اثنين الى نصف واحد اربعين ما هو المشهور في الاخوة والاخوات
ان في الوبا النسبة الى الاجداد والاولاد من وجه فكل الكلام بعد يرجع الى اثبات دعوى كون
الاخوة من صنف واحد كما هو المشهور وصنفين كما يدعي ويدل على المشهور ان الاخلاق
وصدقها على اجمع موجب لا تخالف صنفها جميعا كما تخالف صنف الجلاب كان اولها نظرا
الى الاطلاق لغته وعرفا فتى اعتبر التعدد باعتبار تعدد درجات القرب الى الميت لزم مثله
في الاجداد وكذلك في الاعمام والاحوال العين ما ذكره هو في الاعمام والاحوال تعدد الام
الطهر منه في الاخوة للاختلاف في التسمية التي هي مناط الاتحاد في التصنيف مع الاتحاد
على الاعمام والاحوال صنف واحد كما ساقى ما ياتي في الفصل في ميراث الاعمام والاولاد
والمراد بهم ما يشمل الذكور والاناث ثم لا يلزم في ذلك ما لا يفيده مسائل السوء والاولاد فيها
صور لا في اختصاص الاعمام فان العمل المنفذ في المال ذكره العدة المخرجة وكذلك الاعمام او
العامة ولو اجتمع الذكور منهم والاناث فان كانوا جميعا من قبل الابوين بمعنى انه اخوة لاب
الميت من قبل ابوين فليس بالمتفاضل للذكر مثل حظ الانثيين وكان ان كانوا جميعا من قبل
الاب خاصة وان كانوا من قبل الام فليسوا بالسوية وان اجتمعت الكل والاثلاث السقط
القرب بالاب خاصة وكان للاعمام من جهة الام السدس اركان واحدا ذكره كذا في
الشيء والثلاث اركان اكثر بالسوية ولا اعمام من جهة الابوين الباقي بالمتفاضل والظاهر ان
المستند في هذه الاحكام هو رواية ولو لا ارجام والاخبار والدلالة على ان كل ذي رحم محرم
الرحم الذي يجزى الا ان يكون وارث اقرب الى الميت منه ولو كان ارث الاعمام اغما هو
مزج حيث الاخوة لاب الميت فتعريفها ما سبق في احكام الاخوة من كونها من جهة الابوين
معها واحد ما خاصة وكذا ما يتعلق بالاتحاد والتعدد ولا تفرد والاجتماع ونظيره
بعض متافق ما بان بان ثبوت ذلك في الاخوة لا يستلزم ثبوته في الاعمام على نحو بل هو متافق

لان الله سبحانه قد سماه في تلك التسمية الاخوة الميت وتلك الاحكام اغاوتهم عليها فالحاق
اخوة الميت بها قياسا انتهى وهو متجه فان الذي يظهر عند من من الاخبار والدلالة على
القرب بمنزلة الاب والخال بمنزلة الام كما في رواية في ابوابهم رعدته قال العدة بمنزلة الاب
في الميراث والخال بمنزلة الام وبنت الاخ بمنزلة الابن وكل ذي رحم بمنزلة الرحم الذي يحرم به الميراث
ومثلها رواية سليمان بن خالد وغيرهما ابين ان العدة والخال بمنزلة الاخ فوعان على الاب
الام ياخذان ميراثهما لو كانا موجودين لقيامهما مقامهما وتفريلهما من ميراثهما وكان
العدلة الزوجية لثلاث الاخوة وذلك لا يستلزم التفرع على الاخوة بالوجود بل التفرع على
توابعه لثلاث كما في بناء الاخوة بالنسبة الى الاخوة والاعمام والاحوال بالنسبة الى ابائهم
ح فاجزاه احكام الاخوة عليهم لا يخلو من الاشكال وربما قيل ان الاعتماد هنا انما هو على
الاجماع الا ان قيد ان المنقول عن الصدوق في الفقيه والفصلين يشاد في قوله
ان تولد اعماما وعات قالما لا يميز للذكر مثل حظ الانثيين والاعمام عدم الفرق بين الكل
الثلاث وربما يدل على ذلك رواية مسلمة بن محمد عن ابي عبد الله في عمة وعمه قال
الثلاثان ولعمرة الثلث فان الحلاق الجحش قال على العمة بالمتفاضل وان كانوا جميعا من قبل
الام وان كانوا جميعا بالمتفاضل والاسحوا لا يصحون به كما عرفت وهو متوفى ما ذكرناه
بالجملة فبعض شعوق المسئلة لا يخرج من اشكال كما ذكرناه واما حجب المقرب بالابوين هذا المقرر
بالاب خاصة فبذل عليه محمد بن زيد الكناس عن ابي جعفر وعنه اخوابه من ابيه وامه
او ابى بك من عات اخوابه من ابيه الجحش في قوله في اختصاص الاحوال لا خلاف في انه لا يفرق
الحال او الحالة لظلاله وكذا الاحوال والاحكام اذا كانوا من نوع واحد يكون اخوة الميت
لابوين او لاحدهما خاصة ولو اجتمعوا في كونه انا وانا ما كان اقسما بالسوية ولو
تفرقوا بان كان بعض منهم بالابوين وبعض بالاب واخرون بالام حجب المقرب بالاب
لمقرب بالابوين وكان لمن تقرب بالام السدس مع الوحدة والثلاث مع الكثرة بالسوية

الباقى للتقرب بالابوين او الاب مع عدد المشهور انهم يقسمون بالسوية ايضا ونقل
الشيخ في ذلك عن بعض الاصحاب ان الخولة الابوين والاب يقسمون بالتفاضل فكل
تقربهم الى الاب في الجملة وورد بان تقرب الخولة الميت بالام مسك ولا يخرج لجهة تقربا وقيمة
مق كانه في حكم صورة التفرق بان التقرب بالام السدس مع الوحدة والتشتت
التعدد والباقي للتقرب بالابوين او الاب مع عدمه لا وجه بل الواجب على هذا الحكم
بالساوي وباجملة فكلهم يخرج من تدافع فانه ان كان الاعتبار بالنظر الى تقرب هذا
الورث الى الميت فتقرب الخولة مسك انما هو بلا من الواجب لا تقسم من تقربها بالسوية
اعني ان يكون التقرب اليها بالابوين واحدها خاصة فلا وجه لتقسيم التقرب اليها
بالاب متى اجتمع مع التقرب اليها بالابوين وان كان الاعتبار بالنظر الى تقرب الورث
الى الواسطة اعني الام فلا ينبغي النظر الى الميت وما جيرانه من غيرة في هذه الحال فكلما
لا يخرج من اشكال الاختصاص في المصالح ونحوها السنة التي اجتمع الاعام والاولاد المشهور
بين الاصحاب انما اجتمع الاعام والاولاد فكل واحد من الاخوان الثلث ولو كانا واثلاث
من الاعام كالثلاثان وهكذا للاكثر لكل من الفريقين ويقسم كل من الفريقين على ما قلناه
في صورة الاختصاص في خلاف هذا في موضعين احدهما انما وكل من العدم والحال والعدم
والحالة فله حصة بن الجعيل الى ان العدم والعدم النصف والحال والحالة الثلث والباقي
يوزع عليها على قدر سهامها وانما هما في مطلق اجتماعهما اعم من التعدد في الفريقين او
الاتحاد وفيهما والاختلاف في هب جميع منهن بن الجعيل اليه الى ان العدم والحالة من له
الكل لا للام فكل واحد من الخولة السدس ولا اكثر الثلث والباقي للاعام وبقيت على حسب
ما تقدم والذين وصفت عليهم من الاختلاف في ذلك يتفقون باجتماع العدم والحالة
الحالة والعدم والحال وان للعدم والعدم الثلثين والحال والحالة الثلث ومورد الجميع في ذلك
ففي رواية ابن ابي عمير عن الصادق عليه السلام في كتاب علي بن محمد عن رجل مات وترك له زوجة قال العدم

الثلاث والحال الثلث وفي رواية ثالثة من غير الباقي في عمة وخاله قال الثلث والثلثان
يعني للعمة الثلثان والحال الثلث وقوله يعني الظاهر من كلام الراوي وشاهدا رواية ابن ابي عمير
ورواية محمد بن مسلم وهو من جهة في قوله على من قال في مادة انما والحال والحالة بالسدس لم
انفت في الاخبار على الحكم مع التعدد في الفريقين واحدهما لكن الظاهر ان الاصحاب لم يوافقوا
الاخبار التي كوزت العموم وعدم الاختصاص في مورد هذا السنة التي اجتمع الاعام والاولاد في
هذه الصورة ولا ريب ان له نصيبا لا على كل فرد منها والباقي يقسم على الباقي من
الاعام خاصة والاولاد خاصة او مجتمعين على حسب ما فصل في سورة المختصة بكل
منهم انما وقعدا واجتماعا ونفزا لكن ينبغي ان يعلم ان التقرب بالام في جميع
ياخذ حصته سدسا كانت اولادها من اصل الفريضة الا اذا كان احد المتقربين في صورة
الزوج مع الاولاد المتفرقين والاعام المتفرقين كما سياتي مثلاً اذا اجتمع مع احد الزوجين
العدم والحال فلا احد الزوجين نصيبه الا على من الاصل والحال اربعة ثلث الاصل والباقي للعدم
وهكذا لو كان مع العمة والحالة ولو اجتمع مع الخولة المتفرقين فله نصيب على المشهور
للحال من الام السدس من اصل الثلث واحد وثلثان كان اكثر والباقي لمن تقرب من الاخوان
بالابوين او الاب مع عدمه وقيل هذا ان الحال من الام سدس الباقي بعد حصة الزوجين
ان قد تقرب عندهم كما قد نبهنا في القصص والاولاد انما يدخل على المتقرب بالاب
خاصة ويمكن خدشه بان المراد منه من التقرب بالاب يعني بالمتقرب بالابوين او
الاب مثلاً والتقرب هنا انما هو الى الواسطة التي هي الام وقيل ايضا ان له سدس
الذي هو حصة المتقربين بالام وروايته بالثلث انما هو يكون حصته لهم انما حكم
الاعام ولا يخرج المال لهم كما هو المفروض ولو اجتمع احد الزوجين مع العمى المتفرقين
فله نصيبه الاعلى والتقرب بالام والعمى سدس الاصل عند كل واحد وثلثا كان
اكثر والباقي للتقرب والاولاد بالابوين او الاب مع عدمه والباقي بعد حصة احد الزوجين

وحصة الاخوان للاعمال المقرب بالام سادس مع الوعد وثالث مع التقد والباقي المقرب
 بالابوين والاب مع عدمه ولما اختلف في معنى هذه الاحكام على فخر بنحسوس والاشيا
 لا ينبغي تركها **المسئلة الثانية** ينبغي ان يعاد هذه المراتب ليست كما بقها شاملة على صنفين
 على احدهما مع ادخاله في الصنف الاخر نظرا الى ان ادخله لم يمتا يكون من
 كونهم اخوة الاب الميت واقدم كما قلنا فلهذا عن الاعجاب والافق صنف واحد
 من يقرب بهم اولى ان ادخلهم فلهذا عن ادخلهم من ادخلهم كما قلنا فلهذا
 صنف واحد اقرب وهذا الصنف درجات متفاوتة تصعد وتوكل بحسب القرب والبعيد
 فالعم والعمة يتساوىان اقرب من ابن العم والعمة وابن الخال والخال فلا يشترط ان يكون
 حيث يوجد في مرتبة واحدة وهكذا الخال والخالدة وابن العم والعمة وهكذا فلهذا في
 اولادهم والابنة والابن والخبر رضى وابنة سلمة بن محمد عن ابي عبد الله في ابن عمه والخال
 المال الخالدة وفي ابن عمه والخال قال المال الخال وفي ابن عمه والخال قال المال الخال
 الاثني عشر نعم قد خرج من هذه الشاعة صورة خاصة بالنسبة المستقبضة واجماع الامة
 وهي تقديم ابن العم لابوين على العم والاب وهو يعدى الحكم منهما الى ما يقاربهما من
 الفروض كما لو حصل التعدد في احد الجانبين او كليهما او دخل في الفرض المذكور زوج
 او زوجة او حصل التعدد بالذكورة والانثى وانضم الى ذلك الخال والخالدة فلا يلا
 يليق بهذا الاملاء فشره والا فصار على مورد النص المخرج من المسئلة جرت على خلاف
 الأصول المقررة والشواهد المشهورة فالتعدى فيها على موضع النص مشكل **المسئلة الثالثة**
 لا ينبغي ان يرفع المراتب مستقلة على طبقات متعددة فالطبقة الاولى في اعمال الميت
 واخوانه وخالاته ثم اولادهم مع عدمهم ثم اولاد اولادهم وهكذا الى البحث في هذه
 خاصة ولهذا المعتبر في هذا ايراد في شيء من الصور المفردة للاختلاف في هذه الطبقات
 الائمة الطبقة الثانية اعمال اب الميت واقدم وعما لها واخوانها وخالاتها ثم اولادهم

في ابن عمه والخال
 في ابن عمه والخال
 في ابن عمه والخال
 في ابن عمه والخال

كان سابقا لها ولا يورث احد من هذه الطبقة مع وجود واحد من سابقها وان نزل الطبقة الثالثة
 اعمال الجد والجدوة وعما لهما واخوانهما وخالاتهما ثم اولادهم فلهذا ولا يورث احد منهم
 وجود واحد من سابقها الطبقة الرابعة اعمال اب الجد واب الجدوة وعما لهما واخوانهم
 احوال كل منهم وخالاتهم ثم اولادهم وهكذا كل طبقة على ترتيبها والمستند في ذلك
 هو اولادهم المستفاد من الآية والكلية الناطقة بقرب كل واحد من ابناء الرحم الذي يخرج
 كما في النصوص المتقدمة وعلى هذا فاذ انتقل فرض الميراث الى الطبقة الثانية من طبقات
 الاعمال ولاخوان فلما اجتمع عم الاب وعمته وخالته وعم امه وعما لها واخوانها
 ورثوا جميعا الاستواء بينهم في الطبقة المشهورة في مرتبة ميراثهم ان لمن يقرب بالام والعم
 والعمة والخال والخالدة الثلث بالتسوية بينهم والثلثان لقربة الاب ثلثها لخالها
 بالتسوية وثلثها لخالها لعمته بالتماسل وقيل بل يحصل لخال الام وخالاتها الثلث
 بالتسوية ولعمتها وعمتها ثلثا بالتسوية والاعمال كانت كما هو المشهور متساوية ما بين
 واحتمل ان يثبت ان يكون للزوجة الاربعة من الطرفين الثلث بالتسوية بينهم وفيه للاعمال
 الثلثان لعمها وعمتها بالتسوية لغيرهما بالام وثلثاها لعمها الاب وعمته امكها
 والمسئلة خالية عن النص فسلوك جادة الاحتياط فيها مطلوب بصلح الوراء او نحوهما
 المسئلة البينة قد عرفت مما تقدم ان اولاد كل طبقة يتفوقون مقام اباؤهم وان نزلوا
 يتفوقون على من بعدهم من الطبقات المتقدمة ويدل عليه عموم الآية والاشياء المتقدمة
 وخصوص رواية عن الصادق قال ولما اجتمع ولد العم وولد العمة فلول العم وان
 كان انثى الثلثان وللول العمة وان كان ذكر الثلث فلما اجتمع اولاد العمة والمقرقين
 كل منهم نصيب من ثلثهم ثم اولادهم والاعمال السدس ان كان من يقرب بولادة
 واحد والثلثان ان كان اكثر يقتسمون بالتسوية والباقي لاولادهم والعمة والابوين الميراث
 لها اولادها خاصة مع عدمهم للذكر مثل حظ الانثيين ولما اجتمع اولاد الخالدة والمقرقين

فلا ولا كمالا ولا كمالا من الامم المتدبرين مع اتحادهم في تفرقهم بعد التفتت مع تعدد ديارهم
بينهم لا ولا كمالا ولا كمالا من الابوين اولادهم مع عدمهم في الباقى بالتوبة لا منهم جميعا من
تفرقهم بالامم وبما في هذا ما اختلف من الاشكال في الصورة الثانية من المسئلة الاولى ولو
اجتمع اولادهم المتفرقين مع اولادهم المتفرقين كما ثبت لا ولا كمالا ولا كمالا فيفسح
علاجهما فيكونا في صورة تفرقهم وانفراهم خاصة والثلاثان لا ولا الاعمال فيفسح
كما ذكرنا في مادة انفراهم وتفرقهم ولو لا كمالا ولا كمالا في التثنية اذا جامع احدا من اولادهم
والخلاف في تقدم في ميراث ابائهم في الصورة الثانية جوار هذا ان يكون ميراثهم متعلقا من
ابائهم فكل ما يثبت لابائهم من التسيب ثبت لهم ولو جامعهم احد الزوجين فالحكم فيه حكم
اجتماعهم ابائهم كما تقدم في الصورة الرابعة المسئلة الثالثة فيجتمع الوارث سببا من ميراث
الارث فان لم يجز احدهما الاخر ولم يكن محققا من هو اقرب منه فيهما او في احداهما
بهما معا كما اذا كان غما وخلا في صورته ان يزوج اخ الشخص من ابية باخت ذلك الشخص
امه فهذا الشخص بالنسبة الى ولد هذا الزوجين هم لانها غواصة من الاب وخلا لا
امه من الام فثبت نصيب الخولة والعقوبة حيث لا مانع لهما من ميراث احداهما فكلما اجتمع
مع عدم الابوين جميعه عن الارث بنصيب العمومة وكان له الثلث بنصيب الخولة خاصة
ولو كان احدا التسعينين يحجب الاخر كما لو كان ابنهم هو اخ فانه يرث باحدا جليسا وهو
الاخ في المثال المذكور ولا يمنع في السبب المتعدد من هو في نفسه من سبب السبب الواحد
من حيث قوه السبب بعد ولا سيما في المحجب انما هو على الاختلاف في القرب والبعد
بحسب العلون لا وحدة القرابة وتعددها فباخذ ذوا القرابتين مع عدم المانع فيجمع بينهما
التسعينين وباخذ ذوا القرابة من جهة ما نصيب واحد ولا يمنع من تقدمه بالمقرب الابوين
على المقرب بالاب في محبة اياه فان ذلك جاز على خلاف الاصل ومن ثم شار كما لم يرد
النسب الرابع في ميراث الارزواج وفيه مسائل للعلامة قد عرفت مما تقدم من ان الزوجين

على جميع الطبقات ولا يجزها احد منهم لعدم الامة ولا خبا والمستقيمة وخصوصا
البلدية من ابية جمة قال الله تعالى في الرجل والزوجة على جميع اهل الميراث علم بقصدها
من الزوج والثلث نعم يجزها من التصدق على الامة الاولى كما تقدم بانية في جنة الخامس من
التقدمه فللزوج النصف مع عدم احجاب الزوج معه وللزوجة الربع مع عدم احجاب
معه ولو كان اكثر من زوجة فمن شريكه في الربع والثلث وبمقتضا من الارث الموانع للثقل
في البحث الرابع من المباحث المتقدمة في المسئلة الثانية في الاختلاف بين الاحصاء في ما وجدنا
او سبب على الامام واما الوارث الميراث في احدها والامام خاصة فلا يجزها ما لا يجزها
هو الزوج والزوجة فان كان الزوج فلا يحجب في الزوجة عليه وعدمه بل يجزها الباقي
فولان المشهور الاول وعليه دليل الاخبار والمتكثرة منها رواية ابى بصير قال كنت عند ابى
عبد الله فحدثنا عن ابى جعفر فذكرها فاذ فيها امرأة هلك وتوكت زوجات لا وارث
لها عن الميراث كله فحدثنا عن ابى جعفر عن ابى عبد الله في سبع المقام الاتيان عليها ونقل عن
الثاني تمسك بعدم الامة وبمؤقتة جميل عن ابى عبد الله لا يكون الزوج على زوج ولا
واجب عن الامة باخذ عن محضها بخصوص تلك الاخبار المستقيمة والرواية قاصحة عن
معارضة تلك الاخبار ولا يمكن حملها على التفتت كما نبه عليه بعض الاحصاء ومن ذلك
يظهر قوة القول الاول وان كان الوارث معه فالتشهور بين الاحصاء هو عدم الزوجة
عليها ما يكون الباقي بعد نصيبها للامام وقيل يرث عليها ما لا وهو منقول عن ظ
الشيخ المصنف وقيل بالتفصيل بين غيبة الامام وحضوره فيرث عليها في الاول
الثاني وهو منقول عن الصدوق في الفقيه والشيخ في كتابي الاخبار واليه ذهب
في الامة والعلامة في عدم مركزه ويدل على الاول الاخبار والعلامة ومنها رواية
ابى بصير قال فروع على ابو جعفر في المرأة توفيت وتوكت زوجا قال الميراث
للزوج ورجل توفي وتوكت امراته قال الميراث للزوجة وما بقي للامام وعلى الثاني صحبة

ان يصير عنه في جعلات وتواطئة قال المال لها وبكس جملها عاقبة حجة لها معاين
 الاخبار واعلم علم بانها اقيمة اليه دون غيرها فتكون الباقى بالقرابة بوجوه الثالث اجمع بين
 على ما دل على عدم الزد على من الحضور وما دل على الزد في من الغيبة ومن ذلك ان يجرى
 الاول للملك انما هو من هذا وجهان احدهما ان مجرد العقد مع عدم النحول كاف في
 التوارث بين الزوجين وبطل عليه عموم الكتاب والسنة وخصوص رواية ابي بصير
 عبد الله في امر نوفيت قبل ان يدخل بها قال فلها نصف المهر وهو ثمنها وفي رجل توفي
 ان يدخل بامرته قال ان كان فرض لها امرها فلها نصفه وهي ثمنه وبغض غير ثمنه وعلى
 ارث الزوجية من الزوج قبل النحول بها روايات متكاثر منها صحيحة محمد بن مسلم
 في الرجل يموت وتحت امره امرأة لم يدخل بها قال فلها نصف المهر في الدارث كاملا واستثنى
 الاححاب من هذا الحكم الزوج المبرين ومات في مرضه قبل النحول فانها لا ترثه فانها
 الاتفاق عليه ونسبه في من القول مشهور مؤيد فانه ينفذ في حق الولاية وفي سائر
 الولاية بين الزوج في ذلك محالة الحكم لذلك الولاية الصاطعة عموا في بعض خصوصيات
 ولم يصح احدا بخلاف في ذلك وبطل على الحكم المذكور صحيحة زرارة عن ابي عبد الله قال
 ليس للمبرين ان يطلق ولان يزوج فان تزوج ودخل بها فجاز وان لم يدخل بها حتى مات
 في مرضه فتلك حرة ولا ميراث وهي محصنة لعدم الولاية والاخبار والمراسيل
 العقدان مات قبل النحول بها ينع عدم تزوجه على وجه يوجب عليه جميع احكام العقد
 حتى بعد الموت من الميراث والعدة لا الطلاق والصحة حقيقة والارث عدم جواز ولها
 في المرض بذلك العقد مع ان صدق الولاية يدل على خلافه وعلى هذا فان مات المهر
 في مرضه من الميراث الاول او مات بعد النحول فلا يرث في صحة العقد ولو ترثه
 وترب جملته الاحكام عليه ولو مات في مرضه الذي عقد فيه قبل النحول لها
 في مرضه ما يراها الشكال فتشأن من صحة العقد ولو ترثه الميراث ترب جملته الاحكام عليه

موقوف على القول او البع ومن ان الحكم على خلاف الاصول المقررة من الكتاب والسنة
 فيه عامور والنسب هو موقوف خاصة وباجملة فاحكام الحكم المذكور في غاية الغرامة فان
 الحكم صحة العقد مائة ثم الحكم ببطلانه بعد موت الزوج وبطلان الاحكام المنقذة على صحة
 ذلك امر غريب لا يكا ويوجب لتفسير احكام الشريعة **المسألة** لا خلاف بين الصحابي
 ان الزوجين يتوارثان ما دامت المرأة في حبس الزوج ولو بعد الطلاق اذا كانت
 علة وجعية والاخبار المستقيمة في ذلك مصرحة فلو خرجت من العدة او كانت
 بائنا فلا توارث الا في صورة واحدة خرجت بالنس والاجماع وهي ما اذا طلق الرجل
 امرته في مرضه الذي مات فيه فانها ترثه الى سنة من حين الطلاق وان كان
 الطلاق بائنا ما لم يبر من مرضه او تزوج هي قبل السنة للاخبار العديدة منها
 صحبة ابي عباس عن ابي عبد الله قال اذا طلق الرجل المرأة في مرضه ورثته ما
 دام في مرضه ذلك وان التفتت على فها الا ان يصع منه قال قلت فان طال به
 المرض قال ما بينه وبين سنة وقم وقته وان زاد على السنة لوما واحدا لم يرث
 وفي جملة من الاخبار تصريح بأرثها منه في السنة وان كان الطلاق بائنا ولو ماتت
 هي في السنة لم يرثها بعد العدة نصا واجما عا واما في زمن العدة فان كانت حرة
 فظاهرهم الاتفاق على ارثها فيه وان كانت بائنا فالشهور وعدم الارث كما
 هو مقتضى الأدلة وقيل برثها ولا عرف عليه دليل وهل التورث هنا لطلاق
 النصوص من ذلك امر من ان يكون السبب الداعي للطلاق من جهة او من جهةها او العلة
 في التورث لكان التهمة بالاضرار بها وضعها عن الميراث فتقول بل ينقض مطلوبه
 من تورثها في المدة المخرج به ما لم يزوج قولان المشهور الاول وعليه فيثبت الارث
 لها على وجه الشرح في رالي الثاني وعليه فينفي الارث متى علم عدم التهمة بذلك
 لو سألته الطلاق بائنا وبطل على هذا القول موثقة معا فاعلم ان سألته عن **الطلاق**

امراة وهو ليس قال توثق ما دامت في عتقها وان طلقها في حال اسطرار فهي توثق الى
سنة ورواية محمد بن القاسم الهاشمي قال سمعت ابا عبد الله يقول لا توثق المختارة
المبارات والمساكن في طلاقها من الزوج اذا كان ذلك عنهن في من الزوج وان كانت
مرضية لا في العفة فلا تطلق منهن ومنه ما رواه الصدوق في بعض يونس بن عيسى
رجال عن ابي عبد الله قال سالت ما العلة التي من اجلها اذا طلق الرجل امراته وهي في
في حال الاسطرار وثقت ولم يبرأها فقال هو لا خير له من ذلك ولا ضرر منه ايها امير
منه فالزم الميراث عقوبة وتزيد ذلك ما في صحيحه صفوان عن حماد بن عيسى عن صفوان عن
اجعت العصابة على صحيحها يصح عن من قولهم وان كان قد تزوجت فقد مضت
بالذي صنع لا ميراث لها فان جعل ذلك ان اسقط تزويجها الا انما هو كسنة
عن بعضها بالطلاق والى هذا القول مال مفي لث وقد رواه في صحيحه عن المشايخ
اسما ابن الهيثم وهو الذي يروج عندي لاخبار المشايخ بها فخص بها تلك الاخبار
المطلقة المطلقة اسما اختلاف لا سيما في ثبوت التوارث في النكاح المنقطع وعدمه
اقول احدها انه يقتضي التوارث في النكاح المنقطع وعدمه على اقل احدها انه يقتضي التوارث
ملاكه الا انهم حتى لو شرط سقوطه بطل الشرط ذهب اليه ابن البراج وسقطت عموم الآية فان
المتنع بها زوجة ولا تمحل المحصر فترشح بعموم الاخبار والادلة على اوث سائر الزوجات
وفي هذا القول اعراض عن الاخبار بالكلية والثاني في عدم التوارث من والدها وهما
الصالح ومنه وهو المشهور بين المشايخين وبطل عليه رواية سعيد بن يسار عن ابي عبد الله
قال سالت عن الرجل يزوج المرأة متعة ولم يشتر الميراث قال ليس بينهما ميراث في شرط
اوله بشرط ورواية عن بن علقمة قال سالت ابا عبد الله عن شرط المتعة فقال لا ميراث
عليها بشيء من العتق الى ان قال وليس بينهما ميراث ورواية محمد بن مسلم عن ابي جعفر
في المتعة قال ليست من الاربع لانها لا تطلق ولا توثق وانما هي مستأجرة وفي بعض الاخبار

الزوج

الزوج على ثلثة معان فخرج مودت وهو البسات وخرج غير مودت وهو النعمة وعمل اللعين
ثبوتها بالشرط سقوطه ذهب اليه المرحوم في ابن علقمة اما ثبوتها فلا في رواية السقوط مع
الشرط فلهذا قولهم الميراث من عند شرطه بشرطه في قوله لا ميراث في النكاح الوارث
في الرجل يزوج المرأة متعة انما يتوارثان اذا لم يشترط وانما الشرط بعد النكاح الوارث عليه
لان بشرطه اختاروا الشيخ وابا عبد الله الفاضل فيه قطع الحق والشهادة وعلى وجه
بن مسلم قال سالت ابا عبد الله كم المهر يعني في المتعة الى ان قال وان شرط الميراث في
على شرطها وحسنه البرزنجي عن الصادق قال تزوج المرأة تزويج نكاح بميراث ونكاح بغير ميراث
ان اشترطت لميراث كان وان لم يشترط لميراث وروى هذه الرواية ايضا في صحيحه في قوله لا ميراث
في الصحيحين من البرزنجي عن حماد بن عيسى عن السند واهل البيت لا بد وانما تقدم في قوله
لا يزوج نكاح في السند والادلة لا فيهما اتا دليل القول الاول فحينئذ عموم الاصل والادلة
على ان مطلق الزوج متعة مخصوص بهذه الاخبار كما خص باخبار الميراث من لا يرث من الميت
والكفر واللعان ونحوها واما ادلة القول الثاني فبعد انما من عن ضعف السند اما
رواية سعيد بن يسار فاجاب عنها بما اجاب به الشيخ في كتابي الاخبار من ان الشرط
نفي الميراث اوله بشرط فانها لا توثق قال لان ثبوتها يحتاج الى شرط لا ارتقاء وانه
المحدث الكاشاني في الوافي بعد نقله بان هذا كان المتعارف في العقد فشرطه نفي
التوارث لا اشارة كما مضى في عدة اخبار جاز حمل قوله اشترط اوله بشرط على ذلك فتاويل
التهديبين ليس بذلك البعيد انتهى واما رواية عمر بن حفص ورواية محمد بن مسلم في
من نفي التوارث فيما يجمع ليس ذلك من مقتضى ماهية العقد كما في النكاح الذي لم
ولا ينافيه ثبوتها مع اشترط او اما ادلة القول الثالث فقد عرفت ما في ذلك من الادلة
وانها مخصوصة بالاخبار فاما موثقة محمد بن مسلم فيما اجاب به الشيخ ومن حمل الاثر
في قوله اذا لم يشترط الميراث في النكاح الا انما هو احد القولين في المسئلة وانما هو

ممن تجرد العقد المتعة عن كونه لاجل فاعلم انه ينقل ثلثا الوارثة بان يتكفل بموتقة
بن بكير وبن لك فاعلم رجحان القول الرابع ويؤيده اية عموم قوله المومن عند توري
لكن الشكل ذلك بان سببته الارث شرعية لا جعلية فانه لو شرط الارث لاجنب لم
يصح ويمكن الفرق بالتمتع لها نوع تشبه بالزوجية ووزن الاجنبى وبما جمل هذا
الاستبعاد في مقابلته النمل الصحيح الصحيح مجاز في فرع قال شيخنا الشهيد في شرح
على هذا القول لو شرط لها الوارثا فاعلمها ولو شرط لها واحد من ابنيها لم يضر ولا اثباته
ففيه بحث من غلبة الارث من اجابين عند وجوده من واحد فيجمل مطلقا عليه
من ان مطلق العقد لا يقتضيه فسبق على الاصل وقد وقع مثله في المسلم والكافر
عننا وكذا في الرابع بعد اللعان ولو شرط لها واحد من ابنيها لم يضر ولا اثباته
اشكال من الاول فانه هنا يحتمل بطلان شرط الارث على الاول لان غلبته من
اجانبين مشعرة بالتلازم فاذا افرد اخر جاء عن ذلك فخرى وجوده محرم عند مد
يحتمل جهة الشرطين عملا في عموم في الاشتراط ويحتمل صحة شرط الارث ويتوارثان من
اجانبين بوجود مقتضى الارث في المشتراط فيسقط في اخر مقتضى التلازم انتهى
اقول في الاقرب بالنسبة لاجانب الوارث وهو الاحتمال الثاني من الفرض الثاني في الاحتمال
الوسط من الفرض الثالث فان مطلق العقد لا يقتضيه الميراث وانما اقتضاها بشرط خاصة
فيكون دائرا بمدونه ومقتضى التلازم فيما تحريمه غير لازمة اذ يحتمل ثبوت الميراث
باحدا لاسباب المقررة في بابيه والاخبار المستندة اليها في هذا القول مطلقة لا اختصاصا
لها بانحصر على اشتراط الطرفين الميراث لاسيما في الجمع الاصحابي واستفاضت الاخبار
بطلان الزوجية تحريم من بعض من وكالات الزوج وانما وقع الخلاف في موضعين اخرين هما
في تعيين ما تحرم منه والثاني في تعيين المحرمة وتعيين المقام حسب مقتضى هذا
الاملاء ان يقول اما الاول من بينك الموضوعين فخلا اختلاف فيه كلمات الاصحاب على القول

احدها من افعالها من رتبة الارض بها ضماؤه شغلها عينا وقيمة وما فيها من الذوات المسكن
عينا وانما تعلوا من رتبة الارث والخصب ونحوها ذهب اليه الشيخ والفاضل وابن عمر الطائفة
انه هو المشهور الثاني ما ذكره الاولا باضافة الشرط الى الارث من العين دون القيمة وصرح
في تحريمه والشاهد في من ينقله في ذلك عن اكثر المتأخرين ما عيّن انه هو المشهور والثاني الاول
وذكر بان مدعى كانه من عياله لم يثبت له ثلثا من اموالها من الوارث خاصة وهو الذي في المسكن
دون مطلق الارض والبساتين والضياع فخرم من اراضي الذور والمسكن عينا وقيمة
من اموالها في رتبة الارث وتوثق مما سوى ذلك عينا كسائر الموقوفات ذهب اليه الشيخ الفقيه
ابن تيمية والحق في الجمع وتعليقه شارح الترمذ والى هذا القول قيل كلام المولى الارث على
في شئ ووجهه الفاضل ان اساني في الكفاية قال في رتبة الاخبار والوارثة في المسئلة الثالثة
وتحتمل غير مدية الرابع اختصاص حرمانها بارض الرباع وابنتها عينا لا قيمتها على ما
سوى الرباع عينا ومن ارض الرباع والابنية قيمة لا عينا ذهب اليه الميراثي في هذا القول
الفقيه لا انزلها عطاها من قيمة الارض والمزيد من غيرها ما عدا الخامس رتبة من كل شيء
البر البر تحريمه ونسأ الاختلاف بين هذه الاقوال مخالفة للاخبار والوارثة والمسئلة الرابعة
ايات القرآنية في بعض نصوص الكتاب وطرح الاخبار واسأوه هو القول الاخر في رتبة
الصعفة ما يقع غير القيمة واخرى ذهبوا الى الجمع بين قولهم الايات والاخبار والوارثة في
المسئلة فاخذوا ببعضها وخصوا الحرمان بموضع خاص فقلنا لا تخصيص في الايات بل في
الثالث والرابع واذا خالفنا في موضع الحرمان كما عرفت وبعض عمل بالاخبار والوارثة في
المسئلة كخلا وخمسها لاهل الايات وهو القول المشهور وهو المختار منها سئل في المسئلة
تمام القول وها نحن نسوق لك ملخص ما اقتضاه عليه من الاخبار في المسئلة ففي صحبة
زكاة الميراث لا تورث من القرى والذور والساكنين والذور في المسئلة في صحبة
النقص في الابواب والمجتمعات والنصب وتعلو قيمتها منه وفيما لا تدرى على الحرمان من اعيان

تلاها لاشياء واعطاء قيمة لاث البوت وهي منطبقه على المشهور وعلى هذا ذهب الشيخ الفقيه
اليوت ومنافيه لذلك ذهب السيد المرتضى حيث لما اثبت القيمة من الارض كما عرفت من
مذهبه وعلق بعضهم في هذه الرواية باشتغالها على ما لا يتصل به الا جوابا من المحرر
من التسليم والذواب ويمكن الجواب بان كل فيها على السيف والخرس المعدلين في
الاخبار القديمة من الجحيم وكيف كان فخرج بعض الجواب على ارض اقول لا يقتضي طرح ما
لا معارضه كما حققوه في محله وفي رواية ورواية لها لا توثق من الارض ولا العمار
غيبا وهي ظاهرة في التوجه على الشيخ الفقيه حيث انقضا من غير ارض الدور والمساكن الا
ان تقيده الارض فيه بارض الدور ولا دليل عليه وهي مطلقه بالنسبة الى العقار فوجب
حمل الحرمان فيها على العين كما هو المبني دون القيمة وهي موجهة في الرواية على الشيخ الفقيه
في ذلك الموضع وعلى السيد كما عرفت وفي صحيحه ما فضل المرأة لا توثق من تركه زوجها من
توثيقه واراض الا ان يقوم الحجاب والخشب والطمع على ارض على قوله توثيقه
فيه ولا لا على المشهور من الحرمان من الارض مكررا على قوله المقيده والسيد وفي حقه
جميل ورواية محمد بن مسلم لا توثق النساء من عقار الارض شيئا وهي ماله على الحرمان
من توثيقه الارض مكررا على ذلك الفاضلين فان العقار لغة هي الارض ايها
الاشياء مبانية وفي رواية عبد الملك بن اعين ليس النساء من الدور والعقار شيئا
فما هو الحرمان منهما عين او قيمة لكن تعقيدهما بما ورد من اعطاء قيمة الا لا توثق
التملك والشيخ فحمل على الحرمان من العين خاصة وكيف كان ففي بعض نسخ في الرواية على
المشهور وفي رواية يزيد الساج لا يوثق من الارض ولكن يوثق قيمة البناء وما اشبهه
فيها ارض البناء وفيها ولا لا على مذهب الشيخ الفقيه بالنسبة الى الارض مع احتمال العوض
وفيها روى السيد وفي رواية اخرى ان النساء لا يوثقن من الريع شيئا ولكن لم يثبت
الطوبى والخشب في ذلك على المشهور على مذهب الشيخ الفقيه ومنافيه لذلك ذهب السيد في حقه

مؤمن الخاق لا يوثق النساء من العقار شيئا وليس لهن قيمة البناء والشجر والغلال وقال المحرر
العقار لا يوثق الا لان عقار اي اصل مال ومنه الحديث ان يباع دارا وعقارا او مزرعة
هذه الروايات متقدمة لما اطلق من الاخبار في الحرمان من العقار وما هو موجه في الرواية على
الشيخ الفقيه والسيد حيث احكاما بانها من اعيان هذه الاشياء المعدودة فيها وفي
رواية يمسح لهن قيمة الطوبى والبناء والخشب والقصب فاما الارض والعقارات فلا
يمر ان لهن قيمة والتعريب ما تقدم في مثلها وفي رواية محمد بن مسلم توثق المرأة لا توثق
ولا توثق من الريع شيئا ومنها لا لا على الحرمان من الريع وهي لغة الدور وعقار الدور
القيمة التي هي من كل آلات كالحبوب ونحوه وفي حقه محمد بن مسلم توثق المرأة لا توثق
مسلم لا توثق النساء من عقار الارض شيئا ولكن يقوم البناء والطوبى فقط منهما اثنا
اورعها والمراد من العقار فيها اما الارض كما هو احد معاني العقار في غير ماله لا على
الارث من ارض الدور وعقارها وبه يكون الاضافه مبانية فغير ماله لا
على ارض الارث من العين خاصة وعلى كل الوجهين في غير ماله لا على السيد وفي رواية
موسى بن بكر لا توثق ارضه مما تترك زوجها من توثيقه الارض الا ان يقوم البناء
الحجب والخشب فقط على مذهبها من قيمة البناء فاما التوثيق فلا تعلق شيئا من الارض
لا لغير دار والتعريب فيها ما تقدم في صحيحه الفضل الا ان هذه اصرح في الحرمان من
الارض الباس من التوثيق ذلك فيها من بعد اخرى فهي موجهة في الرواية لما ذهب اليه الشيخ
الفقيه والسيد من التخصيص المتقدم نقله عنهما وفيما كتبه الرضا عم الى محمد بن سنان
جواب مسائله ان لا توثق من العقار شيئا الا قيمة الطوبى والنقص من العقار لا
يمكن تعريب الحديث والمراد بالعقار فيها ما يشتمل الارض والضياع والدور ونحوها
تقدم وفيها روى محمد بن خلف المشهور وفي رواية الفضل بن عبد الملك بن ابي يعقوب
وتوثق من كل شيء توثق وتوثق وهي موجهة فيها ذهب السيد ابن محمد الا انها معارضتها

بالأخبار السابقة يجب حملها على القصة جمعاً فافان القول بمحوها من الرجعة بما ذكره من منقولات
اصحابنا الإمامية ومن مثل مسئلة المحقق فهدى جملة ما وقفت عليه من الأخبار المتعلقة
بالمسئلة وقد ظهر لاهتمامنا بذلك كل واحد منهما ان الأصل هو القول بمحوها من الرجعة من غير
بإضاة كانت أو مشغولة عيشاً أو قربة وما فيهما من الأدوار والمساكن والنفقات والشهر ونحوها
عينا لا قيمة وما استدلوا بالآخر من من التمسك بالرواية والفتا والأخبار والكليات والجمع
بينهما بالتخصيص بما وجد في التخصيص من عمل لا يبره حجة يمكن أن قضيه ولا الله لا يخفى
على المتتبع ما وقع لهم في جملة من الأحكام من تخصيص عمومات الفروع وتقييدها بملقاته
بالأخبار وإن كانت أقل عدداً مما ذكرناه من ثانياً أمّا أن كانت الأخبار وليلاً شريفاً
يعتمد عليه ويوجب النظر في الأحكام إليه فالقول هو المشهور ولا في قول ابن الجبلة
بينهما من قول حارث بن عمار الاعتدال وكفى بضعاً أهله ابن الجبلة جامع الملة
سلفاً وخلفاً على خلافه والأمر أصح منه لما استدلوا به من الأخبار وفيه من القول
المشهور على ما عرفت من القصور كما تقدمناه وأضخمناه وأما الثاني من فنيك المصنفين فالأخبار
فيه على قولين أحدهما وهو المشهور سيما بين المتأخرين بأن المردود مما ذكره من
يكن لها ولد من الزوج وأما من لم يمانه فأنها تورث من جميع عيان ما ذكره من عقارب
جمعا بين الأخبار المتقدمة وبين مقطوعة الرجعة وهي ما روي في باب السلف في
في الصحيحين ابن أبي عمير عن ابن أبي عمير في النساء إذا كان له ولد اعلم من من الرطاب
الشيخ المصنف والسيد لم يفتي ابن أبي عمير في حق واليه مال جملة إلى أن المحررات
لكل زوجة ذات ولد كان ساهم لا عللاً بالأخبار السابقة حيث استقلت على من
المرأة بقول مطلق واستصفاً فالرواية ابن أبي عمير لعدم معلومية نسبتها إلى الإمام
ظاهره أن ذلك من كلام ابن أبي عمير وليس بها سبيل المتعزات والمسلات التي حكى فيها
على الاستدلال لهم فلا تخفى محبة في تخصيص تلك الأخبار بالكثرة بمحوها من الرجعة وطه

سردا علف

هذا هو الأصل عندى ويعضد ذلك بالبلغ وجهه ما اشتمل عليه من بيان وجوب حكمه في
فهي رواية مبسطة المقدمة بعد ذكر ما قد سألته قال لا وي كيف صار هذا وإنما
لهذا الثمن ولعله الريع مسمى قال لأن المرأة ليس لها نسب تورث به وأما هي وعيل
وأما صار هذا كذا لثلاثة ترجع المرأة فيجوز في زوجها وولد من قوم آخرين فيزاحم في
عقاربهم وفي رواية محمد بن مسلم السابقة بعد ذكر ما تقدم نقله منها قال قلت كيف
تورث من الفروع ولا تورث من الرباع شيئا قال لا ليس لها منه نسب تورث به وإنما هي
وعيل عليها فترث من الفروع ولا تورث من الأصل ولا يدخل عليهم داخل السببها وفي
حماد عن عثمان بعد ذكر ما نقلناه عنهما قال وإنما ذلك لثلاثة ترجع فيفسد على أهل
المواريث ميراثهم وفيما روي عن الرضا في جواب مسائل محمد بن سنان بعد ذكرها
تقدم لا العشار لا يمكن تغييره وقلبه والمرأة قد يجوز أن تقطع ما بينها وبينه من الصلة
وبحور تغييرها وتبذلها وليس للوالد والولد كذا لأنه لا يمكن التفتي منهما والمرء يمكن
لاستبدالها بما فاقحش ويدن هب كان ميراثه فيها يجوز تبذله وتغييره وكان الثابت
المشهور على حاله لم يكن مثله في الثبات والقيام والجمع ظاهر الدلالة على تعاضل المصنف
الشمول الفرجى الزوجية وبذلك يظهر قوة القول الثاني دون الأول وانت خبير بما
في هذه المعلقة المذكورة في الأخبار من التأييد للذهب المشهور في الموضع الأول
الزائد ذهب الشيخ العبد والسيد حيث أثبتا لها الأثر عينا من بعض أفراد الفقهاء
كالشعر والنخل والأرض الحالية من الدور والمساكن مع إزاحة الأخبار كما تروى
في المحررمان حد من التصور بدخول الأجانب بسبب الرجعة في موارث الوفاة
خايد الأولى الظاهر من الأخبار المتقدمة أن المراد بالمساكن والأبنية ما هو عمومات
بالفعل وغيره وما يصلح للسكون وغيره من الحمامات والحانات مما صدق عليه اسم البناء
فإنها على المشهور المختار لا تورث من عبيده وإنما تورث من قيمته الثانية قد ذكر جملة من

متأخرى أصح بانارة ان كيفية التقويم للبناء والالات والشجر ونحوها على القوام بتحقيق
 في الارض مما نانا الى ان يقضى فيقد رلكا فها مبنية في الغيرة على وجه الاستعانة بها
 اجرت الى الرقعة وتعلمي قيمة ما على الارض من ذلك وكذا الشجر ونحوه الثاني هل القيمة في
 المواضيع المذكورة رخصة للوثة لتسهيل الامر عليهم لم عزيمة فخرج على الوارف بذلك
 لو على غير القهر وجها الى الاول منها ما الى المولى الارديسلي في شدة وتعبه القاتل
 التحراساني في الكفاية والى الثاني ما الى المحقق الثاني في بعض عينيه والشهيد الثاني
 في ذلك والمسئلة موضع اشكال ولعل الاول اقرب لانه اقرب الى الاخبار ويقع على
 القليلين ما لو ان الوارف الاعيان فعلى الاول يجب عليها القول وليس لها طلب القيمة
 بخلاف الثاني الواقعة اذا اتفقت ذات الولد وغيرها فعلى المشهور من اختصاصه بان
 بغير ذات الولد فهل يختص بغير الارض او بمن ماحوت منه الارض من الات
 والطوبى واخشب ونحوها او يختص به الوثة ويكون مشترك بين الجميع وجبه الظاهر
 الاول وهو اختياره في ذلك لان النفس حق الزوجية بنفس الكتاب السنة وانما تنقسم
 بمشاركه اخرى لها فاذا اتفقت المشاركة بقيت على حالها وكل من يختص بعين يتوجه
 عليه ويضع القيمة فعلى ما اختلفنا من توجه على الزوجية فلو اتفقت رافع امرها الى الحاكم
 اوسع عليها بعض امورها كما في سائر الدايون الخاصة قالوا اطلاق الولد محمول على ذلك
 الصلب وفي تعديه الى ولد الولد وجهان مبنيان على كونه ولدا حقيقة ام لا اقول
 قد منالك ما يدل على تصحيح غير واحد منهم بعدد الولد على ولد الولد في باب الكساح
 والميراث حقيقة كانا وجها لانه هو وارث متعلق في غير هذين المقامين فليكن هنا في
 ايضا السارسة لو خالف ما في ارض مملوكة لكتاب العيون الواقعة فيها ارضاء مملوكة
 ساقية ونحوها فليكن المشهور من تخصيصهم بان بغير ذات الولد القول الاخر من العمري
 هل يقتضي من قيمة تلك المياه دون غيرها كالالات البناء والاشجار او من غيرها كسائر

او تحرم منها عينا وقيرة كالارض بكون نشاء الثالث في تبعية المسئلة لاحد هذه الامور المذكورة
 رجع بعض الاول قال لان كونه شيع الارض اقرب ثم قال لكن المسئلة محل اشكال لعدم وجود
 نص عليها ونظم المولى الارديسلي في شدة واختيار الاول ولبعين متأخرى اصحابنا في المسئلة
 تفصيل وجيه حاسل ان القدر الموجود منه وقت الموت تورث منه كسائر المملوكات وما
 يكن كذلك لا يكون تركه عند الموت اذ لما يتجدد شيئا فشيئا فمن غير الارض فيكون ثلها
 لها ولا يخرج من قريب وركن سبيل الصلح في ذلك اقرب وانما اطلاق الكلام في هذا المقام
 كقول المسئلة من المصالح العظام الدائرة بين الانام في جملة الانام مع خلوها من كلام اكثر
 علمائنا الاعلام غير البيان الرافع لتقابيلها من نفس المصالح في ميراث الاولاد والاولاد منها
 متعده مستتر بها ولها ولا العتق ثم ولا ضمان المخرج ثم ولا الامانة فلا يرث الا في
 منها مع وجود السابق وجهها مقاصدا للمسئلة في بقاء العتق وفيه مسائل المسئلة في
 في ثبوت الارث بالولاية شرعية واحدة احدها فضل المسابقة والا فلا يرث بالولاية
 واجبا عما في محجة محمد بن قيس عن ابي جعفر قال قصص امير المؤمنين في خلافة جارت خاتمه
 مولى رجل فانت فخره هذه الآية والاولاد الارحام بعضهم اولى ببعض في ذلك الله فبلغ الامر
 الى انما لم يعط المولى والاخبار به مستفيضة لا ضرورة الى تعدد رافع علم الخالف الثاني
 ان يكون العتق تبرعا على المشهور فلو كان واجبا بذا واثبتها وكفاية او العتق قهر او
 الاسباب الموجبة لذلك من تشكيل او زمانة او قوابة فهو سائبة لا اولاد عليه لصحة زنايب
 قال سالت ابا جعفر عن السائبة فقال انظر في القرآن فاك ان فيه قهر برقبة فتلك
 السائبة التي لا اولاد احد عليه ورواية الهاشمي قال سالت ابا عبد الله عن الرجل اذا
 اعتق اله ان يضع نفسه جيشا شاء ويوتى زينا و في محجة بريد العجلي عن ابي جعفر
 في رجل كان عليه عتق فانت من قبل ان يعتق رقبة فانطلق ابنه فابتاع رجلا من تركه
 فاعتقه وان العتق لاصحاب الانتم مات وتركه فقال ان كانت الرقبة التي عليه في ثلها

ذكر في شيء يدل على الثاني حقيقة محمد بن قيس عن أبي جعفر قال قال النبي صلى الله عليه وآله
امرأة اعتقت جلا واشترطت فلا بد لها من فاحش ولا بد لعصبته الذي يعقل عنها
ذلك ولها وصلاها العباد آخر اية القول الثاني في التفرقة ولا والمنع فكان جلا في
الولد وكان انا وانا وكان امرأة شلو عصبته كما تقدم في القول الاول والى ذلك حال
المنع الحراساني في الكفاية واستدل على دخول البنات في ميراث الرجل عرفة محمد
بن الحجاج عن أبي عبد الله قال مات مولى لمخرج من عبد المطلب فخرج رسول الله صلى الله عليه وآله
بنت مخرج وعنده ائمة بقوله في رواية السكوني المولى لمخرج كقوله النسب لمن في حقيقة
بريد الله تعالى اختصاصه بالذكور بل محل الاستدلال في ما قوله فان ولا العتق هو
الجميع والابن من الرجال وهو مبن على ان من الرجال هذا الولد مع انه يحتل ان يكون قديرا
ليست للولد مع لا يكون في الخبر لا على اختصاص الولد بالذكور من الاولاد سوى
فيه ان الامم ليست للجنس حتى يناسب بيان بكون الميت من الرجال بل لا يعمل في
اشارة الى الرجل المستوعب في عدل والرواية من اولها الى اخرها وقد قدما شرط ان
صدها في المسئلة الاولى واجاب لا تزد ان الثامون بالاختصاص المذكور عن
عبد الرحمن بن عوف السند وهذا مقتضى على مذاق من جعل الموقوف في قسم الشيعي
فالمحدث موقوف بالحسن سماعة والشيخ في تاختار العمل بهذه الرواية وجعل صحيحه
ورواية محمد بن عمر على النية قال لا يوتها ما فقهه لمن هب الفاقة اذا كان الموقوف حيا
واما اذا كانت امرأة فلا خلاف بان الطائفة ان الميراث للعصبة دون الاولاد وذكرنا
كما قوا وانا انما نتج ما تجمله فانما حكم فيما اذا كان الموقوف من كون الموضع
فقدما العصبته واما اذا كان الموقوف رجلا فهو عند محال اشكال لانه لا يصح
ورواية محمد بن عمر على الاختصاص بالذكور دون الاناث وذلك لانه موقوف على
دخول النساء ائمة مؤيد بما نقل في عن الحسن بن سماعة مما يشهد بان الاختصاص

من من وقات العامة وما استدلوا به على انهم عدم الولد المذكور للرجل فالمرث
للعصبة قد عرفت ما قبله **مسألة** لا خلاف ان الزوجين باخذان نصيبهما الا على
اذا كان الميراث هو المصمم ومن تعزيبه من عصبة او لا ذلك المشهور انه مع فقد المصمم
الايمان مع الاولاد لا يتقوم الا بالاولاد ومقام الاولاد مع فقدهم مع وجوب القربى بينهم كما
في النسب على ما عرفت من الخلاف في اعتبار الذكر خاصة في الاولاد مع الاولاد واما في
اولاد الاولاد فخط الاستصحاب لا يعتبر فيهم ذلك بل يرون ذكره كما لو انا مع امرئ من
يتفرجون به وهو غائب بناء على امرئ واحد ما عدم دخول الاولاد في الميراث الاولاد
كما هو عند المتولين وتاثيرهما كون ولد الولد غائب ما يرد ابو واو انه لا يرث مستقلا كما هو
احد المتولين ايضا وكل منهما كما عرفت سابقا من دخول وذهب بن نجيد الى تقديم الاولاد في الميراث
ويجوز على الاخ ولا يخفى انهم يشتركون فيهم وهو ضعيف مدعوع بقاؤهم في البقرة فلا وجه للشيخ
لثبته كما ذكرنا **مسألة** لا خلاف في اختصاصه بالذكور مع ان الاولاد موقوف في انهم هل يكون
موقوفين كما مال اولاد اكثر لا معصوب على عدم الاصل مع عدم المعارض لان الولد ليس الا
حتى يقبل النقل ومن ثم قالوا في قوله كقوله النسب لا يباع ولا يوهب فكما لا يقبل الاثنا
بالبيع والهبه فكذلك شيعه ويؤيد ذلك ما يدل على عدم جواز شرطه في بيع كعصبة
القسم عن أبي عبد الله ان عائشة قالت للنسب ان اهل بيتنا شرطوا ولا ما فقال
الولاد عتقوا وابطلوا عليهم فلم يحقق جماعة كونه موقوفين لانهم لا يمتنعون الميراث فكان
واخلافت عموم الميراث وفيه ان ميراثه حقيقة لا يسلم ذلك لانه ليس له الميراث
القبالة للنقل والاصح بيعه وهبته واخذ عوصته وليس كذلك وتظهر فائدة اخلافي
اذا مات الميراث وخلف وارثا لم يكن ذلك الميراث بعينه وارثا يوم موت الميراث كالوفاة
للمع من ولدين لاحدهما اولاد ثم مات الولد الذي له الاولاد ثم مات العتق فله الميراث
ميراثا بالحج من الولدين دون ان يشترط فيه اولاد الولد الميت لعدم انتقاله الميراث اليه بعد

مؤيد للأولاد وأقرب الورثة إلى المتعمم موت العتيق إنما هو الولد المفضل فيجب أن يرث به
 ح وعلى القول الآخر ليشترط الولد أن يحسن مع أولاد ولد الميت في الإرث بالمناصفة أو بموت
 التعمم انتقال حق الوفاة منه إلى ولده أيضا فإيهما إلا أن مقتضى كون مورثا انتقال الموت
 المورث كما ينتقل عنه من الأولاد في الحقوق بعد موت ذي الأولاد منها انتقال حصة
 الأولاد فيشاركون فيهم ويتركون النصف بعد موت العتيق كما لو مات المتعمم عن ابن وابن
 ثم مات ابن قبل موت العتيق وتولد ابنه من مات العتيق فاق ولده الولد بن يتساويان
 في الإرث على المشهور ويختص الإرث بولد من كان حيا عند موت أبيه على القول الآخر
 الثاني في ذلك ما إذا مات عن غير ولد من بعض الأصحاب بأن هذا عقد كان في زمن الجاهلية
 بسببه دون الأقارب فاقروهم إقامتهم عليه في صدق الإسلام وإن لم ينفذ قوله والذين
 عقدت إيمانكم فأنهم نصيبهم ثم نسخ في الإسلام والحجزة فإذا كان المسلم ولدهما
 ورثة للأب من دون ولد والدة لا شارة بقوله سبحانه والذين آمنوا ولم يهاجروا وأماكم
 من ذرية من شيء حتى يهاجروا ثم نسخ بالتوارث والرحم والقرابة وما رثت من شيء منكم
 عنهما وانزل سبحانه آيات الفرق بين ذل الأرحام وبعض المولى بعض كتاب الله وقوله
 فأنكم ثابت مع فقد المناسب المعنى وأخبارنا بظاهره ولا إجماع عليه من أصحابنا
 منعقد إلا أن لما كان غير مولى عليه في هذه الأعصار في جملة الأوصاف لا اشتغال
 أحكامه وظهوره في الكلام بقضيه وبرامه قليل المولى في المفسد الذي في قوله الإمام
 فوأن لا في المشهور بين الأصحاب أن الميت والمولى لا يرث نسبي لأبوين حتى من
 الجبرية في إرادة الإمام ثم حاشا إلى عقابنا وبدل عليه إطلاق الأخبار استنبطه من قوله
 في صحيحه لم ير في المقتضى من أن لا يكون قولنا إلى أحد من المسلمين حتى مات فأنسخ الله الإمام
 أمام المسلمين أن لا يكون له قريب ينفذ من المسلمين وفي صحيحه محمد بن مسلم عن أبي جعفر قال
 مات وليس له وارث من قبل فأنفذ المولى في مقتضى جبرية من قاله من الأفعال التي

الغير

لا غير ذلك لأخبارنا التي يفتي من فيها المقام وفيها الصدوق في إرادته إلى أن له أن كان
 حاشا ولا ينفذ لأهل بلد الميت قال الفاضل الخراساني في الكفاية ولعل سند الجمع بين
 الأخبار المتقدمه وبين رواية فلا والتسدي ومرسلة وأول الذين علم أن إمامهم
 كان ينفذ ذلك إلى إمامهم محمد بن يعقوب أهل بلد محل تلك الأخبار وعلى حال الحضور وهذه على ما
 القية انتهى وفيما ذهبت الأخبار صريحة في الحضور فأمر عليا ثم هو المعنى بنفسه وحل
 الشيخ وهاتين الزوطين على أنهم تفرع بحقه استسلاجا لأنه ماله فله أن يضعه حيث
 شاء وهو قريب وبأخبارنا ذهب إليه الصدوق وفي حال الغيبة خال عن الشئ بل لا
 الأخبار برده وظهر في زر وهو موقوف عن ابن أبي عمير أن ميراث من كان له بيت مال الدين
 وبدل عليه رواية موقوفين بخار ورواية سليمان بن خالد وطريق الجمع بينهما وبني الأخبار
 مع كون تلك الأخبار أكثر عددا وواضح سند عمل هذا الخبرين على الصلابة فقههما ذهب
 العامة الثانية تختلف لأصحاب العامة يكون ميراث من لا وارث له إلا إمامهم كما في
 بعضه حال الغيبة فله بعض الأصحاب أنه يحفظ ويوصى به حتى يصل إلى الإمام على
 ما ذهب إليه بعضهم في حقه من تخمس حال الغيبة وذهب جملة إلى أنه يقسم على الفقراء
 والمساكين وما دفعه آخرون بفقراء ومساكين بله واثبت خبريات مقتضى المعصية المستقلة
 الآية على كونهم في اتصال ومثلها إن شاء الله تعالى وهو مقتضى ومروعة إبان قلب
 وغيرهما من الأخبار والآلة على كونه للإمام ثم ما ورد عنهم من إرادة حقوقهم شيئا من
 الحديث الصريح في بعد المقتضى في حديث سئل فيه عن موال وغلات له فيها حتى يقال
 قد أحلتنا ذلك لشيعة الطيب ولا ريب وكل من قال في باقي فهو في محل مما في أبيهم
 حقا فيبلغ الشاهد الغائب ويصحبها أخبارنا وصحاح صريح مستنبطه وقد اتفقا
 عليها في جوده مسائل بعض الأئمة الأجله هو محل الجميع الشيعة واليه أشار في إمام
 وح فالمولى الصريح هو كالمشرك لأنه ناشبه ثم متى عقدت فلا يبعد الأكثافي ذلك قبل

الغير

المؤمنين انما نقل بعض اصحابنا المتأخرين عن المحقق الطوسي في فوائده انه اذا قبل من قبله
الامام ثم طبق بين آخرين وجعل طبقاته خمسة اولها اهل البيت والاشياخ والاصحاب المجتهدون
والاخر من اسلم على دين كافر فقطع بان ميراث هذا الكافر الذي مات بعد اسلامه وانما هو
اسلم على دينه كافر فقطع بان ميراث هذا الكافر الذي مات بعد اسلامه وانما هو اسلم
يدان ان لم يكن له وارث مسلم نسبي ولا معتق ولا ضامن من حرية وهذا الحكم من شرطه
قدس سره اذ لم ينقل عن غيره من الاصحاب ولعل مستند في ذلك ما روينا في بعض النسخ
والكافي في بسند فيه سهل عن سمع وكلها عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال امير المؤمنين
بعنه رسول الله فقال لا يار علي الا تصان احد حتى تدعى واسم الله ليس يدعى الله عليه
رجلا خير مما طلعت عليه الشمس وغربت ولكي لا يبا على هذا الخبر مع ضعف سند ليس
صريحاً في الملة بخلاف ان يكون قد علم ان ليس له وارث مسلم فاعلم ان لا يورثه الذي يستحقه
وربما نجد في ان الكلام ليس في شأن احد بخصوصه بل في ان كل من دعوا في اسلم
ولا فهو حاكم على ويمكن الجواب عن الخبر المذكور بان ذلك كان قبل تفرق الموارث على
الوجوه المقررة في الشريعة وتوحيده انه لم يرد لهذا الحكم في باب الموارث من غير الامام
من اشترى من الزكاة لفقد مقتضى غيره لو مات من غير وارث نسبي ولا معتق ولا ضامن
جريدة ولا من اسلم على دين فان ميراثه يستحق الزكاة من الفقراء والمساكين وبهذه الصلوة
والشيخ والظاهر هو المشهور بين الاصحاب بل علم كلام المعتزلة اجماعاً وقيل بان لا امام
والظاهر من المتقدم ما يجهل واختاره العلامة في عقد ورواه في شرحه والظاهر الاول
لوثقة عبد بن زرارة قال مات ابي عبد الله في رجل اخرج زكاة ماله الف درهم فلم يجد
ها موضعاً فاشترى بها مملوكاً واعتقه هل يجوز ذلك قال نعم لا بأس به قلت قال الله
اعتق وصاحبها من الاموات وليس له وارث فمن يرثه اذا لم يكن له وارث قال
يرثه فقراء المؤمنين الذين يستحقون الزكاة لا انما اشترى من ماله ويدل عليه ما في

الصدوق في كتاب العلل عن ابي ايوب قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ملوك يعرف هذا الامر الذين
فيه اشترى من الزكاة واعتقه قال نعم اشترى واعتقه قلت فان هومات وتزويجاً قال نعم
لا اهل الزكاة لا انما اشترى من الزكاة وفي تحقيق كون الميراث للفقراء كما هو يدل في الزكاة الاولى او
لا اهل الزكاة منكم كما هو يدل في الزكاة الثانية اشكال ثم اورد جعل اخر طبقات اوله الامامة
المسل الشارح في اللوائح وفيه مسائل المسئلة في ميراث الغرق والمهدوم عليهم والبحث
بضع في مواضع الاول لا خلاف بين الاصحاب ان من شرط الارض في غير الغرق والمهدوم عليهم
العالم بجميع الوارث عند موت الموروث فلو علم موته اربعة واحدة واشتبه بالقديم والآخر
فلا توارث ويدل على الاول رواية القناع عن الصادق عليه السلام قال مات ام كلثوم بنت علي في
زيد بن عمر بن الخطاب في ساعة واحدة لا يدري ايها هلك قبل فلو يورث احدهما من كل
وصلى عليهما جميعاً وبالحجة فقصية الاصل انه لا يحكم بالتوارث الا بيقين سبق موت المورث
على التوارث الامام خرج بدليل وهو مسئلة الغرق والمهدوم عليهما مع الاشتباه والحكم فيها
بما اعي منصوص لكنه مشروط عند الاصحاب بشرط ثلثة الاول وجود المال لكل منهما او
احدهما والا فانه لا يمكن لهما مال اشترى لارث من حيث عدم وجود ما يورث ولو كان لهما
مال دون الاخر انقل المال الى من لا مال له ومنه الى وارثه حتى الثاني اشتباه المتقدم
بالماتر فلو علم ان المورث فلا ارث ولو علم المتقدم من المتأخر ورث المتأخر المتقدم
غير عكس الثالث ان تكون الموارثة طرية بينهما بمعنى ان كل واحد منهما يورث من الآخر ولو كان
غيره فلو لم يكن استحقاق ارث بالكلية اما لعدم السبب او لغيره ولو كان في غير الوارث
او لوجود وارث من كل منهما او لاحدهما صاحب اليد الاخر فلا يجري فيه الحكم المذكور على
المشهور في الاخير فلو غرق اخوان وكل منهما ولد فانه لا توارث بينهما بل كل منهما يورث
ميراثه واما لو كان الولد لاحدهما خاصة دون الثاني وليس الثاني وارث الاخر فوالله
فان المشهور عدم توريث الاخ واختصاص الميراث لغيره وان كان بعد عدم ثبوت بقائه بعد

انعمه الذي هو شرط في الارث كما تقدم وعدم دخوله في مسئلة الفقيه واليه قدم عليهم
 لا تنسوا انما اتوا به من الجاهلين كما ذكرنا واما الفاضل الخليلي في قوله وقبله المحقق الارمني
 في حق المناقشة في ذلك بل زاد في ذلك المسئلة وجعل السورة المذكورة مثل لو كان
 لاحد هاهما مال دون الاخر فمات هاهما مال له الا ان المولى الارمني قال في غير كلامه ^{هنا}
 لفظه الا ان ينفذ الصل والقاعة وانما الاستدلال للابيل وقد وجد في صورت ^{هنا}
 لاخر فمات الشئ والقاضى انما ينادى على ما ذكرناه من الاشكال الذي قد مناه نقله
 سابقا وايضا بان عموم قول الصادق بورث بعضهم من بعض في الخبر متعدد يقتضي ^{هنا}
 ههنا من جانب واحد حتى اجتمعت الشرايط المذكورة ورث كل منهما الاخر وجعل المال
 من الطرفين واحدهما من الاخر ان اختلفت باحدهما كما تقدم والنسبة مستقيمة منها محجة
 عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله قال سئلت عن بيت وقع على قوم مجتمعين فلا تدري
 ايهم مات قبل قال بورث بعضهم من بعض قلت فان ابا حنيفة لم ير فيها شيئا قال
 فادخل قلت رجلان اخوان احدهما مولى والاخر مولى لرجل لاحدهما مائة الف درهم
 الاخر ليس بشئ ركبنا في السفينة فغرقا فلم يبق لهما مات ولا كان المال لورثة الذي ليس
 بشئ قال فقال ابو عبد الله قد سمعها وهو هكذا وبالحاجة فاحكم اجماعا على حاجتنا ^{هنا}
 بالاستدلال عليه الثاني المشهور بين اصحابنا ان التوارث بينهما من اصل الذرية دون ماورث
 احدهما من الاخر يعني ان يورث احدهما والا فيورث الاخر منه من اصل ماله دون ماورث
 ورثه كما اذا عرق رجل وذو جده وكل منهما مال فانه يورث الاخر في ذرية في الرجوع
 حصته منها ثم يورث الزوج او لا فترث الزوجة نصيبها منه من اصل ماله لا مماورث
 منها فلو كان لاحدهما مال دون الاخر انتقل المال الى ماله مال له ومنه ماله ورثه الا ما
 يدل على ذلك من سلفه من ابن ابي عمير عن ابي عبد الله الحسين في قوم غرقوا جميعا
 بيت قال بورث هؤلاء من هؤلاء وهؤلاء من هؤلاء وهؤلاء من هؤلاء وهؤلاء من هؤلاء

ولا يورث هؤلاء قدام هؤلاء من هؤلاء شيئا ويؤتيك الله ولاية محمد بن مسلم عن ابي جعفر في
 الرجل يسقط عليه وعلى امراته بيت قال توارث المرأة من الرجل وبورث الرجل من المرأة
 معناه يورث بعضهم من بعض من صلحوا لهم لا يورثون مما يورث بعضهم بعضا وانما جعلنا
 مؤثلا دون ان يكون دليلا لاحتمال ان يكون كونه معناه من كل اهل الزوجة دون الاصل م
 يدل عليه انما الاخبار ان الله على الله لو كان لاحدهما مال دون الاخر فانه يصير المال الى
 ورثة من ليس له مال لا يكون لورثة الذي له المال شئ كصبي عبد الرحمن المتقدم وغيره
 ونقل عن الشيخ المفيد وسلاوة بورث كل منهما مالا ورثه من الاخر اي لا مال له الا ماورثه الاخر
 من الاول قد صار كسائر امواله الموروثة قبل حكمنا بحوته فوجب ان يورث الاول من مجموعهما
 الثاني فانه حين فرض موت الاول لم يكن له شئ سوى ما تولى له وصيه عبد بن ذريح
 ابي عبد الله قال سئلت عن رجل سقط عليه وعلى امراته بيت فقال توارث المرأة من
 ثم يورث الرجل من المرأة وفي معناه رواية محمد بن مسلم ووجه الاستدلال بها من
 مقتضى وجوب تقديم توريث من هو اقل نصيبا فلو وجب اورث الثاني من مال الاول
 ومماورث معا لم يكن تقدم موت الاكثر نصيبا فانه ولهذا نقل بعض المتأخرين ان
 الشيخ المفيد فرض موت الاكثر نصيبا الا فيورث الاقل نصيبا مما اقره ثم العكس فيورث
 مما اقره ومماورث من الاول واجيب عن الاول بانها ارجحها وفي مقابلة النفس وغير الصحيحة
 ووافق معناه باحتمال كون الفائز قسما اخر غير ما ذكرناه فاختصنا الفائز علينا بطريق
 كون الشئ فائزا فلا يستلزم القول بذلك فان اكثر الحكم والمصالح الشرعية مختصة
 علينا ولهذا لم يذكر لفظنا ثم في بعض اخبار هذا الحكم رواية محمد بن مسلم المتقدم
 بما زيد في اخرها من قوله ومعناه انه على الله لا يورثه فيها لوجود ضعف كما اذا اصاب في
 الارث وكذا لو لم يكن لاحدهما مال اصلا او يكون شئ من شئ لهما الا لا مال لم يتم بعد
 الاغراض من ذلك كله لا يدل على وجوب تقديم الاضعف على غيره مكا وفي جميع الراشدين

والقول بعد الاشغال وعلى هذين فلا اشكال في القصة يخرج احد الامرين اما المذكورين والا
 وكان على الاشغال فانه في الواقع لا ينفك عن الشاغل ولا اختلاف في الاول بحكم بالانوية
 بالثاني بحكم بالذكورية انما الاشكال على تقدير القول الثالث وهو اعطاء نصف النصفين
 لا معيار فيه طريقان ذهب الى كل منهما بعض احدهما ان يعطى الخنثى نصف ميراث ذكر
 نصف ميراث انثى فاذا اجتمع مع الخنثى ابن كان له اربعة وللانثى اثنان والخنثى ثلثه وتكون
 ان يعطى للانثى اقل عدد يكون له نصف وهو اثنان وللكو نصف ذلك والخنثى نصف
 كل منهما فالفرصة على الفرض الاول من سبعة وعلى الثاني من خمسة وعلى الثالث من تسعة
 حسب تقدم من التفسير وانما ان تفرض الخنثى من ذكر او من انثى وتقسف الفرصة
 على كل منهما ويعطى نصف النصفين وبما انما اخذت الفرصة على تقدير المذكورين
 من اخرى على تقدير الانوية نظرت الى كل من الفرصتين فانما يباين ضرب احدهما في
 الاخر وان توافقا ضربت احدهما في اخرى وان تماثلت اجزيت باحدهما
 ان تناسبنا اخذت بالاكثر ثم ضربت ذلك في اثنين فيعطى كل واحد من الجميع نصف ما
 حصل له من الفرضين فلو كان مع الخنثى ذكر فاضل تقدير فرض الخنثى فلو كان الفرصة من
 اثنين وعلى تقدير فرضه انثى يكون الفرصة من ثلثة والفرصتان متساويتان ثم الجتمع في
 اثنين يكون انثى عشر الخنثى على تقدير المذكورين ستة وعلى تقدير الانوية اربعة فيكون
 نصيبها وهو خمسة فلها خمسة من اثنين عشر ذلك كرسبعة لانها نصف ما له على تقدير
 ذكرية الخنثى وهو ستة وما له على تقدير الانوية وهو ثمانية ولو كان مع الخنثى انثى
 فالمسألة بحالها الا ان الخنثى سبعة وللانثى خمسة فانه على تقدير فرض الخنثى ذكر او انثى
 من ثلثة وعلى تقدير فرضه انثى فالفرصة من اثنين فتضرب احدهما في الاخر فيباينها
 ثم تضرب الجميع في اثنين يسيرا عشرة الخنثى على تقدير ان ذكرية ثمانية وعلى تقدير ان
 ستة فيؤخذ نصفها وهو سبعة وللانثى على تقدير ذكرية ثمانية اربعة وعلى تقدير ان

سنة ويجمع النصفين كل منهما خمسة ولو اجتمع مع الخنثى ذكر وانثى فعلى تقدير فرض الخنثى ذكر
 تكون الفرصة من خمسة وعلى تقدير فرضها انثى تكون الفرصة من اربعة والنسبة بين الفرصتين
 الثانية تضرب احدهما في الاخرى فتبلغ عشرين ثم الجتمع في اثنين تبلغ اربعين فللخنثى على
 تقدير المذكورين ستة عشر وعلى تقدير الانوية عشرين نصف ذلك ثمانية عشر للانثى على تقدير
 فرض ان ذكرية ثمانية وعلى تقدير فرض الانوية عشرة ونصف ذلك تسعة فكل من الفرصتين
 ح ثلثة عشر من اربعين وذلك كرسبعة عشر منها وللانثى تسعة منها وتختلف النسبة بين الفرصتين
 في هذه الفرصتين اما على الفرض الاول فتضرب الطريق الاول الخنثى ثلثة اسباع التركة وذلك كرسبعة
 اسباعا وتضرب الطريق الثاني بنفس نصيب الخنثى عن ثلثة اسباع الانثى عشر اعني حسا او
 بسبع واحد كما لا يخفى على المتأمل اما على الفرض الثاني فتضرب الطريق الاول الخنثى ثلثة اقسام
 التركة وللانثى حسان وعلى الطريق الثاني يتصرف منه خمس واحد من اثنين عشر كما لا يخفى على
 المتأمل اما على الفرض الثالث فتضرب الطريق الاول الخنثى ثلثة التركة ثلثة من تسعة وذلك كرسبعة
 اربعة اسباع وللانثى ثمان وعلى الطريق الثاني بنفس نصيب الخنثى من الثلث ثلث واحد كما لا يخفى
 بالضرورة ذلك ولو دخل في ذلك الفرض او ما شابهها اعدا زوجين صحح الفرصة مع كل من الزوجين
 عند فرضه الا ان في مخرج نصيبه اثنان والاربعة مع عدم الولد والاربعة والذاتية
 وجوده فاحاصل من ضرب هذه الفرصتين مع فعل الفرض الاول من الطريق الاول وهو السبعة
 جامعة ثم زوج ضرب السبعة في مخرج نصيبه وهو اربعة تحصل ثمانية وعشرين فللزوجين حسا
 الرابع سبعة ومن كان للانثى اخوة من ذرية في ثلثة وهو ما نقص من مضر وبه لا ريب عن
 الزوج فللخنثى تسعة وذلك كرسبعة اربعة اوجه ثم زوج ضرب السبعة في مخرج نصيبها وهو
 الثمانية يحصل ستة وخمسون فلزوجته ثمانية اربعة اوجه ومن له منها اخوة من مضر وبه لا ريب
 وهو ما نقص من مضر وبه ثمانية عن نصيب الزوجية وعلى الفرض الاول من الطريق الثاني
 اثنا عشر فلزوجها مخرج ضرب الانثى عشر في مخرج نصيبه وهو اربعة يحصل ثمانية واربعين

[illegible]

من المال ثم يقسمه للثلاث بينهم بالحصص فان تخيرت العبد وما في يده عن اموال القملاء وجعلوا
الورثة فيما بينهم ان كان الميت ترك شيئا وان فصل عن قيمة العبد وما في يده عن اموال القملاء
ويجعل على الورثة فيما بينهم بين القملاء وقد على الورثة وهذه الرواية كما ترى من جهة الدلالة
على القول الثاني حيث انه تم تفصيل الورثة على العبد والمال مع عدم جواز التصرف الا
بعد ضمان المال في الذمة والتمتع به فاذا اقتصوا الذين جاز لهم التصرف حينما ارادوا ولم
ارادوا من اصحابنا تعرضوا لغير الرواية في المقام مع انها كما ترى من جهة الدلالة واضحة
للقائلين بذلك يرجح القول الثاني كما ذكرنا ونحمل اولية القول الاول على ما ذكرنا فاننا
الرواية انما عدم اشتراط ارضى المضمون كما هو احد القولين وعليه يدل بعض الاخبار
تظهر فائدة الخلاف فيما نحن فيه في قضاء التركة بعد الموت وقبل اداء الدين فبطل الاول
يكون للدين لان القملاء تابع للمالك والمالك لهم على الثاني يكون ملكا للوارث لعدم ذكر
قبل وينبغي على ذلك وجوب تسليم العين الى الثاني على الاول غير تسلط للوارث علينا
وتخير الوارث بين اداء الدين منها ومن غيرها على الثاني ولو لم يستوعب الدين التركة ففي
منعاه من التصرف مطلقا وفيما قابلا للدين خاصة وحيثما اجدها كما استبعد في الثانية
الثاني قال فيه لكن التصرف من اعيان لواء الدين المسئلة الرابعة في ميراث تحمل وارثه من
باسم من احدهما وجروعه موت الموت ولو نطقه ويعلم ما يورثه لورثته في سنة شهر
حين الموت حيا كما مالا فانه يقطع ويجرعه وقت الموت البتة او يموت قبله فوارثه ولو لم يطق
في تلك المدة وطيا يصح استناده اليه فانه يحكم بوجوده شرعا وانما هو ان يفسل حياته فافضل
ميتا وان كان قد تمرد سابقا في البطن فهو في حكم العدم وكذا لو مات قبل تمام الاتصال
اذا التزم اخر وجهه كمالا كما يفهم من الاخبار وتعلم الحق بعد الولادة باستسلامه لا واعلاسه او
الاشباب وامتناع من التمس في غيرها من المحرمات الدالة على كونها من كبر سنه وحرمة القتل
الاشباب ويدل على ذلك من الاخبار وجوه وبعر قال نعمت الله عليه السلام يقول في السبق اذا

سقط من بطن أمه فخرج كالحمار يمشي وولدت فأنزلها كان آخره وموتها في يوم
قال أبو عبد الله قال في ذا الخبر المولود تحركا ميتا فأنزلت وجعلت خازن ما كان
ويعتقها أخبار عديدة ونظما سقط في الرواية الأولى مما يدل على الانفصال بينهما
بالحق كقولهم تحركا ميتا فدلالة على ما قلنا من عدم الاكتفاء بالحركة مثل القلم
أما ما ورد في جملة من الأخبار من أنه لا يورث حتى يصح ويسمع صوته فإنه حمله النشوة
كما يشعر ببعضها وروى عنه ما تقدم في الرواية المذكورة من قوله فأنزلها
أخرى وهل يشترط فيها استقرار الحيض بمعنى أن يتولد له جنين مستقر بحيث يمكن أن
فلان ينجبه لم يثبت بجنازة وإن تحرك كحركة المذبح ثم مات لم يولد لأن الأكثر على ذلك
وبناء على ذلك الأخبار وظاهر التحقيق في آخر كتاب الميراث أن الميت لا يورث ولا يورث
حركة المذبح وجملة من استدلوا على ذلك بالحمل من جملة ما وقع في الأثر بمعنى أن بقاءه في
البطن ملحق به عن الأثر حتى يخرج حيا ويحل كما يحل الولد من الأثر فيجوز له غير من
هو وذاك في الحقيقة حتى يستبين أمره كالوكان الميت أسرا فحل ولده في الأثر
حتى تضعه لم يولد الزوج حقه ما عطلت النسب لاقلة لأنه ليس بمخلوق لا يورث
كالنفس أو إن أعطا السدس في ميراث ابن الزنا والميتور وبينهما ابن
تولد من الزنا فأم الميراث بينهما ولد واحد الزوجين وهو الزوجين ومن يقرب بهما
لأنهما شرعا من بويتهما لولا أنها ولا من يقرب بهما ولا يورثهما ولا يورثهما بالحد
دون الآخر وإن كان شبهة انتهى التوارث بينهما وبين الزنا في منها خاصة ووقع بينه
وبين الآخر لكونه لبنا شرعا بالنسبة إليه وكذا من يقرب به وهو فقد الولد واحد الزوجين
في الميراث من الميراث ولا خلاف أن ما تم ويستند هذا الحكم أخبار عديدة منها ما هو عليه
بسنن عن أبي عبد الله قال سئلته فقلت كرهته ولما أنزلنا إلى زنا قلت فأنزلت
له مال من بويته قال لا ما تم وروى الخبر عن أبي عبد الله قال إجماعا رجل وقع على بويته فوم

حراما ثم اشتريها فادعى لهها فأنزل يورث منه شيئا فان رسول الله قال الولد للزنا
وللأب الميراث مثلهما كما جرت مجرى بن الحسن القتيبي ذهب الصدوق والشيخ المحمدي والشيخ
الحارث بن الزنا يورث أمه وأخوته منها وعصبتهما كابن الملاءمة استنادا إلى رواية الحسن
عمار عن جعفر عن أبيه أن عليا كان يقول ابن الزنا وابن الملاءمة نورة ابنه وأخوته لها
أو عصبتهما ومقطوعة يورثها ميراث ولد الزنا لقوله من قبل أمه على غير ما يورث ميراث
ولا يبعد ترجيح الأول صحة دليله واعتقاده بوثوقه الأصول أقيام الأول على الخاص
الأثر في السبب والنسب الثاني منسب لهما وإجماعا على الأول محصور في موضعين أحدهما
منها وحمل الشيخ الرواية الأولى على عدم الرواية وهو بعيد والثاني رد هذا القول رد
حمله على كون الزنا من جهة الرجل دون المرأة بل هو ترجيح شبهة وهو بعيد فليس في
المسئلة في واقعة مخصوصة بل في الخبرين أن ذلك حكم كلي المسئلة الثانية في ميراث الفقير
قد اختلف كلام الأصحاب في ذلك على أربعة أقوال الأول هو المشهور أنه يقتصر على ميراث
إبناؤه ولهم بقدر ما كان لهم تلك المدة بعد موته قبل أن ينفك مما يختلف باختلاف الزمان
الاستقناع ورواياتها بعضها بمائة وعشرين سنة وقال في ذلك بعد نقل ذلك الإكفاء
بما روينا في زماننا قال فان بلغ العمر أن مائة سنة على خلاف العادة وهي الحكم عندنا
في ذلك لا إمكان لأنه لا يتحقق ضعف ذلك انتهى ولم نقف على هذا القول لدليل قوي
كما اعترف بذلك جملة من ذهب إليه وإنما استندوا في ذلك إلى التمسك بالأصل من
الحديث إلا أن يقطع بالموت وعدم جواز التصرف في مال الغير إلا على وجه شرعي ولا وجه
هذا فيصير حتى يورث من حيوة فيحكم بالشرع بموتة قال وعلى هذا القول لا يورث الحاكم الحاكم
بل يكفي حتى تلك المدة من حين ولادته فيحكم بموتة ويقسم ميراثه وتعد زوجته ولو
قربله قبل الحكم بموتة عدل تصديه من الميراث وكان فيحكم ماله الثاني وهو مذهب الصدوق
والمرتضى في عدم عليه الإجماع أنه يطلب في الأرض أربع سنين فان لم يوجد عدل يثبت ميراثه

اعتقد في حجة واليه ذهب ابو الصلاح وقوله في حجة واستوجب في ذلك الا انما اختار فيه
واليه مال الحق في الكاشاني في حجة دليل عليه موثقة سماعة عن ابي عبد الله قال انما
يجوز في الورثة قد رما بطلب في الارض اربع سنين فان لم يقدر عليه قسم ما له من
الورثة وموثقة اخرى بنحوه قال قال ابو الحسن المقتدر بن موسى بن عبد الله بن اربع سنين
بقسم في ثوبه اربعة اخبا والمعددة الواردة في حكم الزوجية من التبريس اربع سنين بطلب
تم تعدد بعد ما حكم فيها التناهي عند هم فان كان الشخص على هذا الوجه فتمسك على تعدد
الزوجية وجاز تزويجها بعد ذلك مع تحريم الزوج اشد واهم في نظر الشارع فليجوز في
قصة المال بطريق اول وثمة في الثاني في ذلك في ذلك بالفرق بين الزوجية وغيره فانما
الشرع في الزوجية فلا تعدى الى الميراث وقوفها فيما خالفه الاصل على مورد في قوله
على ما تشرع عليه على مائة لا يبيح لها عاده ولا ان الفرض دفع الضر عن المرأة
بصرها دون غيرها من الوراثة وان لم يخرج عن النكاح باجبت والعلة لكونها
وبلا عاقل لا تقدر على قول الميراث المال وان خرج منها وقد اجتمع المتروان اولها
لو سبقت بقية الزوجية فربما لها على قدر عدل مدفع الضر خالصة فتقتد بعونه
ان لا باق التصريح دل على حكم الزوجية بما ذكره بعد تلك العلة ولا ينافي حكم الميراث كله كما
تضمنت تلك الموثقتان من غير معارضة كما سبغها ذلك ومع فكما خرج ذلك بالنص عن غيرهم
فكل هذا الا ان هذا لا يوافق هذا في راحة الموقوف في قسم الضعيف وتزويجها لا يصلح
على قاعدة التي بنى عليها في غير موضع وتاميا كما يمكن الحكم في الاعتداء بعد تلك المدة
دفع الضر عن الزوجية بالنفقة وان كان احد الزوجين اشد واشد في الضر عليها
دون الوراثة مقابل على بية الشايع العشرة في الفروج زيادة على الاموال وبالحاجة فلا
في ذلك هو الشرع وهذه التوجهات انما هي لبيان الحكمة فيه لا لعلل في تسميته حيث انما
قد عهده موجود البناء عليه وجاز تزويجه بما ذكره فانما انما هذا من باب التخييد وهو القول

بما ذهب اليه القدر في التخييد فمن تعددت في عسكر تعددت همة وتعددت في مكان فيدله
اكثرهم والقول بانظار عشرين سنين لا يعرف مكانه في غيبته ولا خبر له ولا يصح لغير الله
الخص في شيء من الموضعين ولو وقف لهذا التخييد على دليل والموجود عندنا من الاخبار لا يثبت
فان الموثقتين المتقدمتين في الدليلين على التخييد اربع سنين لا اشعار فيها بالتخييد بمقتضى
في عسكر كما ذكره والذالك على الاصل عشرين سنين وهي صحيحة على بن محمد بن ابي نعيم ومورد
العقار خاصة مع ما في ذلك من المناقشة كما في الرابع مذهب الشيخ المفيد في قوله
عشرين سنين في بيع عقاره ومع ذلك يكون البايح ضامنا ودفع الثمن فان رجع المفقود خرج
حقه وانما في سائر اماله فن حيا الى جواز اقسام الورثة لها بشرط علمهم وضمانهم له على
تقدير ظهوره واستدل عليه بالنسبة الى الاول بصحيفة على بن محمد بن ابي نعيم قال سالت ابا عبد الله
من دار كانت لامرأة وكان لها ابن فأتى ابن في البحر صارت المرأة فاذهبت ابنتها التي
كانت ميراث هذه المرأة وباعت اخفاها صامها وبقيت في الدار فطعها ابي عبد الله رجل
من اصحابنا وهو يكره ان يشر بها الغيبة الابن وما يخوفنا ان لا يحل شرها وليس يعرف الا ب
خبر فقال له وسند كره غاب قلت غاب منذ سنين كثيرة قال لم ينظر عشرين سنين ثم تشر
فقال اذا انظر عشرين سنين يحل شرها قال لم ينظر ذلك في هذه الرواية يضعف التسند
هو غفلة من مدد بناء على تقليد لها مراعاة في حيث ان في طريقها سهل بن زياد في قوله
بما صححه لا نروها عن علي بن محمد بن ابي طه عن ابي عبد الله في المشقة صحيح ويدل عليه التسمية
الا انما موثقة اخرى بنحوه قال سالت عن رجل كان له ولد فقما بعينه له فله ذلك
هو وماذا الرجل كيف يصنع ميراث القاش من ابيه قال بعزل حتى يحل قلت فقال ابي
فان يحل فقال ان كان ورثة الرجل مالا فاقسموا بينهم فاذا جاء ورثة ابيه وهذه الرواية
واركانت مضمرة في باب الا انه صرح في غير يكون المراد عندنا انما ذلك وفي الاستدلال
بصحيفة على بن محمد بن ابي هذا المقام نظرت به عليه جملة من علموا الاعلام منهم شيخنا السيد

الثاني في ذلك حيث قال بعد قول المسألة في الاستدلال بهذه الرواية فتمت ما أشهد وجه
 ان لا يلزم من تسوية بيع الفلقة من الدار بعد العتق الحكم ببيعها فانه انما يملكها
 ان يبيع ماله للمسلمة فكيف بالامام ثم مع ان الرواية تضمنت ان يبيع الدار ويبيع
 ولم يحصل له منافع هذه المدة القليلة فجاز ان يكون تسوية البيع لذلك وان بقي العتق على حجة
 انتهى قول وقرئ ذلك ان المرأة قد باعت انقضاء من الدار ولم يملكه عليها وانما يملكها
 فتمت في المرأة الجارية بتصفية القواعد الشرعية صحيح لاها قد اذنت المكتبة ولا منافع
 مؤثرة بعدم انكار الامام ثم عليها ما فصلت من بيع تلك التهام بل في الرواية الثانية
 فهي بالتصديق غير طالع على كون ما اقتسمه ميراثا او قبضه جماعة من الحكم بوجوب شرعها
 في عندا والزوجية بموجب ذلك فلا يرد عليه لو رجع كما لا ترد اليه الزوجية لوجوبها بعد
 نزعها من العدة وتزويجها انقضاء وجماعا او قبل النكاح ويصح على الاشهر في العلم بوجوبها
 حمل ذلك على حجة الامتداد من عند علمه ان الذي يقرب عندي وان كان خلافهم
 من وقف على كلام من اصحابنا ان المرأة بالرجل اقبل في قوله ثم ان كان وروية
 الرجل وهو المثل المسؤول عنه في حد الرواية وهو الاب ينعق وروية الاب مع فقد
 الابن بقدر خصته في جملة الميراث ويكون وبناعليهم فان رجع او هال يدركه
 حكمها حكم المال المجهول المالك فان كثرة من لا يخبر ولا على ان المال المجهول المالك
 مال من هو في يده فانما يصاحبه روجه اليه وان حدث به حدث او صير يورثها
 يستأثر به لك الاتيان بافظ الرجل غلظا دون الضمير وبعدهم معلومية الرواية
 اذ لا خلاف في الخبر على ذلك فمقتضى ان لا وروية له بالمرأة بخلاف الاب فان رويته
 معلومون من الخبر وبالجارية فان لم يكن هذا الاحتمال اظهرها قلنا قلنا اقل من المساواة
 البسطة للاستدلال وقد علم لك تمام حقيقته من القولين لاخيرين لا مستند لهما في
 الاول فغاية ما اعتقد واخيه على الاصل وقد قروا في غير موضع ان الاصل يرجع

بالدليل

بالدليل وهو من موهوم لما عرفت من راحة تلك الموقنين وكذا ما قالوه من ان المسألة
 هو مخصوص بذلك وجه فاعلم هو القول الثاني بنسبة زهر بعض مشايخنا المعاصرين الى ان
 من حصل العلم بعدم جرمه فانه يجوز لكاح زوجته وان لم يقع امرها الى انكاره وشكها في
 ايقن في قضية الميراث قال لان المفقود في مثل البحر مع كثرة المتردين من السطح والحيطة
 بجميع الفرق يحصل العلم من مجاري العادة بهلاكه كما هو واضح وهو لا قوي من العلم بالشاهد
 وكذا المفقود في المغاور في شدة البحر والبريم احاطة العلم بالاطراف ولم يورث عنه
 مع كثرة المتردين وكذا المفقود في المعادن لا يحتاج فيه الى التاجيل ببيع سنوات
 ليتحقق فيها حاله في الاطراف لانه لا يملكها في المفقود ولا كل واقعا في كنفه في مثله
 حصول المتردين في الاطراف التي يظن مجاري العادة انه لو كان فيها وانما يوجب
 وحيث لم يات له خبر علم هلاكه انتهى وهو عند قوي متين وان كان خلافا للمعروف
 كلام الاصحاب حيث عموما الحكم في هذا الباب وما يؤيد ما قلناه المشهور الفاظ الامام الطوسي
 في المسئلة حيث تضمنت انه يكتفي في الضيق الذي فيه كما في صحيفة بريد وبعث الزمان
 او يكتفي الى الناحية التي هو غائب فيها كما في حصة الخليل وهذا انما ينطبق على من
 الى ناحية او يلد ثم من لم يات بخبر عنه يموت ولا حي وقام من فقد على احد هذه النواحي
 وليس تحت بلد ولا صقع يمكن الحيث فيه ولا احد يكتفي بالبر فانه يكتفي في الحكم بموته خصوصا
 من تلك الاطراف المحيطة التي يعلم مجاري العادة انه لو كان حيا كان فيها وكذا في خبر الزهر
 اليها الشبهة في ميراث المتردين وهو ما قلنا وهو من عند لغة واحدا بوجه مسلم او
 ملك وهو خلافه وعمل كل منهما فاما ان يكون وجلا او امره والحكم في هذه المسئلة بمقتضى
 بالرجل المتردين عن طرفة دون المرأة فان حكمها او تحبس وتضرب او تقتل الى ان يموت
 او طرفة كانت او يملكه دون الرجل المتي فانه يستأنف فانما يكتفي قوبه ولا يقتل ولا
 يقتل بالرجل حتى يقتل بجلد في الفلقة وهو عمل البنية فانه يجوز ولا يتلوا وانما يكتفي بقتل

الستة من العشرة بقية اربعة تسقط اربعة من الستة بقية اثنان وبها بقية الاربعة
 باسقاطها من اثنين فالناتج النصف فكانت عشرة وثمانية وستين بسقط
 من كل كثر بقية خمسة واربعون تسقطها من المائة وعشرين من ثلث ثلث تسقطها من
 الخمس واربعين بقية خمسة عشر تسقطها من الثلثين من ثلث ثلثها فالناتج هنا بجزء
 عشر اذا عرفت هذا فقد اتضح لك ان الثلثين هما الثلثان وان قدرا والمنتجان هما
 الثلثان اذا اسقطا فلهما من الاكثر من اقله واما بقية اربعة ازيد على الاقل
 منها من كل واحد واحد ويلزمها ان تسقط الاقل من الاكثر من ثلث ثلثها
 والاكثر من ثلثها غير الواحد ويلزمها ان تسقط الاقل من الاكثر من ثلث ثلثها
 واحد والمباينان الثلثان بقى واحد لا يعلها سوى الوحدة المقالة الثانية في استخراج
 ستة وهي المقدمة في اول المقدمة ولكنها هنا تخرج هنا خمسة واجتماع الثلث في
 الثلثين في مخرج واحد وهو الثلثة والمان بالخرج اقل عدد ويخرج منه ذلك المخرج
 كالنصف فخرج مخرجها من الثلثين فان نصفها واحد فخرج النصف من الثلثين والثلثين
 من ثلثتها والربع من اربعة والسدس من ستة والثلث من ثمانية وخرج فاما ان يقع في
 المسئلة واحدة ما او اثنان فصاعدا فلا يقع منها شيء وعلى الاول فخرج منه ذلك
 الكسر واصل المسئلة كالواجب مع اهل المرتبة الثانية فان اصل البقية اثنان
 الذي هو مخرج النصف خمسة الزوج فللزوج منها واحد والواحد الاخر ان تقسم على اثنين
 والاعلى بمداين الى اربع النصف من عدد ينتهي اليه بحساب هكذا لو اجتمع فيه
 نصفان فاشقت على ثلث او ثلثين وعلى هذا القياس وعلى الثاني فان خرج الكسرات
 مخرج واحد كالثلث والثلثين من الثلثة فان اصل المسئلة وان كانا مختلفين المخرج
 فلا بد من النظر فيما اذا كانا متساويين كالثمانية مخرج الثلث في بقية الزوج هو الثلثين
 في بقية البنية الواحدة فيما اذا اجتمعت زوجة وبنت والستة مخرج في بقية اربعة اربعة

السدس والاثنتين مخرج النصف فبقية البنت فيما اذا اجتمعت احد الابوين والبنت فخرج
 المخرجين كالثمانية في الثلث الاول والستة في الثلث الثاني هو اصل المسئلة واربعة
 متوافقين كالستة مخرج في بقية الواحدة من كل الدالام والاربعة مخرج في بقية الزوج
 وفي احد المخرجين في جميع الاخر يحصل اثنان عشر وهو اصل البقية ولو اجتمع الثلث والثلثين
 واحد الابوين مع ابن فالثلث مخرج الثمانية والسدس مخرج الستة وبها بقية اربعة النصف
 فخرج نصف احداهما في مجموع الاخر يحصل اربعة وعشرين اصل البقية وهكذا وان كانا
 مباينين كاربعة وثلثة فيما اذا اجتمع زوجة لها الربع وام لها الثلث والثلثين
 فيما اذا اجتمع زوجة لها الثلثين وبنتان لها الثلثان فخرج احد المخرجين في الاخر
 الثرب هو اصل المسئلة في الثلث الاول فخرج في اربعة في الثلث يحصل اثنان عشر وفي
 الثاني ثرب الثمانية في ثلثة يحصل اربعة وعشرين وعلى هذا القياس على الثالث
 يحصل المال على عدد من الورقة مع الشاوي كاربعة او اربعة او اربعة او اربعة او اربعة
 ولا فرق فكل ذلك كوسه مان ولكل اثنين منهم فما اجتمع فهو اصل البقية المقالة الثالثة
 البقية اما ان يكون موافقة للسهام التي هي حصص الوارث او تكون دائمة عليها او
 عنها وعلى الاول اما ان تقسم غير كسرا ولا على تقدير عدم الانقسام لا يكون فاما
 ان يكون المنكسر عليه فرب واحد او ازيد وعلى تقدير كونه ان يد فاما ان يتبع الكسر
 الجميع او لا على التقديرين فاما ان يكون بين نصيب كل فريق وعندهم توافق او لا
 او يكون في بعض دون بعض والاقسام حرة الا ان اعطوا النسبة بين عدد كل فريق
 ونصيبهم فيما اذا لم يستوعب الكسر الجميع فلا حيلة خوف التطويل على معرفة ذلك فقس
 ما اذا استوعب الكسر الجميع لانه يعلم منه عمل جعة ما اشتمل عليه من القوا على القوا
 في يكون الاقسام ثمانية لا غير الاول فيكون البقية موافقة للسهام وتقسيم
 كسر واعلم في حال كونه واذا كان الابوين والاب وبقية كل من النصف ومخرج اثنان

منها واحد انما في ان يكون الفريضة مضافة للسهم ولا تقسم الا بغيره وانما عليه
 فريق واحد لا بدح من اعتبار النسبة بين النصيب والعدد والنسبة هنا مضمرة
 والتوافق دون التداخل قالوا لا يحتاج الى تصعيد الفريضة على وجه تقسيم على النسبة
 بغير كسر واعتبار التداخل بوجوب بقاء الفريضة على حالها فلا يحصل الفرض مع قائلنا
 متباينين ضرب عدد رؤسهم في اصل الفريضة فما اجتمع فيه نصيب الفريضة مثاله
 زوج واخوان للزوج النصف فالفريضة من اثنين للزوج والحد ربع وهو نصيب الاخوين
 ينكر عليهما والنسبة بين الواحد والاثنين المتباينين لا وفق بينهما فنصيب عليهما
 وهو اثنان في اصل الفريضة وهو اثنان فيحصل اربعة وفيما تصح المسئلة فالزوج
 اثنان والاخوان اثنان لكل واحد منهما واحد فكذلك لو اجتمع ابوان ومخربات ففريضة
 الابوين السديان ومخربا من ستة وفريضة البنات الثلثان ومخربا من ثلثته
 بين الثلثة والستة تداخل فلهذا اقتصرنا على الستة كما هو المعول في التداخل لا يورث
 السديان اثنان تبقى اربعة ونصيب البنات الخمس بغير عليهن والنسبة بين عدد رؤسهن
 وهو خمسة ونصيبهن وهو اربعة المتباين فنضرب عدد من رؤسهن وهو خمسة في اصل
 وهو ستة يحصل الثمنون ومنها تصح الفريضة فللأبوين سدساها عشرة وللبنات الخمس
 ثلثاها عشرة ونقسم عليهن بالسوية اربعة اربعة واكثافا متوافقين من ستة الو
 من عدد رؤسهن لامن النصيب في الفريضة فما حصل فيها تصح المسئلة مثاله اخوان
 لام ستة اخوة لاب الاخوان الثلث اثنان من ستة تبقى اربعة نصيب اخوتي الستة
 لا تقسم عليهم وبين عدد رؤسهم والنصيب يوافق بالنصف فنضرب الوفاق في عدد رؤسهم
 وهو ثلثة في اصل الفريضة وهو الستة يحصل ثمانية عشر تقسم عليهم بغير كسر الاخوان
 من الام الثلث انصافا بينهما ستة لكل واحد ثلثة والباقي وهو ثمانية عشر تقسم على
 اثنان اثنان ولو كان الاخوة في الصورة المفروضة ثمانية فالنفاق بين نصيبهم وهو اربع

بين عدد رؤسهم وهو ثمانية بالربع فلا يعتبر التداخل لما اشترطنا انما فنضرب الوفاق في عدد رؤسهم
 وهو اثنان لان عدد رؤسهم ثمانية في اصل الفريضة وهي ستة يبلغ اثنا عشر فلا يخفى ان
 اربعة والاخوان ثمانية ثمانية تقسم عليهم من غير كسر اثنان تكون الفريضة
 السهام ولا تقسم الا بغيره والحد ربع عليه اكثر فريق والنكر مستوعب للجميع وبين نصيب
 فريق وعددهم توافق وح قدر كل فريق الى جزء الوفاق ثم نصيب الاعدا وبعد الوفاق
 متماثلة ومتداخلة او متوافقة او متباينة فهي هنا صور اربع احدها ان تبقى الاعدا
 ورعا متماثلة كثلث زوجات وثمانية من كلالة الام وعشرة من كلالة الاب والزوج
 الربع ومخربا اربعة وكلالة الام الثلث مخربا من ثلثته وبين العدد بين تباين فنضرب
 احدهما في الآخر تبلغ اثنا عشر وهو الفريضة للزوجات منها ثلثة توافق على الثلث
 وكلالة الام اربعة توافق عددهم بالربع وكلالة الاب خمسة توافق عددهم بالخمسة
 كل فريق الى جزء وقعد وهو في جميع اثنان لانها ثلثة باعبار عدد الزوجات والربع
 باعتبار عدد الاخوة من اربعة ومخربا باعتبار عدد الاخوة من الاب خارجا لا توافق فيهما متماثلة
 فتجرب من اربعة واحد ونضرب في اصل الفريضة تبلغ اربعة وعشرين فللزوجات منها ستة
 والاخوان من ثمانية والاخوان للاب عشرة الصورة اثنان تبقى الاعدا وبعد رؤسها الى جزء
 متداخلة كما انما التقطت الاخوان من الام ستة عشر نصيبهم توافق عددهم بالربع فنضرب
 اربعة والاثنان اثنان وجميع لهما عدد الزوجات والاخوان للاب يدخلان لاربعة مخربا
 ونضربها في اصل الفريضة تبلغ ثمانية واربعين للزوجات منها اثني عشر والاخوان للام ستة عشر
 عددهم والباقي وهو عشرة من الاخوة للاب الصورة اثنان تبقى الاعدا وبعد رؤسها الى جزء
 متوافقة متاهما لو كانت ثلث زوجات واخوة من الام اربعة وعشرون واخوة من الاب ثلثة
 فالفريضة كما عرفت من اثني عشر نصيب للزوجات ثلثة توافق عددهم بالثلث والنصيب للاخوان
 يوافق عددهم بالربع ونصيب الاخوة للاب خمسة توافق عددهم بالخمسة فتح قدر كل فريق الى جزء

الوقوف وهو اثنان بالنسبة الى الزوجات وستة بالنسبة الى الاخوة الام والاب والجد بالنسبة
 الاخوة الاربع بين كل عدة من الاثنين والاربعة والستة وما فوقه واحدة بالنسبة ففرض
 اثنين زوج وفق الاربعه في ستة ثم ضرب الجميع في اصل الفرضية التي عشر تبلغ مائة و
 اربعة واربعين وهو اصل المسئلة والقسمة والبقية السبعة اثنان يكون الاعدا والعدد
 متباينة كما لو كانت الزوجات ستا والاخوة من اثم اثنا عشر ومن الاب خمسة وعشرون
 فجمع عددهم بعد ان زاد الى اثنين بالنسبة الى الزوجات لانها جاز وفق عددهم ثلثة ثمانية
 الى الاخوة من اثم لعين ما ذكر وخسة بالنسبة الى الاخوة من الاب لما قلنا البنية والنسبة
 بين هذه الاعدا رابعة الاثنين والثلثة والعشرون ففرض بالاب فاق بعينها في بعض
 الجميع في اصل الفرضية ففرض بالاثنتين في الثلثة لم يبق ستة ففرض بالاربعة تسعة ففرض
 الثلثين في اصل الفرضية اثنا عشر تبلغ ثلثا ثمانية وستين والقسمة ثمانية وعشرين
 الشورى بحكامها ولكن لا وفق بين نسب كل فريق وعد ونسبة اعدا وكل فريق مع اعدا
 انما بالتساوي والداخل والتوافق والتباين فيا في ما تقدم من الشورى لا ربع فاما اذا كان
 النسبة بالتساوي فحكمه ان يكلف باحد المتساويين في ضرب في اصل الفرضية مثلا ثلثة
 اخوة من اثم وثلثة من الاب اصل الفرضية ثلثة لانها مخرج الثلث الذي هو حصة كل الله
 اثم فلكل الله اثم حصتي اثم واحد يكسر على عددهم وكل الله الاربعان ينكح ابيه على عددهم
 النسبة بين عددي الفرضين بالتساوي ففرض باحد المتساويين وهو ثلثة في اصل الفرضية
 وهو ثلث يحصل تسعة هي اصل المسئلة فالاخوة الام ثلثها ثلثة لكل واحد والاخوة الاب
 لكل اثنان طار اذا كانت النسبة النازل فحكمه ان ينقص على العدد لاكثر ويضرب في اصل
 الفرضية مثلا ثلثة اخوة من اثم وستة من الاب الفرضية من ثلثة مخرج الثلث الذي
 هو حصة كل الله الام والنسبة بين الثلثة والستة النازل فيكفر بالاكثر فيضرب الستة
 اصل الفرضية ثلثة تبلغ ثمانية عشر ثلثها الاخوة الام ستة لكل سهمان واما اذا كانت النسبة

التوافق

التوافق فحكمه ان يضرب وفق احدى في مجموع الاخر ثم ما ان تضع في اصل الفرضية مثلا
 اربعة اخوة من اثم وستة من الاب الفرضية من الثلثة كما عرفت وبين الفرضين توافق
 بالنسبة فاق الفرضين ضرب في مجموع الاخر يحصل اثنا عشر ففرض في اصل الفرضية ثلثة
 تبلغ ستة وثلثين والاخوة الام ثلثها اثني عشر لكل منهم ثلثة والاخوة الاب اربعة عشر
 لكل اربعة واما اذا كانت النسبة التباين فحكمه ان يضرب احدى في الاخر ثم المربع
 اصل الفرضية مثلا ثلثة اخوة من اثم واربعة اب وعدة الثلثة مع الاربعه متباين ففرض
 الثلثة في اربعة تبلغ اثنا عشر ففرضها في اصل الفرضية ثلثة تبلغ ستة وثلثين
 القسمة وانجدها اصل الشورى بحكامها ولكن عد البعض موافق التسبب وعد البعض
 لا وفق وفيها الصور والاربعة اثم لان حكمه ان تزد العدد الموافق الى جزء وخسة فبعد
 لا يج امان ان يكون النسبة بين الوقف وبين العدد الاخر الغير الموافق تضيقه هو التساوي
 ان اعل والتوافق والتباين فعلى الاول حكمه بعد رة الموافق الى جزء ورفعة ومساواة
 للثالث بعدد كما هو المفروض في تحكما واحد العددين وتضرب في اصل الفرضية مثلا اربعة
 وستة اخوة لاربعة ففرض اربعة مخرج التبع الذي هو نسب الزوجات وهي ثلثة على الفرضين
 فلا اخوة منها ثلثة وهي توافق عددهم بالمعنى الاعم بالثلث فنزل النسبة الى جزء وفيها
 مماثل عددا الزوجات فيقتصر على احدى العددين وتضرب في اصل الفرضية اربعة يحصل
 للزوجتين وبهما اثنان لكل منهما واحد والاخوة ستة لكل منهم وعلى هذا فحكمه بحري
 الاكثر وتضرب في اصل الفرضية مثلا اربع زوجات وستة اخوة الفرضية كما عرفت
 اربعة مخرج سهم الزوجات ففرض اربعة منها ثلثة وبين عددهم توافق بالمعنى الاعم
 فنزل النسبة الى الوقف وهو اثنان والنسبة بين الاثنين وعد الزوجات الاربع الثلث
 وحكمه ان يكفى بالاكثر ففرض في اصل الفرضية التي اربعة يحصل ستة عشر للزوجات
 وبها اربعة لكل سهم من الاخوة الستة اثني عشر لكل سهمان او على الثالث ففرض

احداهما في مجموع الاخر ثم المجمع في اصل الفريضة مثله في زوجان وستة اخوة من ثلاث
 سنة عشر من الام الفريضة من اثني عشر في المجمع في ثلث الاربعه مخرج الربع حصته
 في ثلثه مخرج الثلث حصته الاخر من الام للزوجين بينهما ثلثة وهو سبائة بعدد
 للاخر من الام الاربعه توافق عددهم بالربع فترقهم الى اربعة من الوفاق فيوافق على
 اخوة الاربع النصف فترقب نصف احداهما في مجموع الاخر ثم المجمع في اصل الفريضة اثني
 عشر في مائة واربعة واربعين وهو اصل المسئلة فللزوجين الربع ستة وثلاثون
 عليها صحبها اضافة والاخر للام الثلث ثمانية واربعون لكل منهم ثلثة والباقي في
 سائر الاخوة الاب لكل عشرة وعلى الرابع فترقب بعد الزوجين في بعض ثم المجمع في اصل
 الفريضة مثله في زوجات اربع وخمسة اخوة من الام واربعة وستة اخوة من الام الفريضة من اثني
 عشر حاصلة من ثلث الربع اربعة في مخرج الثلث ثلثة نصيب اخوة الام منها اربعة
 يوافق عددهم بالنصف فترقبهم الى ثلثة من الوفاق فيقع الشاير بينهما وبين الاربعه على
 الزوجات والثلثة على الاخوة من الام فترقب الثلثة في الاربعه ثم المجمع في خمسة
 تبلغ ستين اخرجها في اصل الفريضة اثني عشر بحيل سبعائة وعشرون للزوجات منها
 الربع ثمانون لكل واحدة عشرون والاخر للام الثلث مائة واربعةون والاخر للباقي
 اربعة عشر لكل واحد ثمانون السادس ان تكون الفريضة مائة الفريضة فلا تقسم الاكثر
 المتكسر عليه اكثر من فريق ولكن لا يستعمل اكثر من جميع كثل زوجات وثلثة اخوة للام
 الاب الفريضة من اثني عشر حاصلة من مخرج الربع حصته الزوجات في ثلث حصته الاخر
 فللزوجات منها ثلثة والاخر الام منها اربعة والاخر الاب خمسة ونسبة الزوجات
 بقسم عليها صحبها ونصيب الاخر من الطرفين ينقسم على اربعة النصيب منها ثمانية
 الفريضة من ثمانية فيكون ما جدها وينسب في اصل الفريضة بحسب ستة وثلاثون للزوجات
 منها الربع تسعة لكل ثلثة والاخر الاخر منها الثلث اثني عشر لكل اربعة والاخر الاب خمسة

كل

لكل خمسة عشر وقاشنا سابقا في اصل التعليل الى ان القوت حاصلة باعتبار اولا حصة الثلثة
 نصيب كل فريق منهم وعددهم من الشاير وعدهم ويؤخذ في بعض من لا يخرج فيهما الاخر
 يستوعب دائما عرضا عن نفسه هاهنا والشلوب والمثالي الذي اوردناه هنا داخل تحت القوت
 من التعليل الرابع ان تكون الفريضة دائمة على التعليل في رواية علي بن ابي حمزة التهام على الزوج
 والام مع ما جدها من الاخر او يجمع من ذواتهم من اربعة مع من لا يسببان مع من لا يسبب طلاق
 الزوجين لا يسببان على الثلثة الا طهر كما اذا اجتمعت تحت من الابوين ولها النصف مع الاخر
 ولهم الثلث فاشهد في وهو السدس يورث على الاخ لا ابوين خاصة على الشهور وكما تقدم سائة
 الصور والثاني في الفصل الثاني فيكون اجمع ابوان وفيه ثلاث ابوين الثلث لكل منها سدس فريضة
 والبنات النصف فريضة يبقى السدس لزيدا في رواية ابوين والبنات على نسبة سهامهم ان لم يكن
 خارج لا اجتمع الزوج بالاب والبنات ونهاية في القدر الاول اتماسا وعلى الثاني في اتماسا
 وتقسيمها اصل الفريضة من ستة مخرج السدس لا لانيته الذي هو مخرج النصف من داخل الستة
 فيكون بالنسبة التي لا اكثر كما عرفت فترقب الابوين منها اثنان والبنات ثلثة في واحد
 المراد فتمت اتماسا مع عدم الحاجة للام او ابا مع وجوده فتعد الى مخرج الكبر وهو خمسة
 اربعة وثلثة من اصل الفريضة وهو ستة ثلثة ثلثين على الاول واربعه وعشرون على الثاني
 فله الاول الابوين ثمانان اثنا عشر يقسم عليها صحبها والبنات ثمانية عشر على الثاني فلا تم
 سدسها خاصة اربعة والباقي وهو عشرون للاب واربعة خمسة فريضة منها اربعة وواحدة
 جهة الزوج وخمسة عشر للبنات فريضة منها اثنا عشر في ثلثة حصتها من الزوج ولها اجمع ابوين
 وبنات فصار عدلا فلا خلاف ابوين السدس فريضة والبنات فصار عدلا لثلاثين والباقي يورث
 التهام اتماسا وبسائة مخرج السدس ستة ومخرج الثلثين ثلثة وبعينها اقل اقل بالمعنى الاخر
 بالاكبر وهو الستة فلا خلاف ابوين سدسها واحد والبنات ثلثة اربعة والباقي وهو واحد يورث
 عليهم كل بنسبة حصته وقد عرفت انهم قسموا في خمسة للبنات اربعة اتماسا من اربعة ابوين

وتسمية ما بين هذا وعرفت كان ذلك يصير بعد عدد وسوم في أصل الفريضة في الجميع
 تسعة الفريضة فخر ب هذا عدد وسوم وهو ثلثه في أصل الفريضة في عشر شايخ تسعة وثلاثين
 وكل من له شيء في الفريضة السابقة فخذ منها مائة وباقي ثلثه فلا يوزن الثلث في عشر الفريضة
 تسعة والبنات خمسة عشر لكل غنم وهكذا ولو كانت البنات دوا وبوا إلى ما وراء العشرة فخذ
 هذه الأعداد متباعدة لتصيد من فيها حكم فيها واحد ولو كان عشر أو في عدد ومن نصيب من نصيب
 وقد عرفت مما تقدم فيها أو انكسر في فريضة واحدة يصير الوقوف من عدد وسوم وهو ثلثه
 في الفريضة وما حصل منه تسعة المسئلة فخذ عدد من هذا إلى اثنين الذي هو خمس حبل الفريضة
 فخر بها في أصل الفريضة وهي ثلث عشر شايخ أربعة وعشرين وكل من له شيء ساهاه اخذ من
 اثنين فلا يوزن الثلث ثمانية والزواج الزوج ستة والبنات العشر بعد من ولو كانت عشرة
 فخذ واقف عدد من تصيد من العمل في فريضة في ثلثه فخر بها في أصل الفريضة تسعة
 ثلثين والعشرة وأصغرها ^{الاول} في المناجات وقصير بها أربعين إنسان فلا تصير ثمانية
 حتى يموت بعضهم فخذ فريضة من قسم الفريضة من أصل واحد فاما التي تقسم فاصولها
 على ورثة من غير كس فخر ب تصحيح الفريضة الأولى ولا على كل منها فخذ بقية ذلك في أكثر من
 فريضة ومن هو ناسو ^{الاول} ان يكون محبة تصحيح الفريضة الأولى في قسم حصصها
 الثاني على ورثة فخذ هذا الكس في الفريضة الأولى ولا يحتاج إلى عمل آخر من ان يتخذ الوارث
 الاستحقاق مما احتسنا ولا يختلف الوارث خاصة ولا استحقاق خاصة فلا أول ولا
 مات وخلفا أربعة أخراج اثنين وأربعين وأب وأم وأولام فاقتران منهم واخت والبنات
 وارث الأولاد الباقيين فالزوال بقسم بين الآخرين ولاخت الباقيين أخماسا ^{الاول} فخر بها
 بأولام ومنهم من يوزل منزلة العدم فكانت الثلث الأولى لم يخلف لاهول الباقيين ^{الاول}
 كما لو مات رجل وخلف زوجة وابنا وبنتان ثم ماتت الزوجة من بين وبنت فخر ب فريضة
 البنت الأولى من بعد وعشرين بحاصل من صوب جميع الثلث وهو ثمانية في جميع الثلث في

فصل في بيان الزواجر من كثرة الفريضة في فخرج الخمس فخرج الكسرة وهو مستحق
الفريضة وهي ستة قبله ثلثين لاحد الابوين خمسها ستة فريضة منها خمسة ورو واحد
البيت اربعة وعشرون فريضة منها اربعة وعشرون واربعة من جهة الزكوة وعند العامة اربعة اذ
من الفريضة على الهمام يجعلونه العصبه كما قد ساد ذكر في البحث الثالث من فريضة الرسالة
قد قد ما انهم جعلوه من الصور والمقتضى للزوجه في ذلك البحث وفي فصول الرسالة الثامن
تكون الفريضة ناصبه عزات الهمام والنقص لا يدخل الاباء حول احد الزوجين في الفريضة
النقص بل لا بد من تزويجهم من الاغنى والاولاد كما قد ساد ذكر في البحث الثالث من فريضة
الرسالة كما لا يتبع ابوان وبنتان مع زوج فان الابوين الثلث فريضة والبنين الثلثان
فريضة وللزوج الربع كل فقد زادت التهام لان المال فقد فريضة الابوين والبنين
فريضة الربع والاولاد والفريضة من اثني عشر حاصلة من ضرب ستة فخرج السدس فريضة
كل من الابوين في اثنين جزين وفي الاربعه فخرج الربع حصه الزوج او بالعكس بالنسبة الابوين
في جزين وفي الثلثه وهو الثلثه فانما يحصل على كلا التقديرين اثني عشر لا يزيد منها
وللزوج ربعها ثلثه والباقي للبنين فقد دخل النقص عند نافي البنين وعند العامة
يدخل النقص على الجميع وهي ثلثه العول التي قد ما بناها في البحث الثالث من فريضة
والعامة طاعة متى اختلف اصحاب الفريضة ونقصت الفريضة عز التهام داخل النقص على ذلك
فانما نقصت الفريضة على ثلثه والاكثر من سهام من كسر عليهم من النسيب فاحصل الفريضة
كالاول كما اذا اختلف ابوان وزوج وخمس بنات فان فريضة من اثني عشر لا تزيد على
فخرج من اربعة وسدس فخرج من ستة وهما متوافقان بالثمن فخرج نصف نصف
في جميع الاثر فخرج اثني عشر وهي تقسم عليهم فريضة فالا بوابين الثلث اربعة لكل سهمان
وللزوج الربع ثلثه والبنات الخمس الباقي في خمسة لكل واحدة سهم وللبنات المتاهل اربعة
لكل اثنتان كل ثلثا فلهن ثلثا خمسة عليهن فريضة من ثلثه مالوا انفسه عليهن واحد في ثلثه

وهو ثلثه حصص الزوجة منها ثلثه تنقسم على ابينها والثالث كالمومات وبطل ترك
ابنين ثم مات احد الابنين وترك ابنا فافترقت الميت الاول تنقسم على ورثة الميت الثاني
والرابع كالمومات وبطل ترك ثلثه او لا ثم مات احد الاولين وترك غير ابينها فافترقت
فالميت الثاني ينزل منزلة العدم وينقسم ميراثه الاول على هؤلاء الموجودين لكن يفتي
بقلة ميراث الميت الثاني من ثلث العدم في صورة التماثل والوارث بان يكون ميراث الباقي من
الميت الثاني على حسب ميراثه من الاول والا كان من قبل صورة اختلاف الوارث كالمومات
امراة عن اولاد ومن اب ولدا اخر من اب اخر ثم مات احد الاولاد والذين من اب كان ميراث
الاولاد وكل البقية مع التساوي فكونوا وافرقة ميراثهم بعد ذلك من اخير بمقتضى
فاق من الاربع السبعين خاصة والباقي لا يخفى في الاولين فيكون هذا من قبل اختلاف
الوارث السنة الثانية انقسام حصص الميت الثاني على ورثته بمقتضى الفريضة الاولى
بل يحصل فيها كسرة لا تبلغ من عمل الفريضة الاولى على وجه ينقسم على ورثة الميت
الثاني في غير كسرة بل في ثلث الفريضة من نصيب الميت الثاني وسهام ورثته من الفريضة
للمن النصيب فيكون بينهما وفق ميراث الوفاة من الفريضة والمسئلة الاولى فما بلغت
منه مثاله وجعلها من ابوين وابن ثم مات الابن من ابين وبنتين ففريضة الميت الاول
من ستة الاين منها اربعة تنقسم على ورثته لان نصيبه ستة وسبع فالفريضة من نصيب
الثاني وهو اربعة وسبع وسهام ورثته وهي ستة والنواقيز بالنصف فنقسم الوفاة من
الفريضة الثانية وهو ثلثه في ستة فريضة الميت الاول تبلغ ثمانية عشر ومنها المسئلة
للاول الميت ثلثها ستة والابن ثمانية تنقسم على ورثته لانيه منها ثمانية وبنتين
اربعة وكل واحدة سهمان ومن المسئلة الثانية ما لو خلاصت لثلاثة اخوين لام وشهدوا بالاثبات
زوجا ثم مات الابن بوج عن ابن وبنتين فافترقت الميت الاول من ستة حاصلة من ميراث
مخرج الثلث حصصا لاختي للام في مخرج النصف حصصا للزوج فلزوج منها ثلثه والاخوين

الام اثنتان والاخوين من الاب واحد ينقسم عليهما لان لهما سهمان ففريضة الميت الاول
تبلغ اثني عشر للزوج منها ستة تنقسم على ورثته لان نصيبه من اربعة سهام وثلثه
نصيبه بالنصف فنقسم وفق فريضة وهو اثنتان في الفريضة الاولى وهو ثلثا عشر تبلغ
اربعة وعشرين ومنها المسئلة لثلاثة اخوين من الام ثلثها ثمانية وللزوج نصفها اثنا عشر
على ورثته لانيه ستة والبنين ستة لكل واحد ثلثة والاخوين الاب اربعة وكل واحد
باخذ نصيبه من الفريضة الاولى ميراثا في اثنين وهو ما ضرب في اصل الفريضة الاولى ميراثا
في اثنين وهو ما ضرب في اصل الفريضة الاولى وان كان ميراث نصيب الميت الثاني وسهام
تباين ميراث الفريضة الثانية في الاولى فالبلغ محقق منه الفريضة ثمانية لومات الامة
عن زوج واخوين من الام واخ من الابن ثم مات الزوج عن ابين وبنت فان فريضة الميت الاول
من ستة كما عرفت نصيب الزوج منها ثلثة وسهام ورثته خمسة فلان نصيبه فريضة عليهما
اخمسة في اصل الفريضة وهو ستة تبلغ ثلثين ومنها المسئلة لثلاثة اخوين من الام ثلثها
عشرة وللزوج نصفها خمسة عشر تنقسم على ورثته فميراثه جميعا وكل من له من الفريضة لا
يخفى اخذ ميراثا في خمسة وهي الفريضة الثانية ومن المسئلة ما لو خلاصت الميت الاول ابوين
ابن ثم مات الابن عن ابين وبنت ففريضة الاول من ستة كما عرفت لانيه ثلثها لانيه
لان نصيبه على ورثته لان نصيبه من خمسة فميراثه نصيبه ففريضة في اصل
الفريضة ستة تبلغ ثلثين والاميرة واحدة السنة الثالثة في المسئلة ان ميراثا من فريضة
مات بعض ورثة الميت الثاني قبل الفريضة وبعض ورثة الاول ابين ونظر في الفريضة
فان نصيبه على ورثة الميت الثالث على حدة والا علمت فيها مع ما حصل عند الفريضة
الساكنين بعد العمل فيها على ما قد مثله كما علمت في فريضة الثاني مع الاول وهكذا
الجميع وغاير ما زاد في العمل لحد وجميع ما تقدم في التوريتين الاولين وما اشبهت
من الاولاد هاتين فميراثه يكون بمقتضى نصيبه الميت الاول كاف في انقسام النصيب

الثاني بالثالث كما تقدم مثاله فيما لو خلف الميت أربعة وأربعين ثم مات أحد الأربعة ثم مات
 ثم مات أحد الأربعة وأربعين في أخيه وأخت فالثالث استحقاق هذا الأربع وكما لو مات
 الثالث والأربعة استحقاق كما عرفت كان من مات بمزينة العدم وقد يكون مع اختلاف الأول
 ولكن يجوز تصحيح الفريضة الأولى كاف في الأخصاء على ورثة الثاني والثالث لثمة كما لو
 امرأة عن زوجها وأخها وأولاد من ثم مات الزوج فترك بنت ثم ماتت إحدى البنات
 بقت واحدة فإن الفريضة الأولى من أختي عشر لأختها لها على الزوج خمسة الزوج والسدس
 حصته الأم ومخرج الزوج وهو المخرج موافق لمخرج السدس وهو الستة بالستة نصف
 أحدهما في الآخر تبلغ ما قلنا فلو زوج منها ثلاثة ثم عصى بالقصة على سائر كل واحدة
 وسهم بنتي منهن في خمسة حصص بينهما والثالثان فترضى جملة من الأقسام المتقدمة في
 مثال واحد كالمثال الأول ثم إلى مائة نصيب الميت الثاني لهما سهم واحد ما عرفت
 أحد على الزوج فأنصيبه من أبيه ستة من خمسة عشر فان خلفت ابنتين ونحو ذلك
 أو لا تصابيهن كورثة أو فدية القسم فأنصيبه من سهم من غير كرم هذا من الصورة
 الأولى وإن خلفت ابناً وبنات كانت فريضة من زوجة وهي توافي نصيبه من سهم العدة
 نصف فريضة وهو ثلثان فيما اجتمع من المثلثين السابقين وهو ثلثون كما عرفت أمثلة
 ستين ومنها تصح الفرائض كلها وكل من له شيء من الفريضة الثانية أخاه مضر وبها في
 اثنين والقصة واضحة وهذا من القسم الأول من الصور الثانية وإن خلفت ابنتين وبنتاً
 كانت فريضة من خمسة نصيبه كما عرفت ستة وبنيها ثمانين فترى فريضة فيها
 حصل من المثلثين الأولين وهو ثلثون تبلغ مائة وخمسين ومن كان له شيء من الفريضة
 اخذ من غيرها في خمسة وهذا من القسم الثاني من الصور الثانية وهكذا تعلل فيما إذا
 ما ذكرنا **فصل في معرفة التهام من تركته** وهذا هو شرط حساب الفرائض فإن التركة
 قد تكون ثلثة وثلاثين سهم الورثة فانه سهم ولا يملكها ما يصيب كل وارث وقد ذكرنا

الوارث

ملقا

ملقا يعلم بها نصيب كل واحد من الورثة الأول إذا نصبت سهام كل وارث من الفريضة وقاخذ
 من التركة بقدر النسبة فالوكان الورثة خمسة في زوج وأخت وأختين لأب والترك ثمانية
 وأربعون فما كان الفريضة من ستة للزوج نصيبها ثلثة فتأخذ من التركة نصيبها والأخت
 الأم السدس من الفريضة فتأخذ من التركة سدسها والأختين من الأب ما بقى وهو سهمان
 من الستة وهما ثلث الفريضة فتأخذان ثلث التركة والعمل بهذا الطريق معجزة فيما إذا كانت
 النسبة واضحة كالمثال المذكور فالأختين من عمل آخر كما سبيل كما لو كانت التركة خمسة
 فأنصبت مائة سدسها فلا بد من عمل غير قليل على ما ذكرنا الثاني أن تقسم التركة على الفريضة
 فأخرج بالقصة نصيب من سهم كل واحد فالبلغ فهو نصيبه من التركة فإذا اقتضت
 وأربعين في المثال المتقدم على الفريضة وهي ستة يكون خارج القصة ثمانية لأن الثمانية
 والأربعين إذا حللتهما إلى الأساس فسدسها ثمانية فترى خارج القصة وهو ثمانية
 في سهم كل واحد من الفريضة فالبلغ كان نصيبه فللزوج من الفريضة المذكورة ثلثة
 إذا ضربتها في ثمانية التي هي خارج القصة تبلغ أربعة وعشرين وهي نصيبه من التركة
 للأخت الأم من الفريضة سهم واحد وهو سدسها إذا ضربته في ثمانية فهي ثمانية بعينها
 وهي نصيبه من التركة وللأختين من الأب من الفريضة سهمان إذا ضربتهما في ثمانية تبلغ ستة
 عشر هي نصيبهما من التركة وهذا الطريق يحتاج إلى بحث يعرفه عدد قسمة التركة إلى
 سهام الفريضة كما أنشأنا الله فافكا لو كانت التركة خمسة في المثال المتقدم فيعبر عنه
 سدسها فإذا قسمت التركة على خمسة على الفريضة وهي ستة فخرج القصة خمسة أسدس
 فإذا اردت أن تعرف نصيب الزوج من التركة ضربت الخارج من القصة في سهمه من الفريضة
 هو ثلثة تبلغ خمسة عشر سدسها عاشران ونصف وهي نصف خمسة الفريضة
 تركته وهكذا في معرفة سهم الأخت وهو السدس فترى بالخبر الأساس الذي خرج القصة
 سهمه وهو واحد من الستة فهي خمسة الأساس بعينها وهي خمسة من التركة وفي معرفة سهم

المذكورة

الاخيرين للاب وهو سهمان اذ ان من ثمانية اسداس فيها يحصل عشرة اسداس وهو ثمان
 الاثنتي عشرة من التركة المذكورة وكما لو كانت عشرة ذوات من الورثة زوج وابوان فم
 من ستة عشر يخرج النصف ثلاثة ولا يتم مع عدم الحاجة اليه اثنتان وللأب اسداس واحد
 فاذا قسم العشرة على ستة يكون خارج العشرة واحداً وثلاثين فاذا اردت الزوج من
 التركة فانسب الخارج من سهامها وهي ثلثة فيبلغ خمسة هي نصف العشرة التي فرضنا
 تركتها ونسب الخارج في اثنين سهام الام يخرج بقدر واحد وثلاثان وهو نصيب الاب من العشرة وهو
 الخارج في اثنين سهام الام يخرج بقدر واحد وثلاثان وهو نصيب الاب من العشرة وهو
 كانت التركة عشرة ذوات ابنة والورثة زوج وابوان فالعشرة من اثنين عشر للزوج منها
 الزوج ثلثة وللأم مع عدم الحاجة اليه اربعة وللأب الباقي وهو خمسة فاذا قسمت
 العشرة على العشرة التي هي ثلثة عشر كان خارج العشرة خمسة اسداس فانسب سهمه في خمسة
 الزوج من العشرة وهي ثلثة يحصل اثنتان ونصف هو نصيبها من التركة وانسب
 الخارج في اربعة ونصيب الام يحصل ثلثة فثلث نصيبها من التركة وانسب نصيب
 في خمسة يحصل اربعة وسدس وهي حصه من التركة فانما علم انه من حصص الاقارب بين
 العشرة والتركة كالمثال المذكور فان العشرة مواصفة للاثنين عشر بالنصف فاما ان اخذ
 وفق التركة ونسب سهام كل وارث منه فابايع فاضرب وفق العشرة فافخرج فهو نصيب
 من التركة وفق المثال المذكور فافخرج وفق التركة وهو خمسة ونسب فيه سهام الزوجين
 ثلثة فيبلغ خمسة عشر فافخرج وفق العشرة وهي ستة فافخرج العشرة اثنتان ونصف
 هو نصيبها من التركة كما عرفت انما وانسب سهام الام وهي اربعة في الورثة المذكور
 يحصل عشرون فافخرج العشرين على الثلثة التي هي في العشرة يكون الخارج ثلثة وثلث
 هو نصيبها من التركة كما تقدم ابنته وانسب سهام الاب وهي خمسة في الورثة المذكور
 يحصل خمسة وعشرون فافخرجها على وفق العشرة يكون الخارج اربعة وسدس وهي حصته كما

قدما ولا بد ان تقسم وفق التركة على وفق العشرة فافخرج فاضرب في سهم كل وارث من
 فابايع فهو نصيبه ففي المثال المذكور تقسم التركة وهو خمسة على وفق العشرة وهو ستة
 يكون خارج العشرة خمسة اسداس فاضرب في سهم كل من الورثة المذكورين يحصل ما ذكرنا
 وهو نصيبه من التركة وهذا الطريق اسهل من الاول عند خفاة النسبة كما ذكرنا سابقا
 والطريق الاول اسهل عند ظهورها الا ان كانت التركة صحاحا لا كسرا فافخرجها فافخرج
 الذي منه نصيب العشرة ثم اخذ ما حصل لكل واحد من الورثة واضرب في التركة فافخرج
 فافخرج على الحد الذي حوت منه العشرة فافخرج فهو نصيب ذلك الوارث ففي المثال المذكور
 وهو يكون التركة عشرة ذوات ابنة واخذ سهام الزوجين وهي ثلثة ونسب في التركة يحصل ثلثون
 فافخرج على الحد الذي حوت منه العشرة يكون الخارج اثنين ونصف هو نصيبها
 من التركة واخذ سهام الام وهي ثلثة في التركة يحصل اربعون فافخرجها على اثنين عشر يكون
 الخارج ثلثة وثلث هو نصيبها من التركة وهكذا تفعل في خمسة الاب وفي غير ذلك من
 ابنته وان كانت التركة مشتملة على كسرا فافسط التركة من جنس ذلك الكسر ان نصيبه من
 التركة فافخرجها على الكسر فافخرج ما علمت في الصحاح فافجمع من الوارث ثلثة
 على ذلك الخارج فان كان الكسر نصيبا فافخرج على اثنين وان كان ثلثا فافخرج على ثلثة وعلى
 الخ عشرة فلو كانت التركة في المثال المتقدم عشرة ونصف فافسطها من جنس الكسر ما حصلها
 نصوباً فيجمع احدى عشر ذواتاً وكل انسب من مخرج ذلك الكسر هو الاثنان فيخرج
 في التركة وهي عشرة فيبلغ عشرين فافخرج الكسر الباقي فيبلغ ما ذكرنا ابنته فتعمل فيها ما
 علمت سابقا في الصحاح بان نصيب سهام الزوجة وهو الثلثة في احدى وعشرين فيبلغ ثلثة
 وستين فافخرجها على اثنين عشر هو الحد الذي منه نصيب العشرة يكون الخارج خمسة
 وربعاً فافخرجها على اثنين وهو مخرج النصف يخرج اثنتان وهو خمسة اسدس فافخرجها على
 الام وهي اربعة فافخرجها على اثنين يحصل اربعة وعشرون فافخرجها على اثنين عشر يكون الخارج

سبعة تقسمها على اثنين فخرج التصف فيحصل ثلثة ونصف هي حصة الام من الزكاة وتضرب
 سهام الاب وهي خمسة في احد وعشرين يحصل مائة وخمسة تقسمها على الاثنى عشر يكون
 الخارج ثمانية وثلثة ارباع تقسمها على اثنين يحصل اربعة وثلثة اسهم من ثمانية وعلى هذا
 نفس اذا اجتمعت جميع وانضفت الكسور بعضها الى بعض حصل عشرة ونصف ولو كانت
 الفريضة على اقسام وهو تعالى من الكسور التسعة التي هي النصف والثالث والربع الى العشرة
 كاحد عشر وثلثة عشر فاقسم الزكاة على ذلك العدد فان بقي ما لا يبلغ ديناراً فابسطه
 قواريط واهم فان بقي ما لا يبلغ قاريطاً فابسطه حبات واقسمه فان بقي ما لا يبلغ حبة
 فابسطه اوزان واقسمه فان بقي ما لا يبلغ برزخ فانسبه بالاجزاء مثله لو خلفت
 اربعة بنين وثلاث بنات فافترسهم من احد عشر الزكاة كانت لحد عشر ديناراً وثلثة
 ارباع ديناراً فابسطه كسر الدنانير قواريط تبلغ خمسة عشر قاريطاً الا ان الدينار عشرة قواريط
 فاقسم القاريط على عشرة فبقية الفريضة تبقى عنها اربعة قواريط تبسط اربعة حبات تبلغ اثنا
 عشر حبة لان القاريط ثلثة حبات فاقسم حبات على السهام فزيد منها حبة تبسطها الزكاة
 يكون اربع اوزان لا تقسم بينهم فاعبها بالاجزاء يكون لكل سهم اربعة اجزاء من اوزان
 هذا يكون لكل سهم اربعة اجزاء من اوزان فاعبها هذا يكون لكل سهم من احد عشر ديناراً
 وحبة واربعة اجزاء من احد عشر جزء من اوزان واذا اجتمعت الكسور بعضها الى بعض وهو
 احد عشر قاريطاً واحد عشر حبة عبارة عن اربعة قواريط الا حبة ثم انضفت اليها الحبة
 التي قسمتها اربع اوزان فكانت اربع قواريط تماماً فاقسمها لاربعة الى اربعة عشر ديناراً
 خمسة عشر قاريطاً وثلثة ارباع ديناراً لان الدينار كما عرفت عشرة قواريط ولولا حبة الحبة
 بنين وخمس بنات والزكاة عشرون ديناراً فالفريضة من ثلثة عشر عدد وسهامهم فافترس
 عشرون ديناراً على ثلثة عشر فزيد منها سبعة تبسطها قواريط تقسمها على ثلثة عشر لتضرب
 سهم منها عشرة قواريط ويزيد منها عشرة تبسطها حبات تبلغ ثلث حبة تقسمها على ثلثة

فصيب

فصيب كل سهم حبتان وتبقى اربع حبات تبسطها اوزان يكون ستة عشرة اوزان تقسمها على
 عشر فصيب كل سهم اوزة وبقية ثلثة تقسمها على ثلثة عشر بالاجزاء يخرج لكل سهم ثلثة
 اجزاء من ثلثة عشر جزء من اوزة فالتدعى اجمع لكل سهم من ثلثة عشر ديناراً وعشرة قواريط
 وحبتان واوزة وثلثة اجزاء من ثلثة عشر جزء من اوزة حصلة البنت ولان كوضعها
 ثلثة دنانير واربع حبات واوزتان وستة اجزاء من ثلثة عشر جزء من اوزة وعلى
 هذا القياس صابطة قد يحصل الغلط في حساب بنات او نقصان فالتدابير في
 محنة ان تخرج ما يحصل لكل وارث وتضم بعضها الى بعض فان بلغ مجموع السهام مجموع الزكاة
 بالنسبة الى قسمتها فالفقصة صواب والا فخطا كما ذكرنا في المثال الاول من الكسور
 بعضها الى بعض حتى اذا بلغت المثلثة وثلثة ارباع دينار وكذا في المثال الثاني تجمع ما
 حصل الاول وتضم الدنانير واجزاءها بعضها الى بعض وتعتبر هل تبلغ العشر فان لم
 الزكاة المستحق عليها ام لا وقد عرفت ان كل سهم من ثلثة عشر خمسة دينارات وعشرة قواريط
 وحبتان واوزة وثلثة اجزاء من ثلثة عشر جزء من اوزة فاقسم بعضها الى بعض يحصل ثلثة
 ثلثة عشر ديناراً ويجمع من القاريط ستة دنانير ونصف يكون ثلثة عشر ديناراً ونصف
 ويجمع من الحبات ستة وعشرون حبة والاوزان ثلثة عشر اوزة مع الثلث التي
 للاجزاء تكون ستة عشر اوزة اجمع اربع حبات تبلغ مع الحبات السابقة ثلثة حبات
 عشرة قواريط عبارة عن نصف دينار وبنيت عشر ديناراً فاقسمها لاربعة فالفقصة صحيحة
 اوردت اعتبار بلوغ مجموع السهام ايتم فاجمع ما اصاب كل سهم من ثلثة عشر ديناراً
 ولتختلف منه زيادة ولا تقسمه فالفقصة صحيحة ايتم المقالة السادسة في الاشارة الى
 بيرة من الكلام في منع الضرب لكونه العدة في هذا الباب والمرجع في نتائج الحساب التي
 تحصيل عدل نسبة احد المصروفين اليه كنسبة الواحد الى المصروفين الاخرين ومنه تكرار
 المصروف لبعث احاد المصروف فيه فاذا ضربت ثلثة في اربعة فالتدعى ثلثة اربع

ثم ضربت الاربعة في الاربعة بحصل ستة عشر ثم ضربت الاربعة في العشرة بحصل ثمانون
الاربعة في المائة بحصل اربعمائة ومجموع ذلك اربعمائة وست وتسعون ثم ضربت بالعبارة في
الاربعة بحصل اربعون ثم في عشرين بحصل اثنان ثم ما بحصل الف ومجموع الحاصل في الاربعة
الف وسبع مائة وستة وثلاثون وهو حاصل ضرب المجموع في المجموع وعلى ذلك فحصل الاربعة
ضربا لكسور وهو قسمان باعتبار وقوع الكسر في احد الطرفين وكليهما الكنا فنقصه عن
الاول لكونه اكثر وقوعا في هذا الباب مع زيادة موعده في الاخر لا يهتدى اليه سائر الطلاب
ليسر اليه الطولي في علم الحساب فنقول على تقدير كون الكسر في احد الطرفين لا يخرج انا
ان يكون معه جميع الاربعة في الاول بحسب الصحيح فيحصل الكسر ثم نزيد عليه صورة الكسر
او لا ونضرب الجميع فيما قابله الضحاك وعلى الثاني تضرب صورة الكسر في الصحيح وعلى كل حال
بعد ذلك تقسم حاصل ضرب الضرب على مجموع ذلك الكسر فليكن على المخرج اربعمائة
والا فالنسبة منه ضلع الاول اذ ضربنا اثنين وثلاثة اربعمائة في اربعة جيبنا الاثنين من
الاربعمائة اضعفنا الى الثلثة عشر فصارت ثلثة عشر ضربنا بها في اربعة بلغت اثنان وخمسون
فصنعاها على الخمسة التي هي مخرج الكسر فكان خارج القسمة عشرة وخمسين وهو حاصل الضرب
في المثال المذكور وعلى الثاني اذا ضربنا ثلثة اربعمائة في خمسة ضربنا صورة الكسر في خمسة
في الصحيح وهو خمسة بحصل خمسة عشر فصنعاها على اربعة التي هي مخرج الكسر يكون خارج القسمة
ثلثة وثلثة اربعمائة وهو حاصل الضرب المذكور وضربنا ثلثة الثاني اربعمائة ضربنا ثلثة في
خمسين وثلثة اربعمائة في المخرج المتبرك الكسور المذكورة عشرون وخمساها وثلثة اربعمائة
تبلغ ثلثة وعشرون فهي الكسور المندرج فيها فاذا ضربنا ثلثة فيهما بحصل تسعة وستون
تقدمها على مخرج تلك الكسور وهو العشرة يكون الخارج ثلث وربع وهو حاصل الضرب
هنا في صورة النسبة على المخرج واما في صورة النسبة الثانية وهو اذا كان الحاصل اقل من المخرج فاذا
ضربنا ثلثة في نصف وسدس فالكسر حاصل اثنى عشر وضربنا ثلثة في واحد هي الثلثة بحاصلها

وهي

وهي اقل من مخرج الكسر الذي هو اثنان عشر كما عرفت فنتبين انما يكون بالربيع فيكون حاصل
ثلثة من اثني عشر وهي ربعها وهذا اخر ما جرى به العاقل في هذه الرسالة وسبح الله الرحمن الرحيم
اجماع في هذه العجالة وقد جاءت بحال هذهكم وفصله مشتملة على تحقيقات فائقة وثقيل
لا يفقهون فيها من ائمة السلف لها سابق من اعلام وتوجيهات رقيقة مبرهنة باخبار
الذكر عليهم السلام والتقدم قد رت فيها بدار الاخبار المعصومية والافان والامامية الا ما
استقبله ثم من الحكم او عري عن التوضيح في المقام فوجعت فيه الى الاختصار ووقفت
على حادثة تلك الصلح احببنا امرت به خصوص اهل الخصوص واهل سبجانه اسئل ان يرفقه
للعلم والعمل بحسب احكامه وان يجتنبني الخطأ والخلل في معرفة حلاله وحرامه وان يحل
جرى به قلمي في جملة المسائل والرسائل اذ انا في يوم لا يقع الرسائل وكتب مؤلفها بيمينه
الذاتية اعطاها الله ثم في الاخر فقير ربه الكريم يوسف بن احمد بن ابراهيم القزويني الجرجاني
افاض الله عليه وعلى والديه واخوانه وراشع حوزة حامدا ومصليا مستغفرا ومحسنا
وصلى الله على محمد وآله الطاهرين في جوار سيد الشهداء وخامس الى الصبا
قد تم الرسالة المحمدية بغير عون الله واهل العظمة في يوم الاثنين
عشر شهر ربيع الاول من سنة ست وثمانين و
مائة واربعمائة ثم صورة ما كتب اليه
وقد فرغت من تسييد واننا العبد
محمد علي بن الحاج المكي
في شهر ربيع الاول
يوم الاربعاء
عشر
سنة

سبع
 طريقه فتح الكتاب وروى عن ابي عبد الله عليه السلام ان كل يوم وليلة ما شئت
 بعد صلاة الصبح بعد صلاة الظهر بعد صلاة العصر بعد صلاة المغرب
 كا
 بعد صلاة العشاء

لا تدركوا هذه القلوب كل يوم سبع شرفه
 يا ابا عبد الله ارفع يدي اليك
 بعد صلاة الصبح وتكون كل يوم اربعون
 استغفر الله اربعين وتغفر لك
 يا ابا عبد الله ارفع يدي اليك
 للغنى يوم كل يوم تسع شرفه
 يا شتر يا هوش ويا كلسوم

